قاسيون

العدد 410
السبت 27 حزيران 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (9.244.775) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص . ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

بــلاغ عن رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

عقد مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين اجتماعه الأول بعد الاجتماع الوطني الثامن، وذلك في يوم الجمعة ١٩/٦/٢٠٠٩، بالعاصمة دمشق..

وبعد إقرار جدول الأعمال المتضمن استعراض وتحليل آخر المستجدات السياسية، وتقييم فعاليات الاجتماع الوطني الثامن ونتائجه، ومآل الحوار حول وحدة الشيوعيين السوريين؛ ناقش الرفاق أعضاء الاجتماع النقاط الآنفة الذكر بعمق، وبروح عالية من المسؤولية تتناسب مع الظروف الدقيقة التي تعيشها المنطقة وبلادنا.

أكد الاجتماع على صحة الخط السياسي للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين حول دلالات انفجار وتعمق الأزمة الاقتصادية العالمية للرأسمالية، وانسداد الأفق التاريخي أمامها، وانعكاس ذلك كله عالميا إقليميا وداخليا. وقد تناول النقاش بشكل معمق خطورة تعليق أية أوهام على ما يسمى بـ«إستراتيجية إدارة أوباما الجديدة» والتي لا تعدو كونها تغييرا في شكل الخطاب من أجل تنفيذ الأهداف الاستراتيجية ذاتها، التي فشلت إدارة بوش بتحقيقها في المنطقة والعالم في السنوات الماضية، وقد تجلى ذلك واضحا في الموقف من الانتخابات النيابية اللبنانية، وفي الموقف من خطاب رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتانياهو، وكذلك من ردود فعل هذه الإدارة وحلفائها الإمبرياليين من الانتخابات الرئاسية في إيران، واستمرار تدهور الأوضاع في كل من العراق والصومال والسودان واليمن وباكستان وأفغانستان، والموقف الخطير من كوريا الديقراطية، وأخيرا وليس آخرا، استمرار محاولات التدخل في منطقة القفقاس وفي الشؤون الداخلية لجمهورية روسيا البيضاء.

وأكد الاجتماع أنه إذا كان واضحاً للعيان أن أكبر الأهداف العدوانية الإستراتيجية للإمبريالية الأمريكية هو الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني والسيطرة المباشرة على مصادر الطاقة في المنطقة والعالم، لذلك لا مفر من اعتماد خيار المقاومة الشاملة كخيار استراتيجي لتحرير الجولان والأراضي الفلسطينية والعراق ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا في الجنوب اللبناني، ومواجهة المخططات الإمبريالية والصهيونية الكبرى التي تستهدف تفتيت المنطقة عبر تسعير الصراعات الدينية والعرقية والقبلية، وتكرار تجريب «نموذج الثورات المخملية» السيئة الذكر (أحداث إيران الأخيرة نموذجا).

توقف الاجتماع حول كيفية الوصول إلى تعزيز الوحدة الوطنية في الداخل عبر إسقاط السياسات الاجتماعية ـ الاقتصادية الليبرالية للفريق الإقتصادي، وعدم التلكؤ في ضرب مراكز الفساد الكبرى، خصوصا أن أكبر أهداف الليبرالية الجديدة هو تعميق التوتر الاجتماعي في الداخل لتتمكن من إيجاد معادلها السياسي ونسف الأمن الاجتماعي والوطني معا.

أكد الاجتماع على ضرورة غذ السير نحو إنجاز وحدة الشيوعيين السوريين، لأنها مكون أساسي في تعزيز الوحدة الوطنية وتعبئة قوى المجتمع ضد أعداء الداخل والخارج. وطالب الاجتماع بضرورة إنجاز هذا الحوار، ووضع آليات التوحيد المبدئية، وأهمها الاستناد لمبدأ سيادة المؤتمرات الحزبية ابتداءً من المؤتمرات القاعدية وصولاً إلى المؤتمر العام.

وقد جرى في الاجتماع انتخاب رئاسة جديدة لمجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، فجاءت مؤلفة من الرفاق:

أنور أبو حامضة، جبران الجابر، حمد الله إبراهيم، حمزة منذر، رئيف بدور، سمير عباس، عبد العزيز حسين، عصام اسحق، فرحان حلواني، قدري جميل، ماهر حجار..

■■



عدسة قاسيون

• صورة متكررة في شوارع العاصمة وأطرافها. . آمال العاطلين عن العمل تلفظ أنفاسها الأخيرة..

قضيتان من ريف حماة

• أحدث في ١٥/٣/٢٠٠٩ مركز جديد لمؤسسة عمران في بلدة عين الكروم في منطقة الغاب، وتم تسمية الموظفين واستئجار المكان ونقل الأثاث اللازم والعدد وبقية الحاجيات والمترافقات إليه، وحتى تاريخه لم يتفعّل هذا المركز ولم يفتتح بشكل واقعي، وما زال المواطنون يستجرون الكميات التي يحتاجونها من الأسمنت من مراكز السقيلبية- شطحة- سلحب- الزيارة... الأمر الذي بات مستغربا من الأهالي والمتعهدين وسواهم.

والسؤال؛ إلى متى هذا التسويف، وما مبرر المماطلة في تشغيل هذا المركز ووضعه في خدمة المواطنين؟!

• أعفي رئيس مجلس مدينة السقيلبية السابق من منصبه منذ نحو شهر تقريباً، لأسباب لسنا بصدد الخوض بتفاصيلها الآن، فما يهمنا أن مجلس المدينة أصبح بحالة شلل منذ ذلك الوقت وحتى الآن، وما يزال المواطنون لا يجدون في مجلس المدينة من يسير لهم شؤونهم ويهتم بمعاملاتهم، وخصوصاً معاملات البناء من تراخيص وسواها. أما رئيس المجلس المكلف فإنه لا يبادر إلى التوقيع على هذه المعاملات أو رفضها أو حسمها بأي شكل من الأشكال بحجة لقبه؛ أي «مكلف»!

وأحيانا، يحاول إلقاء المسؤولية عن نفسه بالقول: إن هذا ليس من اختصاصي، بل هو من اختصاص اللجنة الإقليمية. والحقيقة إن هذه اللجنة الإقليمية تختص بقضايا عامة كالمخططات التنظيمية العامة للمنطقة بأسرها وليس القضايا التي تخص كل مجلس على حدة. وبناءً عليه فإن أعمال وشؤون المواطنين ما تزال معطلة بانتظار أن يأتي من يسيرها.

سلاح جو الاحتلال يضع بدائل لمواجهة «الشمال»

نقلت وسائل إعلام تابعة للاحتلال عن قائد سلاح الجو اللواء عيدو نحوشتان قوله خلال لقاء مع مراسلين عسكريين عُقد في قاعدة حتسور لسلاح الجو في جنوب فلسطين المحتلة، إن «سلاح الجو يضع بدائل لمواجهة إيران والجبهة الشمالية». وأضاف نحوشتان الذي التقى المراسلين قبيل ما يسمى «يوم سلاح الجو»: «إننا نتابع تطور حزب الله والجبهة الشمالية ونرى عملية متواصلة لبناء القوة وثمة تأثيرات وتبعات لهذا الأمر وعلينا أن نعرف كيفية مواجهة ذلك وتطوير رد ضده».

وعن البرنامج النووي الإيراني قال إن «إسرائيل أعلنت في الماضي أن أي حل آخر باستثناء الحل العسكري هو حل مفضل، لكن رغم ذلك فإن الجيش الإسرائيلي يدرك مهمته وضرورة الاستعداد لخيارات أخرى وسلاح الجو يعمل ويستعد أمام مجموعة من المهام والتحديات في المدى البعيد والقريب».

وتطرق نحوشتان إلى المناورات الإيرانية الأخيرة لمهاجمة أهداف بعيدة، وقال «إننا ندرس ما يتوجب علينا دراسته وسلاح الجو يعرف كيف يضع جهوزيته في مثل هذه الحالات أيضاً».

وكانت القوات الجوية الإيرانية أجرت مناورات في الخليج وبحر عمان بهدف رفع مستوى القدرات القتالية ووضع الطائرات المقاتلة في حالة التأهب لتنفيذ العمليات المطلوبة وإسناد قوات الجيش، في وقت تتزايد فيه لهجة التصعيد العسكري ضدها والتدخل الخارجي بشؤونها الداخلية.

■■

حرائق مفتعلة أو مرجوّة!؟

تتربع أروعُ غابات الشرق بتنوع أشجارها على قمم جبال (الكفرون ومشتى الحلو وعيون الوادي)، حيثُ تتشابك أشجارُ السَنديان والبلّوط والقطلب والغار والقرطم والحوز، وتعيشُ ضمنها أنواع فريدة وشبه نادرة من الأعشاب والشجيرات والزهور على مرّ الفصول. ويمكن مشاهدة جميع أنواع الطيور التي تعيش ضمن الغابة فيها من الحجل، إلى الفري، إلى البلبل والحمام البرّي والشحرور.. والكثير من أنواع الطيور التي تعزف أجمل سمفونية طبيعية، لتشكل مع امتزاجها بالغابة لوحة سحرية آسرة الجمال، كما تحتمي بها حيوانات برية مختلفة من الأرانب والسلاحف إلى ابن آوى وغيرها.

لكن أن تتعرض هذه التحف التي تمثل ثروة وطنية حقيقية إلى رماد بعد أربعة حرائق اندلعت خلال أقل من شهر، فهذا يدعو للتساؤل.. بل وللريبة!

فأحراش مشتى الحلو تعرضت إلى حريقين متتاليين في أعلى قممها، ولولا مسارعة الجهات المعنية: البلدية وإدارة الناحية والإطفائية.. إلى التصرف بسرعة ووقف الحريق مرتين لاتسعت الكارثة..

إن هواجس حقيقية بدأت تتزايد لدى المواطنين حول الفعل العمد والمقصود في هذه الحرائق، ويشاركنا هذه الهواجس السيد رئيس بلدية مشتى الحلو الذي بذل جهوداً كبيرة في قمع الحرائق طوال الفترة الماضية.. لأن أخطار الحرائق تبقى قائمة، ومفاعيلها قد تكون غاية في السوء..

فحريق عيون الوادي الذي تمت السيطرة عليه بسرعة كبيرة كاد يهدد بلدة عيون الوادي بكاملها، أما حريق هضبة عين عفان التي تتربع فوق نهر الكفرون والتي لا تبعد عنها الإطفائية سوى /١٠٠٠/م ، فتم التلكؤ المتعمد في السيطرة عليه، إذ (اكتشف) المعنيون (فجأة) عدم جاهزية جهاز الإطفاء، فعندما وصلت الإطفائية تبين أن الأنابيب ممزقة، ما اضطرها للعودة، وحين حضرت ثانية لموقع الحريق كانت النار قد التهمت أكثر من /١٥٠٠٠/ متر مربع من الغابات البكر، ربما لتتكرر الوقائع المعروفة، وهي ما إن تغيب شمس الصيف ويأتي الخريف إلا وهذه الأراضي المحروقة قد تم الاستيلاء عليها من متنفذين ضعاف النفوس.

إننا نناشد الجهات المعنية والمسؤولة السعي للحفاظ على ما تبقى من هذه الثروة الوطنية، والضرب بيد من حديد على العابثين بالغابات، والمقصرين بحمايتها، من أجل التنعم ببيئة طبيعية تضمن استمرار الحياة الطبيعية وتوازن ميزاننا البيئي المحروف أصلاً.

■ عصام اسحق

النقابات تؤازر (سوق الجمعة)... ومجالس المدن تغلقها!!

لم يكن بعض رؤساء ومدراء مجالس المدن والبلدات يتوقعون في يوم من الأيام أن يتدخل الاتحاد العام لنقابات العمال بأشياء هي من صميم اختصاصهم، ومن النوع الذي يحقق لهم أرباحاً طائلة، على حساب صناديق تلك المجالس الفقيرة أصلاً بالموارد. ومن أمثلة هذا التدخل قيام نقابة عمال المصارف مؤخراً بضم وتنسيب الباعة الجوالين الذين يتحركون ويبيعون حسب انتقال الأسواق الشعبية إلى النقابة، لكي يعملوا ضمن أنظمتها، ومن أجل تنظيم هذه المهنة، بعد أن أصبحت هذه الأسواق ملجأ لتأمين مصاريف المعيشة لهم ولأسرهم في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة.



وبناءً عليه، طالبت نقابة عمال المصارف بموجب كتب رسمية أو شفهية بعض مجالس المدن والبلدات والقرى بأن تخصص أمكنة مناسبة للباعة الجوالين لإقامة الأسواق الشعبية، بمعدل يوم في الأسبوع، نظراً لما تقدمه هذه الأسواق من سلع ومواد بأسعار رخيصة وملائمة للمواطنين، وخاصة الفقراء منهم وذوي الدخل المحدود. وقد صرَّح السيد حسام منصور، رئيس نقابة المصارف، لـ«قاسيون» حول رفض بعض مجالس المدن لذلك الطلب:

«إن آلية العمل السابقة لم تعد مقبولة، والسبب أن بعض رؤساء البلديات كانوا مستفيدين من هذا الوضع بوجود الوسيط (المتفق عليه مسبقاً) بين الباعة الجوالين والبلدية لاستئجار أرض السوق، وعندما تم تنسيب هؤلاء الباعة إلى نقابة عمال المصارف والتجارة للدفاع عن حقوقهم ضد أي غبن يلحق بهم، خاطبت النقابة بعض رؤساء البلديات باستئجار واستثمار هذه الأراضي عن طريق النقابة حصراً، أي انتهاء دور الوسيط المشكك به كلياً، مما أضرَّ بمصالح بعض رؤساء البلدية في المدينة والريف معاً».

وأكد منصور أن أي رفض من مجالس البلديات لإقامة هذه الأسواق هو حرمان لهؤلاء الباعة وعائلاتهم من دخلهم اليومي الهزيل أصلاً، علماً أن هذه الأسواق والبازارات موجود في كل أنحاء العالم المتحضر والمتخلف بآن معاً، وما قامت به النقابة هو لمصلحة البلديات والباعة معاً، لأجل قوننة وشرعنة هذه المهنة، وحماية مزاوليها تحت مظلة النقابات.

يبدو أن النقابات قطعت الطريق أمام بعض رؤساء البلدية، وأغلقت عليهم باباً كانت تأتي منه مصادر وموارد غير شرعية بالاتفاق مع الوسيط غير الشرعي أصلاً، وتبقى خطوة نقابة المصارف جديرة بالاهتمام ويجب تطبيقها في كل المحافظات التي تشهد هذه الأسواق، حتى يتم الاستثمار الأمثل لها لمصلحة صندوق البلديات، لا لمصلحة جيوب بعض الفاسدين.

■■

ما جحدنا أفضالكم، ولكن...

عقد أمناء شؤون العمل والتنظيم في الاتحاد العام لنقابات العمال اجتماعهم الدوري لمناقشة واقع وأساليب عمل النقابات في القطاع الخاص وطرق تفعيل أدائها وإيجاد السبل الكفيلة بحمايتهم تحت المظلة التأمينية، بعد أن قدرت الإحصائيات وجود أكثر من /٥/ ملايين عامل في القطاع الخاص.

وأكد نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال عزت الكنج إن سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي تنتهجه سورية للاندماج في الاقتصاد العالمي يرتب على النقابات إيجاد أساليب عمل نضالية جديدة تجاه العديد من القضايا المهمة التي تمس مصالح الطبقة العاملة، حيث شدد على ضرورة تحمل النقابات مسؤوليتها كاملة في كل المحافظات والإشراف الميداني على جميع منشآت القطاع الخاص.

وأشار غازي دويعر عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام إلى ضرورة اهتمام الاتحاد العام لنقابات العمال بالأرقام الإحصائية التي ترد من هنا وهناك والتأكد من صحتها ودقة تناولها للإحصائيات التي تمس العمال.

وتحدث أحمد الحسن أمين شؤون العمل في الاتحاد عن الآليات الجديدة التي سيتم استخدامها في القطاع الخاص وخاصة مبدأ الحوار بين العامل ورب العمل والابتعاد عن المجاملات في هذا الجانب، وأن يتم توزيع استمارات لكل المحافظات يوضح فيها عدد عمال منشآت القطاع الخاص في كل محافظة على حدة.

وهكذا فعلى عمال القطاع الخاص أن ينتظروا نتيجة تلك الاستمارات والاستبيانات، وإنما يبقى للصبر حدود. وعلى النقابيين الأسراع في إيجاد تلك الأساليب النضالية لأن الواقع لن يمهل كثيراًعمال القطاع الخاص، والزمن يسير عكس مصالحهم، فلا قانون العمل الجديد أعطاهم شيئاً من حقوقهم، بل جاء ليشرعن جزءاً كبيراً من الاستغلال الذي يتعرضون له، ولا الحكومة نظرت إلى حالهم أو حاولت أن تجد الحلول لمشاكلهم العديدة... ألا يحق لهم بعد كل ذلك، وبعد هذا الأسلوب التسويفي في معالجة قضاياهم أن يتبعوا المثل الشعبي الشهير: «ما حك جلدك مثل ظفرك»؟!!

■■

حوافز المصرف التجاري بين أخذٍ ورَد!!



ما تزال قضية توزيع الحوافز على العاملين في المصرف التجاري السوري مثار جدال ونقاش بين الإدارات من جهة، والعاملين وممثليهم في اللجان النقابية في جميع الفروع من جهة أخرى، حيث مضى على هذا الحوار أكثر من عام دون أن يتم التوصل إلى حل جذري أو حتى مؤقت يرضي الجميع. وعدم الوصول لقرار النهائي كان من أهم أسبابه الفروق الشاسعة جداً في طريقة توزيع الحوافز، حيث أكد مصدر في التجاري السوري أن هناك عاملين أو إدارات تصل حوافزها الإنتاجية إلى نحو /١٥٠/ ألف ليرة سورية، بينما لا يستلم آخرون أكثر من ألفي ليرة سورية فقط!!

هذا الأمر أثار استياءً كبيراً بين العاملين واللجان النقابية في الفروع على مستوى القطر، خاصةً وأن عدد عمال المصرف التجاري السوري يقارب /٤٠٠/ عامل، وأبدى بعض العمال امتعاضهم من هذه الطريقة العشوائية في اختيار من ينالون الحوافز العمالية على حساب زملائهم في العمل، الأمر الذي أثر بشكل كبير على باقي المكاسب العمالية التي حققها العمال بنضالاتهم، وأكد المصدر نفسه أن ما زاد من إجحاف الحوافز الطريقة الجديدة التي تم فيها استخدام النظام الصحي الذي كان يصل في البداية إلى /٧٥٪/ ثم تمَّ تخفيضه إلى /٥٠٪/، ومن ثم في الفترة الأخيرة أصبح /٣٥٪/ فقط في ظل الارتفاع المتزايد في أسعار معظم الأدوية، وخاصة المستوردة منها، بالإضافة إلى زيادة تكلفة علاج الأمراض السارية والعمليات الجراحية التي تكلف العمال عشرات الآلاف، ويجرونها على نفقتهم الخاصة.

ويبقى السؤال الأهم: هل لجان التفتيش التي تأتي وتسأل عن الموضوع من وقت لأخر لها علم بطريقة توزيع الحوافز، وكيف يتم استلامها، وما هي نظمها؟ أم أن مهمتها تقتصر على الزيارة فقط؟!!

■■

احتشاء العضلة القلبية إصابة عمل أم لا؟

يسجل أصحاب المصانع عمالهم بإصابات العمل فقط في التأمينات الاجتماعية، ذلك لتقليل نفقات معالجة العامل عند إصابته بأي حادث عمل خلال قيامه بعمله، ويتهربون من إشراك العمال في صندوق التقاعد للمحافظة على أرباحهم، أما الحرفيون فهم يسجلون أبناءهم والشغيلة عندهم بإصابات العمل، كونهم من ذوي الدخل المحدود ولا يتحملون نفقات المعالجة عند الإصابة.

وقد صدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل القرار رقم /٩٦٠/ لعام ٢٠٠٣، والموثق في الصفحة ٣٦٨ من الكتاب الذي يجمع قوانين التأمينات الاجتماعية وتعديلاتها، والذي اعتبر الجلطة الدماغية واحتشاء العضلة القلبية إصابة عمل يستحق عليها العامل التعويضات والمعالجة الطبية، كما توجد في مدخل مديرية التأمينات الاجتماعية في حلب يافطة بارزة تؤكد أن الجلطة الدماغية واحتشاء العضلة القلبية إصابة عمل، مع ذلك لم تسجل مديرية التأمينات بحلب أية إصابة عمل لأي عامل أصيب بالاحتشاء، بحجة أنه لم تصل التعليمات التنفيذية من الوزارة لتطبيق القرار ٩٦٠!!

فإلى متى، يا وزارة العمل، ستبقى القرارات التي تخصُ العمال حبراً على ورق؟!!

■ رياض اخضير

عمال السكك الحديدية وعطلتهم البتراء!!

عادت عطلة يوم السبت مجدداً إلى الواجهة، ولكن هذه المرة في المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، بعد أن أحدثت موجة من الاحتجاجات في بعض المنشآت العامة التي اتخذت قراراتها الخاصة بعدم اعتبار يوم السبت يوم إجازة، وبناء على الأمر الإداري رقم /١٨٨/ تاريخ ٢٠٠٩/٦/١٤، تمت دعوة عدد من المسؤولين (مدير الأدوات والجر، مدير الحركة والنقل، مدير التسويق، مدير الاتصالات، مدير فرع حلب، ورؤساء نقابات عمال السكك الحديدية في كل دمشق وحلب وحمص) لعقد اجتماع طارئ في يوم ٢٠٠٩/٦/٢٣، وذلك من أجل دراسة تطبيق المادة الرابعة من قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /١/م.و تاريخ ٢٠٠٤/١/١٠ لجهة استمرار المؤسسة بالعمل على تطبيق الأنظمة النافذة المعمول بها سابقاً، دون التقيد بإحكام المادة الأولى من قرار رئاسة مجلس الوزراء أعلاه بشأن تحديد الراحة الأسبوعية يومي الجمعة والسبت.

إن كل التبريرات التي كانت تطلق سابقاً تؤكد على أن عطلة يوم السبت وفرت الكثير على الدولة من مياه وطاقة كهربائية ورواتب وما إلى ذلك، فلماذا العودة ثانية إلى نقطة الصفر بحجة ضرورة استمرار المناوبات اليومية التي تحقق أرباحاً وفوائد أكثر للمؤسسة، إن هذا الأمر سيخلق الكثير من المشاكل للموظفين والعاملين على خطوط دمشق وحمص وحلب، بعد أن تم اعتماد



نمط محدد لإدارة العمل، وبعد أن غدت العطلة نوعاً من التقليد الاجتماعي.

وإذا كانت الحجج كلها تتمحور حول زيادة الأرباح فبإمكان مثال بسيط أن يوضح لنا خطل تلك الحجج، فالقطارات العاملة على نقل المواد وحدها ترفد الحكومة بالملايين من الليرات، فالصهريج الواحد الذي يحمل /٤٠/ طناً من الغاز من فرع الطابية بدير الزور إلى تفريعة غاز عدرا يحقق للمؤسسة أرباحاً تصل إلى /١٠٢٦٧٠/ ألف ليرة سورية، والصهريج الذي ينقل الغاز من بانياس إلى تفريعة غاز عدرا يحقق ربحاً قدره نحو /٤٤١٤٠/ ألف ل.س، وإذا افترضنا جدلاً إن كل رحلة تضم عشرة صهاريج، فهذا يعني أن هذه الأرباح بالملايين، أي المؤسسة تبقى رابحة دون ضرورة للعمل يوم السبت.

«قاسيون» تؤيد احتجاجات العمال الذين يطالبون الإدارة العامة في حلب بدراسة الموضوع قبل اتخاذ أي قرار يكون مفعوله سلبياً على العمال والإنتاج معاً.

■■

من حكايا العمَّال!

عاملة تتجرأ على الكبار!!

قامت العاملة مها زهير ديوب برفع دعوى قضائية على رئيس مجلس الوزراء أمام محكمة بداية العمل بدمشق، وذلك لطلب الحكم بإلغاء القرار رقم /٤٣٢٣/، تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٩ الصادر عن المُدعى عليه، والمتضمن صرفها من الخدمة لدى المؤسسة العامة السورية للتأمين، دون بيان الأسباب!!

وطالبت العاملة في دعواها بإعادتها إلى رأس عملها، وصرف كافة استحقاقاتها، والتعويض عما لحقها من أضرار مادية ومعنوية. مما دفع وزارة المالية إلى مراسلة رئاسة المجلس في ٢٠٠٩/٤/٢٦ لاستيضاح «كيفية إعادة العمال إلى وظيفتهم، واقتضاء أجورهم عن فترة بقائهم خارج الوظيفة، من تاريخ قطع علاقتهم بالعمل، وحتى إعادتهم، مع كامل التعويضات التي لا ترتبط بأداء العمل فعلاً، واعتبار الفترة المذكورة من خدمات الجهة المدعية المؤهلة للترفيع والعلاوة وحساب المعاش، خاصة أنه لم تتوفر فيه أية حالة من حالات الإلغاء المنصوص عنها بالفقرة /٧/ من المادة /٨/ من قانون مجلس الدولة (وهي: عدم الاختصاص، وجود عيب في شكل القرار، مخالفة القوانين واللوائح، الخطأ في تطبيقها وتأويلها، إساءة استعمال السلطة) حيث إذا شاب القرار الإداري أحد العيوب الخمسة المذكورة يكون مسوغاً لإلغائه إذا كان قابلاً للإلغاء أصلاً، وبما أنه لم تتوفر أية حالة من الحالات الآنفة الذكر والمعدد لها والتي نص عليها القانون المشار إليه، فلا يطبق عليه ذلك»

«قاسيون» إذ تضم صوتها إلى العاملة مها من أجل إعادتها إلى وظيفتها السابقة، تحيي بادرتها الشجاعة التي تعد الأولى من نوعها على الصعيد العمالي، وتأمل أن يصبح هذا الأسلوب القانوني للاحتجاج على مثل تلك القرارات التعسفية (أياً كان مصدرها) أسلوباً سائداً بين أبناء الطبقة العاملة، كما تطالب بفتح المجال لأساليب مشروعة أخرى في الاحتجاج، وعلى رأسها حق الإضراب السلمي.

عامل مطعون في راتبه مرتين!!

لا شك أن كل العمال مطعونون في رواتبهم من الحكومة، وخاصةً في السنوات الأخيرة بسبب السياسة الاقتصادية المتبعة، وعدم تناسب الأجور مع الأرباح، يضاف إلى ذلك الغلاء المستعر، بعد تحرير التجارة الذي التهم الأخضر واليابس وأدى إلى ازدياد نسبة الفقراء إلى أكثر من ٤٠٪، وبات يهدد بحدوث كارثة اجتماعية، دون أن يحاسب المسؤولون عن ذلك!!

لكن سمير عبد الرحمن الحواش العامل في مؤسسة مياه دير الزور، ذات المسموعيات الشهيرة في الفساد، بسبب معظم الإدارات التي تعاقبت عليها، والتي كانت مدعومة من أكبر المسؤولين في المحافظة، ومن خارج المحافظة أيضاً، كالمحافظ وأمين الفرع السابقين وغيرهما...

هذا العامل البسيط طعن مرتين في راتبه، الأولى: مع بقية عمال الوطن، والثانية: بالأخطاء والتلاعب والتزوير، ووصل الأمر إلى درجة الاعتداء عليه بالضرب. وإليكم بعض التفاصيل حسب الوثائق والشهود:

- قرار تعيينه بالمرسوم ٦٧٥ وفق نظام المستخدمين، وحده الأدنى ٢٧٨٠، وهو معين بـ ٢٢٨٠ ل.س!!
- الترفيعات منذ عام ١٩٨٦ وحتى عام ٢٠٠٠ لم يقبضها، رغم أنها موجودة على الحاسب، ورغم تقديمه معروضاً بذلك!!
- ضريبة الدخل تحسم عليها زيادة ٢٧٠ ليرة، وعلى مدى سنوات!!
- تعويض الدراجة والإضافي لا يقبضهما حسب كشف الراتب!!
- حسب مرسوم العظم رقم ١٠، قبض زملاؤه ٩ آلاف ليرة، وهو لم يقبض إلا ألفين ليرة فقط؟
- زيادة ١٩٩٤ في المرسوم رقم ٣ وهي ٣٠٪ من الراتب، لم يستفد منها إلاّ بعد ست سنوات عندما اكتشف ذلك!!
- في عام ١٩٩٣ تم اعتباره بحكم المستقيل بحجة غيابه ٤٠ يوماً، ولم يكن غائباً، وبقي سنة وأربعة أشهر دون عمل بلا ذنب، ثم أعيد إلى عمله!!
- جداول الرواتب أدرجت على الحاسب في عام ٢٠٠٢، وألغي البرنامج القديم واستبدل ببرنامج جديد في عام ٢٠٠٧، وأخفيت السنين السابقة رغم وجودها على الحاسب، وعلم جهاز الرقابة المالية بها، وعندما طالب العامل بحقوقه اعتدى عليه المدير المالي عامر العوض بالضرب!!

وقد تقدم العامل المذكور بشكاوى متعددة، إلى كل من اللجنة النقابية، ومكتب النقابة، واتحاد عمال المحافظة، والمحافظ وأمين الفرع، وآخرها إلى المحافظ الجديد الذي أحالها إلى مدير عام مؤسسة المياه للمعالجة والإعلام بالسرعة الكلية منذ ٢٠٠٩/٤/٧، ولكن دون نتيجة.

«قاسيون» التي لجأ إليها العامل سمير تدعو الجهات المسؤولة إلى وضع حدّ لهذه المهزلة، ومحاسبة كل المسؤولين المخالفين للأنظمة والقوانين.

■■

مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد

قفزة إلى الوراء.. أم قصور قانوني... ووطني؟!

◄ جهاد أبو غياضة

جاء مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد المنبثق عن لجنة شُكلت لوضعه بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء السوري رقم (٢٤٣٧)، الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٧، في إطار التوجهات الحكومية لإصلاح القوانين وتطويرها باعتبارها سند الشرعية ومنطلق الحماية وتحديد الصلاحيات؛ وقد انتهت اللجنة من إعداده في ٢٠٠٩/٤/٥..

فهل خرج مشروع القانون بالشكل والمضمون الذي يأمله ويحتاج إليه المجتمع السوري؟



بنظرة سريعة لقانون الأحوال الشخصية السوري السائد، نجد أن له حكاية طويلة مع الانتقادات والاعتراضات، إذ ووجه القانون الموضوع بعيد الاستقلال بقليل «رقم ٥٩ لعام ١٩٥٣» بسيل عظيم من الانتقادات التي استهدفت ما حوته مواده من أحكام متعلقة بالمرأة، وبالأحوال الشخصية للسوريين من غير المسلمين.. لذلك فالصدمة الكبرى اليوم، أن يأتي التطوير بطراز أقدم من القديم..

فبقراءة سريعة لمشروع القانون، يمكن تسطير الملاحظات حول الكثير مما حوته مواد القانون الجديد من تعابير ملتبسة ومهينة في بعض الأحيان، وكأن القصد منها إبراز الانتماء الديني في مخاطبة (الشخص) السوري، حيث يخلو القانون بجميع مواده من لفظ «مواطن» أو «مواطنة» أو «وطن» أو حتى دولة. بل والأخطر هو إيراد القانون للفظ «الذمي» و«الذمية» للإشارة إلى غير المسلم، ونحن في القرن الـ٢١، ونعيش عصر الدولة الوطنية العصرية الجامعة القائمة على الانتماء الوطني أساساً للمواطنة، وهذا يمثل خرقاً فاضحاً ومرفوضاً لمبادئ الدستور السوري والمواثيق الدولية ولميثاق العيش المشترك، حيث تنص الفقرة الثالثة من المادة /٢٥/ من الدستور السوري: «المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات»، فالجميع مواطنون أصيلون لا يربطهم مع الدولة عقد ذمة، والخطير في موضوع الذمة هو المادة ٣٨ التي تنص في الفقرة الثالثة منها على أنه: «تجوز شهادة الذمي إذا كانت الزوجة كتابية، حين الضرورة، ولكن لا يثبت الزواج إذا جحده الزوج المسلم، ويثبت إذا جحدته الكتابية»، وفي هذا تمييز صارخ أساسه الدين، حيث لا يقيم القانون وزناً لشهادة غير المسلم في موضوع نكران وقوع الزواج، وهو ما يفتح الباب أمام التلاعب والتحايل.. فبإمكان أي كان- شرط إسلامه- أن يدعي زواجه من أية إنسانة من دين آخر، وهو يعلم أن القانون سيكون في صفه، ولا تملك المدعى عليها أن تفعل شيئاً.. إذ لا يقبل جحدها!!

ويتابع القانون في اللغة الطائفية بإيراده مواد هي السباقة في العالم من حيث نصها الصريح على حرمان الأم من حضانة ولدها لأسباب دينية، فالمادة ٢٩٣ تقول: «الأم الحاضنة غير المسلمة أماً كانت، أو غيرها، تستحق حضانة ولد المسلم، حتى يعقل الولد معنى الأديان، أو يخشى أن يألف غير الإسلام وإن لم يعقل الأديان، لأنهن أحرص على حضانته على ألا يتجاوز عمره أربع سنوات». ويتابع الأمر في المادة ٢٩٤ «تقتصر الحضانة على الأم المسلمة فقط إذا خشي على المحضون أن يألف غير دين الإسلام وعاداته، أو كانت الحاضنة تستغل ضعف الطفل لتنشئته على غير دين أبيه الإسلام».

ومما حافظ المشروع عليه من عيوب القانون القديم، لا بل واستنسخه بحرفيته، المادة ٤٥ التي تقول الفقرة الأولى منها: «إذا ادعى المراهق البلوغ بعد إكمال الخامسة عشرة، أو المراهقة بعد إكمالها الثالثة عشرة، وطلبا الزواج، يأذن به القاضي إذا تبين له صدق دعواهما واحتمال جسميهما».. أي بدل أن يعدل القانون سن الزواج بما يتوافق مع روح العصر ومتطلباته التي باتت تفرض على الشاب والفتاة التعلم حتى أعلى مراحله، والعمل من أجل بناء الذات، تعود اللجنة إلى نصوص قرون الجهل وقوانين الزواج الزراعية لزيادة عدد اليد العاملة عن طريق الإنجاب.

أما من حيث تناوله للموضوع الذي لطالما اعتبر إشكالية فيه، وهو المرأة وحقوقها، فبدايته وصف المرأة بـ«الموطوءة» وكأن اللغة العربية عاجزة عن إيجاد لفظ لا يجرح الكرامة. فالمادة ٢٦٦ تقول في الفقرة الأولى: «الموطوءة إذا جاءت بولد ما بين أقل مدة الحمل وأكثرها يثبت نسبه من الواطئ»، ليزيد في الطنبور نغماً.. تعديل المشروع لعدد من الحقوق التي سبق وأقرها المشرع السوري في القانون القديم، حيث نصت المادة ١١٧ من القانون المعمل به على: «إذا طلق الرجل زوجته وتبين للقاضي أن الزوج متعسف في طلاقها دون ما سبب معقول، وأن الزوجة سيصيبها بذلك بؤس وفاقة، جاز للقاضي أن يحكم لها على مطلقها بحسب حالة ودرجة تعسفه، بتعويض لا يتجاوز مبلغ نفقة ثلاث سنوات لأمثالها فوق نفقة العدة، ومتعة الطلاق»، ولكنه في مشروع القانون الجديد أنقص التعويض بحيث لا يتجاوز نفقة سنة واحدة!

واليوم، وبدلاً من أن يسهم القانون الجديد بإفساح المجال لهامش أكبر من مشاركة المرأة في جوانب الحياة وتطويرها كما ينص الدستور، وخصوصاً بعد أن باتت للمرأة مشاركتها وتواجدها على أعلى المستويات، يتجه القانون الجديد إلى مزيد من التقييد والإخضاع للسلطة الذكورية وإن بتغير العبارات، كالمادة ١٣٠ التي نصها: «على الزوجة السفر مع زوجها، إلا إذا اشترط في العقد غير ذلك، أو وجد القاضي مانعاً من السفر»، ففي نص المادة بالقانون القديم، كانت العبارة يجب على الزوجة.. أما المضمون فواحد. ويكتمل معنى التبعية بالفقرة الأولى من المادة ٣٢٠: «ليس للأم أن تسافر بولدها في أثناء الزوجية إلا بإذن أبيه».

أما قمة البدع وأعظمها، فهو إيراد المشروع أحكام تنظم الزواج عند الأديان والطوائف، يخالف بعضها ما هو وارد في شرائعهم، أو يحد من صلاحياتهم الدينية، أو تتعصب إلى المسلم في حال التصاهر. فقد نصت المادة ٦٣٠ من الأحكام الخاصة بالطوائف المسيحية على أنه «١- لا يجوز إثبات الزوجية إلا بالوثيقة، أو بالإقرار القضائي؛ ٢- إذا كان الزوج مسلماً جاز إثبات الزواج بشتى وسائل الإثبات الشرعية»، وفي هذا تعصب لا لبس فيه. ثم المادة ٦٢٧ «لا يتم انعقاد الزواج إلا بوثيقة رسمية صادرة عن موثق يعينه وزير العدل بعد إبراز الوثائق المنصوص عليها من هذا القانون (٧٦) والتحقق من أهلية الزوجين للزواج»، حيث تحد هذه المادة من صلاحيات الكنيسة، وتعتدي على حقوقها في إجراء الزواج، خصوصاً وأن الزواج عند المسيحيين هو زواج ديني بالمطلق، إذ يعتبرون الزواج سراً وعهداً من عهود الله.

إن كل قانون يُستمد من خارج العصر الذي يحيا فيه الإنسان، هو قانون ضد الإنسان، ولاسيما في عصر المواطنة والدولة الحديثة القائمة على دستور أساسه أن المواطنين سواسية أمام القانون، دون أي تفريق لأي سبب كان، وقبل ذلك هم متساوون في الكرامة والاحترام الإنساني. أما الدين فهو شأن شخصي بين العبد وخالقه، وعليه فيجب على القوانين باعتبارها ناظم الحياة العصرية أن تدخل ضمن الفضاء العمومي لكافة المواطنين وهذا يقتضي تحييد ما هو خاص، وعدم فرضه على أحد، وتكريس ما هو عام لمصلحة الجميع. وبالتالي يفترض العيش المشترك، وجود قانون عام يعبر عن الكل الاجتماعي لا عن الجزء الطائفي الذي يعيدنا إلى عصر مضى وانقضى..

■■

مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد.. والوحدة الوطنية

◄ نجوان عيسى

تنص المادة ٣٠٧ من قانون العقوبات السوري العام على أن «كل عمل، وكل كتابة، وكل خطاب يقصد منها، أو ينتج عنها إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية، أو الحض على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمة؛ يعاقب عليه بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين....».



وتأتي هذه المادة من قانون العقوبات في سياق عمل المشرع على صيانة الدستور عبر ضمان التطبيق الأمثل للمادة (٤٢) منه، والتي تنص على أن الحفاظ على الوحدة الوطنية واجب على كل مواطن، وفي هذا الإطار كانت الدعوات دائمة لإدخال تعديلات جذرية على قانون الأحوال الشخصية السوري، وذلك من خلال تخفيف الطابع المذهبي والطائفي الذي يسوده، والاتجاه شيئاً فشيئاً بوساطة عملية معقدة وطويلة الأمد إلى ردم الهوة بين أطياف الشعب السوري، وصولاً في نهاية المطاف إلى قانون مدني حقيقي تنتفي فيه كل الفوارق في الوضع القانوني بين المواطنين السوريين.

ولكن الحكومة الحالية فاجأت المجتمع السوري في تاريخ ٢٠٠٩/٤/٥ بإعلان مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية في سورية، يمثل «قفزة نوعية إلى الوراء»، ذلك أن واضعيه عادوا بنا إلى عشرات المصطلحات التي طواها الزمن وتجاوزها مفهوم الدولة الوطنية، على أن أخطر ما فيها هو إطلاق لفظ «الذميين» على المواطنين السوريين غير المسلمين. ولإيضاح مدى خطورة المصطلح، نقول بأن كلمة «ذميين» أو «أهل الذمة» في كتب الفقه الإسلامي، تعني غير المسلمين الذي يؤدون الجزية ويعيشون في بلاد إسلامية بموجب عقد ذمة لهم فيه الأمان وممارسة شعائرهم الدينية طالما التزموا بدفع الجزية، والتزموا بالخضوع لحكم الإسلام.

إذاً هو مفهوم يعود لأكثر من ألف وأربعمائة سنة، ويخص دولة إسلامية الحكم والمنهج كانت في طور النشوء، وفي زمن لم تكن قد تبلورت فيه بعد مفاهيم الوطنية والمواطنة. أما السوريون من غير المسلمين اليوم، فهم مواطنون في هذا البلد، خاضعون لقوانينه كغيرهم، ويعيشون فيه بكامل الحقوق والواجبات، ولا يدفعون الجزية لبيت مال المسلمين، بل يدفعون الضرائب كغيرهم من المواطنين لخزينة دولة تعج أدبياتها السياسية بمصطلحات عصرية من قبيل «ديمقراطي وجمهوري وشعبي واشتراكي وتقدمي...».

وربما يقول البعض إن التسمية في حد ذاتها ليست مشكلة طالما أنه ليس لها مفاعيل على أرض الواقع، وخاصة أنه ليس هناك فروق كثيرة في الأحكام بين القانون القديم والجديد. وإذا كان صحيحاً أن الفروق ليست كبيرة في المضمون بين القانونين، فإن الواضح أن من يستعمل مصطلحاً كهذا هو جاهز لنقل كل مفاعيله إلى حيز التطبيق عند أول فرصة سانحة. وأولى بشائر الترجمة العملية لمصطلح أهل الذمة موجودة في المشروع نفسه، فهو يعطي الحق «للذميين» بأن يكونوا شهود عقد الزواج إذا كانت الزوجة «كتابية»*، ولكنه يرتب على شهادتهم تلك أثراً كارثياً، حيث أن الفقرة (٣) من المادة (٣٨) من هذا المشروع تقول حرفياً «تجوز شهادة الذمي إذا كانت الزوجة كتابية حين الضرورة، ولكن لا يثبت الزواج إذا جحده الزوج المسلم، ويثبت إذا جحدته الزوجة الكتابية». إن نصاً كهذا يصيب الإنسان بالذهول، فعقد الزواج بين مسلم و«كتابية» إذا كان شهوده مسلمين هو ملزم للزوج والزوجة، أما إذا كان شهوده من غير المسلمين، فإنه يكون ملزماً للزوجة دون الزوج.

وهكذا فإن من يتجرأ على تسمية مواطنين سوريين باسم أهل الذمة، ومن يتجرأ على اعتبار عقد من العقود ملزماً إذا كان شهوده من المسلمين، وغير ملزم إذا كان شهوده من غير المسلمين، هو بالمحصلة شخص خارج على القانون والدستور، وهو عدو للوحدة الوطنية والتماسك الداخلي، لأنه يدق أسافين الفرقة بين أبناء الوطن الواحد. وإن أي نص يحتوي على مفهوم كهذا، يعتبر كتابة ينتج عنها إثارة النعرات المذهبية والعنصرية بامتياز، وبالتالي فهو يشكل خرقاً فاضحاً لقانون العقوبات العام المعتمد والمطبق في سورية.

ويبقى السؤال القديم الجديد دون إجابة، ترى من هو صاحب المصلحة في إضعاف المجتمع السوري من الداخل والعمل على تدمير مفاهيم العدالة والمواطنة والدستورية في سورية، فيما تتعرض المنطقة العربية – وسورية في قلبها – لأشرس هجمة عسكرية واقتصادية وثقافية في التاريخ؟!

❖ (الكتابي): هو شخص من دين سماوي آخر غير الإسلام، سواء كان خاضعاً لحكم إسلامي أو لا. أما الذمي فهو الكتابي الخاضع لحكم إسلامي

■■

الليبرالية الجديدة.. والتفتيت (الإنساني) الشامل

◄ جهاد أسعد محمد

على هامش مناقشات مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية..

اشتهرت الليبرالية الجديدة في شتى أنحاء العالم بأنها اجتهاد فكري اقتصادي جديد، تتبناه الدول الرأسمالية الكبرى والمنظمات الدولية الخاضعة لأمرها، وتحاول فرضه أو تسويقه عالمياً، بحيث يصبح منهجاً عاماً لجميع الاقتصادات، والاقتصاد العالمي، ويرتكز هذا (الاجتهاد) إلى النظريات والتنظيرات الحديثة للإيديولوجيين الرأسماليين، ولا يخرج عن الأسس والقوانين الكلاسيكية للرأسمالية ومداراتها..

وشاع عن هذه الليبرالية المستحدثة، على سبيل السذاجة أو عدم العلم بالشيء، بحكم أن مبادئها وأفكارها غير مجموعة في كتاب واحد يحمل اسمها ويوضح ماهيتها، أن موضوعها ينحصر في الاقتصاد وتشعباته فقط، خصوصاً وأن أشهر ما تم إعلانه من رؤاها وتصوراتها غير المعلنة كلياً، يرتبط بالقضايا والشؤون ذات الطابع الاقتصادي بالدرجة الأولى، ولا يتعداها إلى شؤون أخرى.. وساعد على ذلك، الانتشار الواسع لمصطلحات قديمة أو مبتكرة من مثال: الخصخصة، تحرير التجارة، تحرير الأسواق، إلغاء دور الدولة أو تحجيمه، رفع الدعم، تعويم العملة الوطنية، إلغاء الرسوم الجمركية، التخلي عن التخطيط المركزي..إلخ..

وما لا يعرفه سوى قلة قليلة من الناس، وتحديداً في الدول المنهوبة، أن ظهور هذه الليبرالية الجديدة ذات الأثواب البراقة، واللغة المتحضرة، والمزاج الديمقراطي العالي المتغني بالحرية الشخصية ومناوأة الديكتاتوريات، ارتبط بالحملات العسكرية العنيفة لإعادة استعباد الشعوب وتفتيت الدول، والتي سبقها في جميع الحالات والنماذج المعروفة حتى الآن، قصف تمهيدي إعلامي واسع النطاق في الدول المستهدفة، انحصرت معظم عناوينه في شعارات (إنسانية) مثل: حقوق الإنسان، وتبني مطالب الأقليات الدينية والقومية (في الكيانات الوطنية الموحدة)، ومحاربة التمييز على أساس الدين أو الانتماء القومي، ومكافحة الإرهاب... إلخ.. كما كان لشعارات الليبرالية الجديدة حضور كبير في جميع الخطابات والبيانات التي تلت (الثورات) الملونة التي راحت تُفتعل بدعم إمبريالي معلن في أكثر من بقعة من العالم.. وكأنها الراعي الأول لها، وبالوقت نفسه الشرط الأساسي لإحداثها..

وبالتأكيد، ما كان لهذه الأفكار، ولا لهذه الحملات السياسية والفكرية والعسكرية أن تنجح، لولا الاختراقات الحقيقية التي سبق إحداثها في الدول والمجتمعات المستهدفة في الاقتصاد وجهاز الدولة عبر شخصيات وقوى، ترتبط مصالحها بالخارج، وتصب هذه الشعارات في خدمة أطماعها السياسية ومصالحها الاقتصادية.

وإذا ما جمعنا هذه المترافقات التي تشكل مجموعة غير متجانسة من المفاهيم المتناقضة، يتبين لنا أن الليبرالية الجديدة، بغض النظر عن مظهرها الجذاب وشعاراتها (الإنسانية)، هي إطار فكري- اقتصادي – سياسي – قيمي، متناقض شكلاً، منسجم مضموناً، غايته تفتيت الأمم والشعوب وتمزيق وحدتها على أساس ديني وطائفي وقومي، ليسهل استعبادها ونهب ما تبقى من ثرواتها في إطار الصراع الإمبريالي – الإمبريالي على الثروات والمواقع الاستراتيجية، خصوصاً مع اشتداد الأزمة العظمى التي تعيشها الرأسمالية..

وبعد هذه المقدمة الطويلة، وبنظرة عميقة لما تعيشه سورية في الآونة الأخيرة، يتبين لنا أن الليبرالية الجديدة التي قامت بفتوحات كبيرة في بلدنا على مستوى الاقتصاد، خصخصةً للعام، وتحريراً للتجارة والأسواق، وإلغاءً للدعم، وضرباً للزراعة والصناعة والإنتاج، قد بدأت بإطلاق حملتها نحو موقع آخر، وهو محاولة تفتيت الوحدة الوطنية السورية عبر دس أصابعها وسمّها في مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد، ومؤشرات ذلك تتوضح باعتماد التسميات واللغة الطائفية بصورة مريبة، وباستحضار مصطلحات بائدة لم يعد يوجد مثيلها سوى في القواميس وكتب التاريخ القروسطية، ومحاولتها التمييز بين من لم تتنازل وتسميهم: مواطنين، والاستخفاف بحقوق بعضهم لحساب لبعضهم الآخر، واستعمال كلمات مهينة للمرأة..

ومع ظهور ردود الفعل الأولية الحانقة والمستاءة تجاه مشروع القانون تبدو اللوحة أشد قتامة، وتظهر نجاح الضربة الأولى لليبرالية الجديدة في هذا الموقع الجديد لنشاطها الممنهج، إذ بإمكاننا القول ونحن نتتبع التداعيات الأولى لإعلان مسودة القانون، إن الأخطر لم يعد المشروع نفسه، بل أسلوب مناقشته الذي استحضر واستنفر بقوة كل ما يلزمه من لغة طائفية ومذهبية.. وهو ما سعى إليه صانعو المشروع (المخفيون) تماماً!!

إن وعي هذا الأمر، ومن ثم مواجهته على الصعد كافة بلغة وطنية وخطاب وطني وأسلوب وأدوات تقدمية ثورية، هو ما يلزمنا لحماية الوحدة الوطنية والاستقرار الوطني من الفخ المنصوب لنا..

mjihad@kassioun.org ■

برسم محافظة حمص: الحواضر الزراعية في البادية مهددة بالفناء..

بلدية «الطيبة الشرقية».. تطمس التاريخ وتشوّه الحاضر

تتربع قرية «الطيبة الشرقية» على الأطراف الشمالية للبادية السورية على الطريق التاريخيةٍ للقوافل المؤدية إلى الرصافة، وتقع شمال مدينة تدمر بنحو /١٠٠ كم/ تقريباً، وكانت في سالف الأيام تتبع إداريا للقريتين، ثم لدير الزور، لتتدرج بعدها في أعمال حلب زمن الدولة الحمدانية، والآن تتبع لمحافظة حمص..



يوجد في «الطيبة الشرقية» أوابد أثرية عديدة وعريقة كالسور الذي يحيط بالقرية الأثرية، ومنارة شامخة في وسط القرية أقيمت على أنقاض معبد وثني، ثم كنيسة، فجامع.. كما يوجد فيها العديد من الأقنية السورية من العصر الروماني، أهمها قناة أم الكالات، وهي شريان يربط الماضي بالحاضر، حيث لا تزال المصدر الرئيسي لمياه الشرب والري، ويبلغ طولها نحو /٨٥٠م/، ويتراوح عمقها بين الـ/١٥م/ في بدايتها ويتدرج ليصبح /١م/ في نهاية القناة، التي تروي نحو العشرة آلاف شجرة زيتون تنقسم إلى قسمين، القسم الأول يمتد من النبع في أسفل القرية الأثرية لأكثر من /٥٠٠م/، وهي منحوتة في الصخر، وفي أعلاها أقيمت آبار تسمى النقابات تبعد عن بعضها البعض من /١٠ ـ ١٥م/، وقد خصصت لأعمال الصيانة. والقسم الآخر كان مكشوفاً حتى الستينيات حيث قام الأهالي بتحديثه بالطريقة الأثرية ذاتها، ويبلغ طوله نحو /٣٥٠م/، وينتهي ببركة تتجمع فيها المياه ليعاد توزيعها إلى البساتين، وأهم النقابات المقامة عليها نقابة الملايات.

المؤسف اليوم، أن هذه القناة تعرضت للدفن والتخريب وإلقاء النفايات وبقايا القمامة فيها، علاوة على تمرير الصرف الصحي من أحد أجزائها، وهي تتعرض الآن لعملية وأد تقوم بها البلدية أمام أعين من رمموها مرات عديدة بالتشارك بين الدولة والأهالي، وطمس معالمها عبر التزفيت ووضع المنصفات والأرصفة فوقها، لتطمس معها ماضي وحاضر ومستقبل هذه القرية..

وبناء على ما تقدم، فإننا نناشد جميع الجهات الرسمية المعنية للمبادرة لإنقاذ هذه القناة وإزالة المخالفات عنها، ومساعدتنا على إعادتها إلى سابق عهدها، ومحاسبة كل من له علاقة بارتكاب هذه الجريمة ليكون عبرة لمن تسول له نفسه بالعبث بالثروة الثقافية والبيئية الوطنية، وبتاريخ الوطن.

وفي هذا الصدد، يوجد في أعلى الجبل الواقع غرب القرية جامع أيوبي صغير يدعى مسجد «الشيخ إبراهيم» وهو بحاجة إلى ترميم.

من ناحية أخرى، يأتي في أعلى قائمة مطالب القرية إنشاء خزان مياه للقرية، وجر المياه الكبريتية إلى البساتين للاستفادة منها بري الأشجار، وتوسيع المستوصف ليصبح جاهزاً لاستقبال حالات الولادة نظراً للواقع الصحي الرديء جداً، حيث أن معظم حالات الولادة تتم على الطريق أثناء إسعاف من يأتيهن المخاض إلى السخنة التي تضم أقرب مشفى إلى الطيبة الشرقية، وهي على بعد /٢٥كم/.

كما يطالب أهل القرية كسائر أهل البادية بإعادة النظر بقوانين البادية التي أتت على الأخضر واليابس في مناطق الاستقرار، وحولت البادية من محمية طبيعية تعج بالحياة إلى صحراء قاحلة خالية من الحياة البرية بسبب القرار الأعمى بمنع زراعة البادية، والذي طال الأراضي التي كانت زراعية تاريخياً، الأمر الذي أودى بالثروة الحيوانية ومنتجاتها وفرص عملها، دون أن يكون للأهالي أية بدائل، علاوة على أنه يزيد بسرعة خيالية من التملح والتسبخ الذي بدأ يهدد المياه الجوفية، وبالتالي استمرارية الحياة..

ولعل الأخطر في المسألة أن الكادر المعتمد في بلدية القرية، جلّ عناصره من غير المتعلمين، أو ممن يحملون شهادة الكفاءة في أحسن الحالات (رئيس البلدية)، مما يضعف الأداء الخدمي للبلدية ويؤدي لتفشّي شتى أنواع الفساد فيها، ولعل أبسط مظاهر ذلك يتجلى في كون معظم موظفيها لا يداومون بانتظام لأن الحبل متروك على الغارب، والأغلبية ينصرفون إلى أعمالهم الخاصة كالرعي أو نقل الماء إلى متعهدي الطرقات.. والعاملون عموماً لا يحصلون على رواتبهم إلا بعد انقضاء عشرة أيام من بداية الشهر دون أن يعرفوا السبب...

واجهت «الطيبة الشرقية» تاريخياً كل المصاعب البيئية والسياسية التي واجهتها، واستطاعت الاستمرار والبقاء، بل وساهمت مساهمات فعالة في كل الحضارات التي تعاقبت عليها كالآرامية والرومانية والتدمرية والأموية والعباسية والحمدانية والأيوبية وظهر منها العديد من العلماء والفقهاء، لأنها كانت طوال هذه الحقب مركز إشعاع علمي وديني وثقافي.. ومن غير المبرر اليوم، أن يقوم بعض الجهلة بإعدامها في ظل الدولة الوطنية!!

فليبادر أصحاب الجهود المخلصة، الرسميين وغير الرسميين، لإنقاذ «الطيبة الشرقية» مما يتربص بها .. فهي تستحق الحياة.. ■

ضريبة الرصيف على المواطن.. والأرباح لأصحاب الأكشاك

نموذج واقعي: أرصفة جديدة عرطوز للأكشاك فقط!!



باتت ظاهرة الأكشاك العشوائية المنتشرة كالفطر في معظم مناطق دمشق وريفها ناشزة وملفتة للانتباه، وراحت تؤثر سلباً على المواطنين وعلى المشهد العام عبر تعديها على الشوارع الرئيسية والفرعية والأرصفة والمرافق العامة، الأمر الذي أصبح تزايده يشكل عرقلة للراكبين والراجلين، ويحدث تلوثاً بصرياً بشعاً.

ولاشك أن الجميع يعلمون كيف يمنح أصحاب الحل والربط بعض الذين على رأسهم ريشة رخص هذه الأكشاك، معتمدين الطرق والأساليب الملتوية (من تحت لتحت)، ومبررين ذلك بالأكاذيب حيناً، وبالشعارات أحياناً أخرى، منتهزين فرصة كونهم أصحاب نفوذ فيقومون بتمرير مصالحهم، باستصدار موافقات قانونية للمحظيين لديهم تسمح لهم باستثمار أكشاك، فينالهم من الطيب نصيب..

وإذا كانت هذه الأكشاك خصصت فقط لمشوهي الحرب والمعوقين، وضمن شروط معينة وأنظمة محددة تحددها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع جهات حكومية أخرى، فهي مع الزمن قد انحرفت عن هذا المسار وأصبحت مجالاً جديداً للعبث بالقوانين والأنظمة، ومصدراً آخر للفساد، يحتكرها بعض المتنفذين الجدد المختصين بنهب المال العام..

والسؤال الأهم هنا: أين هي الشريحة الحقيقية صاحبة الحق في استثمار هذه الأكشاك، خصوصاً وأن الجميع يعلم أن المستفيدين من هذه الأكشاك ليسوا من مشوهي الحرب، وليسوا من المعاقين، بل أشخاص لهم مزايا مناقضة تماماً؟

عدوى الأكشاك تفشت في أرجاء المدن وتوابعها، ووصلت إلى بلدة جديدة عرطوز، وخاصة إلى الشارع المحاذي للفرن الآلي الواقع قبالة قسم شرطة الجديدة، إذ تم تحويل الرصيف بأكمله إلى أكشاك، ولم يعد باستطاعة المواطن السير على الرصيف نهائياً، مما يشكل خطراً على حياة المارة وخاصة تلاميذ المدارس، ناهيك عن المشاجرات التي تحصل لأسباب عديدة بين أصحاب هذه الأكشاك وزبائنهم، أو فيما بينهم كمتنافسين، وبذلك لم يبق موطئ قدم للمشاة، فالأشخاص الذين يشغلون هذه الأكشاك والمستفيدون منها وضعوا يدهم عليها!!

والغريب أن معظم هذه الأكشاك التي تعمل على مدار أربع وعشرين ساعة، غير متخصصة بسلع محددة، بل يبيع أصحابها ما يشاؤون، معتدين على أكثر مهنة أو نافذة عرض على حساب المحلات النظامية المنتشرة بكل شوارع البلدة، ورغم مطالبة الأهالي بوقف هذا المسلسل إلا أن المعنيين بهذا الأمر لم يستجيبوا.

إن إعطاء الجهات المعنية لهذه الرخص والموافقات لغير مستحقيها هو تجاوز فظ لقانون وأوامر إحداث هذه الأكشاك، وهذا يجب ألا يستمر، لأن المستفيدين منها هم الفاسدون فقط.

والسؤال: من يضع الشروط المطلوبة لإعطاء هذه الرخص، وخاصة بعد حرمان معظم مستحقيها منها؟ وهل يؤخذ بعين الاعتبار قبل الترخيص للأكشاك تموضعها في أماكن محددة لا تعيق المرور، ولا تؤثر على المنظر العام؟

أحد العاملين في إحدى البلديات أكد لقاسيون أن الضغوط التي تمارسها بعض الجهات على (البلديات) من أجل منح الاستثناءات والرخص لا يمكن أن ترد أو تناقش على الإطلاق!!

قرار محافظة ريف دمشق فوق الرف

ومن حقنا أن نستفسر عن قرار محافظة ريف دمشق القاضي بإزالة الأكشاك العشوائية أينما كانت ودون أي استثناء، وعدم الرضوخ للوساطة بهذا الموضوع، بعد الزيادة المرعبة لأعدادها التي نسفت القرارات السابقة.

ولاشك أنه لابد من تأمين البدائل لفئة من الناس هي بأمس الحاجة لفرص عمل مقبولة في ظل غياب السياسات الحكومية الكفيلة بتأمينها، ولكن لتكن هذه الفرص من مصادر حقيقية، وليس على حساب راحة باقي المواطنين وجيوبهم وأمنهم وسلامة أطفالهم، فالمواطن هو صاحب الحق في استخدام الرصيف، وقد دفع مسبقاً البدل المالي لهذا الاستخدام..

■ **إبراهيم نمر**

ماذا يجري في مشتى الحلو؟!

مشتى الحلو بلد الاصطياف والهواء العليل والأبنية ذات الإطلالة الساحرة على السهول الخضراء، بدأت تجذب حيتان المال الذين صبوا كل جهودهم على الدوائر العقارية والبلديات، للاحتيال على القوانين واستخدام الأموال للرشاوى بلا حساب، أو استغلال المنصب الذي يملك السلطة والقرار للحصول على قطع الأرض التي يريدون، حتى لو كان في ذلك احتيال وتجاوز على القانون.

نسوق هنا مثالاً حقيقياً: فقد قام أصحاب العقار رقم ١/٥٧٥ بالاستيلاء على قطعة أرض، هي فسحة سماوية مشجرة، ومسجلة على سند تمليك العقار ٢/٥٧٥، وعلى بيان التحديد والتحرير في الدوائر الرسمية في صافيتا وطرطوس العقارية. وقد تم هذا الاستيلاء بواسطة قاض عقاري أتى من صافيتا مع صاحب العقار ١/٥٧٥، وكتب قراراً سُجلت بموجبه قطعة الأرض المسجلة للعقار ٢/٥٧٥ منذ أكثر من عشرين عاماً، على سجلات العقار ١/٥٧٥، ولما علم صاحب الأرض الحقيقي اعترض على هذا القرار التعسفي الجائر، الذي خرق القوانين والأنظمة، وتحول الاعتراض إلى محكمة الاستئناف في طرطوس. وبانتظار حكم الاستئناف في هذا الخرق، أصر الذين استولوا على الأرض أنها لهم، فدخلوها وعاثوا فيها فساداً وخراباً، فقطعوا أشجار الرمان ودوالي العنب، وأزالوا جزءاً من الخضرة التي يتغنى بها أهالي بلدة المشتى القديمة، وردموا مكانها صخوراً وحجارةً، وأقاموا الجدران البيتونية، والأدراج التي استخدموها ممراً إلى منزلهم، بخلاف المنصوص في السجلات، حيث مقرر لهم ممر من مكان آخر. ومازالوا حتى الآن يصبون الأدراج البيتونية، غير عابئين بضرورة انتظار حكم المحكمة والقضاء، ولم يستطع أن يوقفهم أحد.

هذه العمل أثار ضجة لدى أهالي بلدة مشتى الحلو، وأصبحت الحكايات على كل لسان حتى قيل إن المواطن في المشتى ينام مساءً وأرضه وبيته مسجلان على بيان قيده، ليستيقظ صباحاً فيجد أنها أصبحت على بيان قيد غيره بقرار قضائي، وأن على المواطن أن يطلب من عقارية صافيتا في كل يوم بيان قيد عقاري، ليرى هل نقص من بيته مطبخ أو حمام أو صالون. كما يتساءل المواطنون مقابل ماذا وكم، سجل هذا القاضي العقاري قطعة الأرض لصاحب العقار ١/٥٧٥ ؟!!

إننا نسوق هذه الواقعة، وعندنا جميع الوثائق القانونية المسجلة، ليطلع عليها محافظ طرطوس ومدير المصالح العقارية في طرطوس ودمشق، ووزارة الإدارة المحلية، ونطلب التحقيق بهذا الأمر، ووقف الاعتداء والتجاوز على القوانين وعمل المؤسسات القضائية، ومنع سلب أراضي المواطنين من قبل المتسلطين والفاسدين، ونطالب بتطبيق العدالة واحترام القوانين ففي ذلك ضمان لكرامة الوطن والمواطن.

■ **جرجس عيسى جرجس**

قرية الرمادي و«مبدأ الخيار والفقوس»!



لا شك أن الغاية من إنشاء مشروع الري في حوض الفرات الأدنى كان ولا يزال، ري الأراضي الزراعية واستصلاح سواها، وإرواء ظمأ سكان المنطقة، وهو ما جعل بعض الفلاحين يتغاضون عن اقتطاع مساحات واسعة من أراضيهم الخاصة دون أن يسجلوا أي اعتراض على هذا الاقتطاع ظناً منهم أن أراضيهم ستصلها المياه الكافية لري مزروعاتهم، وبالتالي تزداد غلالهم وتتحسن معيشتهم.. لكن حساب السرايا لم ينطبق على حساب القرايا كما يقال، صحيح أن عدداً كبيراً من الفلاحين طالته فائدة جمة بشكل مشروع، لكن بعضهم الآخر ما يزال محروماً من هذه الفائدة حتى هذه اللحظة.. كما أن هناك من استفاد من هذا المشروع بشكل غير مشروع وعلى حساب غيره، حيث بقيت مساحات واسعة تقارب الـ /٤٠٠/ دونماً تعود ملكيتها لعدد كبير من الفلاحين دون مياه، وذلك منذ أكثر من عشر سنوات.. ورغم الشكاوي المتلاحقة للجهات المعنية، إلا أن الأمور بقيت على حالها، ولم يسمع الفلاحون من المسؤولين سوى الوعود الكاذبة والخلبية، لتتحول تلك المساحة إلى أرض قاحلة مالحة.. علماً أن شكوى هؤلاء الفلاحين موجودة في حوزة الصحيفة ممهورة بتواقيع وبصمات المشتكين المتضررين.

هنا نسأل القائمين على هذا المشروع ومديره بالذات: لماذا يجري ضخ المياه لقسم من الفلاحين، بينما يحرم منها القسم الآخر منها بصورة جائرة؟ أليس هذا باباً من أبواب الفساد المبرمج والمقصود؟ ثم لماذا يجري التفريق بين هذا الفلاح وذاك طالما أنهم جميعاً أبناء وطن واحد وجلدة واحدة؟ ولماذا يقوم مدير المشروع بالعمل على مبدأ الخيار والفقوس؟

المطلوب الآن وبالسرعة الكلية، أن يتم فتح البوابات الحديدية لري أراضي هؤلاء الفلاحين، وأن ترفع الأحجار والصخور الكبيرة من وسط القناة التي تجعل منسوب المياه يميل إلى أراضي الفلاحين المدعومين من مدير المشروع.. وتلبية شكاوى المتضررين التي تقدم بها هؤلاء لمدير المشروع بشكل مباشر ولم يكترث لهم..

إننا في قاسيون نقف مع هؤلاء المحرومين من نعمة المياه، وسوف نقوم بمتابعة الموضوع إعلامياً حتى يأخذ كل ذي حق حقه..

■ **البوكمال - تحسين الجهجاه**

رحيل مناضلة..



توفيت بتاريخ ٦\٦\٢٠٠٩ المناضلة الشيوعية القديمة الرفيقة «منجي محمود حمو».. بعدٍ عمر طويل تجاوز التسعين عاماً..

وقد ووري جثمان الرفيقة «منجي» الثرى في مقبرة الهلالية بالقامشلي بمشاركة أهلها وعدد من الرفاق من مختلف الفصائل الشيوعية..

يذكر أن علاقة الرفيقة الراحلة بالحزب الشيوعي السوري كانت قد بدأت منذ ما قبل العام ١٩٦٠، وقد شاركت في العهود السرية في إخفاء الرفاق الملاحقين، واشتركت في العديد من المعارك النضالية ضد الإقطاع في قريتها، حيث كانت تشد من أزر الرفاق والفلاحين.. ■

برسم وزير التربية..

ألا تكون الامتحانات نزيهة إلا بإهانة الطلاب والمراقبين؟!

السيد وزير التربية.. جاءت تعليماتك الشفهية والخطية واضحة باتجاه أن تكون امتحانات عام ٢٠٠٩متميزة ونزيهة، في سبيل أن ينال كل طالب ما يستحقه بعرقه وجهده، ومكافحة كل أساليب الغش، ومعاقبة كل مراقب متهاون وهم قلة قليلة جداً،وهؤلاء ضعاف نفوس (كما وصفتهم).. لكن أهذا ما تم تطبيقه أثناء الامتحانات؟



السيد الوزير.. ما جرى في محافظة الحسكة أثناء الامتحانات جاء خلاف توجيهاتك تماماً، فقد راحت الامتحانات تسير في جو من التوتر والترهيب والذعر طوال فترة إجرائها، وقد تم إنهاء تكليف الكثير من المراقبين دون وجه حق، وكتابة الكثير من تقارير الغش (بالتفتيش الوقائي)، ولاسيما ما قام به معاون وزير التربية (فؤاد غالول) الذي أثنيت عليه لأنه كتب ١٢ تقريراً في يوم واحد، فصار طموحه أن يحطم رقماً قياسياً جديداً!!

فأثناء الزيارة الثانية التي قام بها هذا المعاون لمركز أبي تمام في امتحان مادة التربية الدينية للتعليم الأساسي، وكان برفقته معاون مدير التربية السيد نهيت رمضان، دخل المعاون ومرافقه إلى عدة قاعات قبل انتهاء الوقت بعشر دقائق، وقاما بتفتيش عدد من الطلاب تفتيشاً دقيقاً بطريقة عسكرية (كخلع الحذاء والجوارب وتعرية الصدر وكشف العورة)، ولم يعثرا على أي شيء، فدخلا قاعة أخرى، وصادف أن التفت أحد الطلاب إلى طالب آخر في هذا التوقيت، فأمر المعاون كليهما بالخروج، وفتشهما تفتيشاً دقيقاً، لكنه لم يعثر على شيء، فوبخ المراقبين الموجودين في القاعة، وطردهما منها قائلاً: (سأهينكما)، وعلى الفور استبدل رئيس القاعة، وهو مدرس ومهندس، بمستخدم!! وطرد المراقب الآخر واستبدله بمستخدم آخر..

فأين قيمة المدرس؟ وما الذنب الذي اقترفه المراقبان المذكوران أعلاه حتى يهانا بهذا الشكل، رغم أنهما قاما بواجبهما على أتم شكل، ولم يتهاونا مع أحد؟ ولو كانا متهاونين، أو لاحظ معاونك شيئاً غير مقبول في سلوكهما أو طريقة تأديتهما لواجبهما، فلماذا لم يكتب تقريراً بالحادثة؟ ثم لماذا لم يستبدلهما بمراقبين آخرين من المراقبين الاحتياطيين في المركز المذكور، بدل أن يستعين بالمستخدمين مع الاحترام للجميع؟ فهل أصبح المدرس رخيصاً إلى مستوى يهان فيه بهذا الشكل اللاتربوي؟ أين مكانة المدرس صاحب الرسالة السامية، وبأي نفس سيراقب المراقبون إذا تم الاستخفاف بكرامتهم؟ ■

منظومة العملية الامتحانية.. مشكلات ومعوقات



بدأت امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوية العامة بفروعها المختلفة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٣، وانتهت بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٥، حيث تقدم نحو /٣٧٦/ ألف طالب لامتحان شهادة التعليم الأساسي، و/٣٦٥/ ألف طالب لامتحان الشهادة الثانوية العامة.

ومن المفترض نظرياً أن هدف العملية الامتحانية هو كشف المستويات المعرفية والفكرية لمختلف الطلاب، والوقوف عند إمكاناتهم ومؤهلاتهم، تمهيداً لفرزهم بشكل عادل على مختلف التخصصات العلمية والعملية، إلا أن الامتحانات الحالية، حالها كحال ما سبقها من امتحانات في السنوات الفائتة، قد فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق هذا الهدف، وكل ما استطاعت فعله هو قياس قدرة الطالب التذكرية والحفظية للمعلومات فقط، وهي بذلك ساهمت وتساهم في إنتاج أجيال تتميز بقدرتها على الحصول على أعلى معدل، دون أن تترافق هذه المعدلات لدى الطلاب مع قدرات كبيرة على المحاكمة والتحليل والإبداع، ولاحقاً المساهمة في الإنتاج والتنمية والتطوير.

وإذا تركنا الجانب النظري للموضوع، وتحدثنا عن بعض المشكلات العملية التي واجهت الطلاب، فيمكننا أن نوجزها في عدة نقاط أساسية:

مشكلة تجهيز المراكز الامتحانية:

من يذهب إلى هذه المراكز قبل الامتحانات سيصدم بمشهد النوافذ المكسورة و الأبواب المخلوعة، والجدران التي كتبت عليها كلمات لا تمت للتربية والتعليم بصلة. هذا فضلاً عن سوء التهوية والإنارة.

مشكلة الأسئلة:

الأسئلة في هذه الدورة الامتحانية -كغيرها من الدورات- لم تكن شاملة على مستوى عدد الدروس، فمثلاً مادة اللغة العربية فيها حوالي /١٠ أسئلة/ تتعلق بالنص، أي من درس واحد. وأربعة أسئلة من القراءة ومن درس واحد أيضاً، فتبقى حوالي خمسة أسئلة تشمل باقي المنهاج... هذا يعني أن هذا المنهاج يضم حوالي /١٩/ سؤالاً لثلاثة كتب!!

مشكلة زيادة عدد المراقبين:

إذا كان وجود المراقب هو الذي يمنع الطالب من ارتكاب عمليات الغش، فالمفترض مع ازدياد عدد المراقبين في القاعات أن تقل هذه الظاهرة إلى أقل المستويات.

ولكن تجربة الامتحانات الأخيرة بينت أن ازدياد عدد المراقبين شكل عاملاً سلبياً في القاعات، فمثلاً كيف تكون صورة القاعة في ظل وجود ٤ مراقبين و١٥ طالباً، وأحياناً ٥ طلاب؟!!

كما كان من الواضح أن هذا الكم من المراقبين من ذوي السحنات المتجهمة، لم يساهم في التقليل من ظاهرة الغش، وبالتالي فإن زيادة عدد المراقبين لم تنتج سوى زيادة الرهبة والقلق لدى الطلاب.

مشكلة مندوبي الوزارة:

يبدو أن مندوبي وزارة التربية مقتنعون بالنظرية الخاطئة التي تقول: عامل الخوف هو الأساس في تفادي أية مشكلة في مجتمعنا، وهذا الاقتناع ينعكس في زياراتهم للمراكز الامتحانية، ويؤكد بعض رؤساء المراكز أن مهمة هؤلاء هي الصيد في الماء العكر، عبر اختلاق مشكلات أو ملاحظات لا أساس واقعياً لها.

والجدير بالذكر هو أنه ثمة اختلاف واضح في أسلوب تنفيذ هؤلاء المندوبين لتعليمات الوزارة أثناء جولاتهم في القاعات الامتحانية. فأحدهم يقول للمراقب: لا تقف خلف الطلاب، والآخر يقول: إن تعليمات الوزارة هي أن يقف مراقبان أمام الطلاب ومراقبان خلفهم!! وهكذا دواليك..

■ **عابدين رشيد**

... وأنت الخصم والحكم!

رفع عدد كبير من سكان «بساتين حمص» التي تشكّل إطاراً أخضر حول حمص يمتد من جنوب المدينة إلى شمالها، معروضاً للسيد محافظ حمص، يشرحون له فيه مدى تضررهم من قراره الذي منعهم بموجبه من تربية الأبقار في هذه البساتين.. وهذا نص المعروض:

«السيد محافظ حمص المحترم..

تحية وبعد ...

نحن سكان بساتين حمص والمقيمين فيها منذ مئات السنين، نزرعها ونهتم بها، ونربي الأبقار ونطعم حمص من خيراتها، وهذه البساتين هي مكان عملنا الوحيد وليس لنا عمل سواه، علماً أنه تم توقيف الخطة الزراعية وإلغاء زرع الحبوب.

ولقد صدر قرار من سيادتكم بمنع تربية الأبقار في هذه البساتين من أجل حماية البيئة..

نرجو من سيادتكم إعادة النظر في هذا القرار بحيث يسمح لمن يشاء من البساتنة بتربية عدد من الأبقار كبديل عن الزراعة التي تضاءلت كثيراً بسبب قلة الأمطار وانخفاض مخزون المياه ببحيرة قطينة، بشرط المحافظة على الشروط الصحية المحددة من هيئة بيطرية رقابية شعبية مستقلة.. ونكون لكم من الشاكرين»..

هذا، وقد علمت هيئة تحرير قاسيون وهي تهم بإغلاق هذا العدد، أن تصعيداً حاداً قد أوشك على الحدوث في هذا الخصوص، إذ انتهى إلينا أن المحافظة قد أطلقت إنذارات وتهديدات صارمة للأهالي بضرورة تنفيذ قرار ترحيل الأبقار خلال /٤٨/ ساعة تحت طائلة الحجز، أو دفع غرامات مالية كبيرة بعشرات الآلاف على كل من يثبت أن لديه أبقاراً في البساتين. وعلم سكان البساتين أن المحافظة طلبت من بعض الجهات التنفيذية أن تساعدها على تنفيذ القرار بالقوة إذا لزم الأمر..

إن قاسيون تعلن وقوفها إلى جانب سكان البساتين في هذه المحنة، وتطالب المسؤولين في محافظة حمص بالاستماع إلى مطالب الأهالي وتفهّم وجهات نظرهم، وإيجاد حل مرض لهم، لا ترهيبهم وترويعهم وتهديدهم بلقمتهمّ الكريمة.. ■

الاتحاد النسائي يرد:

هذا موقفنا.. والوكيل القانوني للمنظمة لم يكن جدياً!

وصل إلى قاسيون رد مطول من رئيسة الاتحاد العام النسائي، يتضمن توضيحاً مفصّلاً لما قامت الصحيفة بنشره في العدد /٤٠٧/ بخصوص بعض العاملات السابقات في الاتحاد، والمتخاصمات قضائياً معه حالياً، ننشره كاملاً..

«إلى جريدة قاسيون: لقد استوقفنا المقال المنشور في جريدتكم تحت عنوان (عاملات بلا حقوق، الاتحاد النسائي.. تطاول على القانون مع سبق الإصرار!) بالعدد رقم /٤٠٧/ تاريخ ٢٠٠٩/٦/٦، لجهة ما تضمنه من معلومات مجتزأة، واستنتاجات غير دقيقة، أفضت إلى رسم صورة بعيدة عن الواقع لمنظمة الاتحاد العام النسائي، ما حملنا على توضيح الآتي:

إن الاتحاد العام النسائي لا يدخل في عداد الجمعيات الخيرية، ولا ضمن الجهات العامة، ولا تلحظ اعتماداته ضمن الموازنة العامة للدولة، وإنما هو منظمة شعبية منطلقها هو العمل التطوعي أصلاً، ونفقاتها محكومة بإيراداتها، وواقع العمل والعاملين فيها لا يبتعد عن إمكاناتها المادية المتوفرة، وعن مركزها القانوني كأحد أشخاص القانون الخاص الذي يحكم علاقته في عقوده مع العاملين فيه قانون العمل رقم /٩١/ لعام ١٩٥٩، وتعديلاته.

وأمام الطبيعة الخاصة للعمل في رياض الأطفال التابعة للاتحاد، والمتمثلة بأن العمل لا يستمر في الرياض على مدار العام وإنما لجزء من العام، كما أنه يعاني من عدم انتظام أعداد الأطفال في الرياض، الأمر الذي ينعكس على العدد المطلوب من المربيات، فضلاً عن انخفاض قيمة الأقساط المستوفاة عن الأطفال المسجلين والتي تراعى الحالة الاقتصادية لمحدودي الدخل، ولا تتوخى الربح، الأمر الذي يحتم ضبط النفقات في رياض الأطفال ضمن الحد الأدنى، والاقتصار على العدد المطلوب ـ من المربيات والمشرفات ـ بصورة فعلية في أوقات السنة المختلفة للحد من الخسائر في تلك الرياض، ولتتمكن من الاستمرار في تأدية دورها الاجتماعي، بعيداً عن أية مجاملة أو استرخاء تحت عباءة التعيين أو التثبيت.. وهو ما يدفع المنظمة لإبرام عقود عمل مؤقتة مع أولئك العاملين والعاملات، والتي تنتهي علاقة عملهم فيها بانتهاء الأجل المحدد في عقد كل منهم، استناداً لمتطلبات العمل، ولأحكام قانون العمل رقم /٩١/ لعام ١٩٥٩، وتعديلاته، كما يفسر تعذر استيعاب المنظمة لجميع المشرفات والمربيات كل سنة.

وإن الأحكام التي تصدر عن المحاكم بتثبيت العاملات رغم انقطاعهن مدة تزيد عن أربعة أشهر سنوياً هي مخالفة للاجتهادات القضائية المستقرة لمحكمة النقض والتي تؤكد على أنه: (إن تمديد أو تجديد عقد العمل المحدد لأكثر من مرة في ظل أحكام القانون رقم /٩١/ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته بعقد جديد، لا يقلب صفة العقد إذا كانت الفترة الزمنية بينهما أكثر من عشرة أيام ويبقى محتفظاً بصفته هذه ما لم يكن هناك نص أو اتفاق على غير ذلك. وإن العامل الذي ينذر بالتسريح أو يفصل عن العمل ولم يعترض خلال عشرة أيام المنصوص عليها بالمادة /٦/ من المرسوم التشريعي رقم /٤٩/ لعام ١٩٦٢ وتعديلاته، إنما يسقط حقه بالعودة إلى العمل، وإذا استخدم بعد انقضاء هذه المدة من جديد يعتبر عقده مستقلاً عن عقده السابق).

مع الإشارة إلى أن المنظمة تقوم بالاشتراك عن جميع العاملات والعاملين في حضانات ورياض الأطفال التابعة لها على مستوى القطر، والتي بلغ عددها مع نهاية عام ٢٠٠٨ /٢٥٩/ روضة وحضانة، تضم قرابة /٢٧٤٠٢/ طفلاً وطفلة، وتعمل فيها /١٥٢٦/ مربية، في مؤسسة التأمينات الاجتماعية بتأمين إصابة العمل، ويستفيدن جميعاً من أيام العطلة الأسبوعية المأجورة، ومن جميع العطل الرسمية، ومن الترفيعات الدورية في حال استمر عملهن في المنظمة المدة المحددة لاستحقاق الترفيع، ومن الإجازات الصحية ومن إجازة الأمومة ضمن الأسس المحددة في القانون.

أما بشأن الاشتراك عن العاملات في تعويض العجز والشيخوخة، فهو مقصور على العاملات الدائمات في المنظمة، لخروج العمال المؤقتين من نطاق هذا الاشتراك سنداً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم /٩٢/ لعام ١٩٥٩ تعديلاته.

وقيود المنظمة في مجالات العمل والتعاقد والاشتراكات التأمينية وغيرها، هي قيود خطية وعلنية وواضحة، وتخضع للرقابة والتدقيق والتفتيش الدوري من سائر الجهات الوصائية والرقابية في الدولة، ولا تحتمل التخمينات أو التساؤلات.

ولا نذيع سراً إذا ما قلنا ـ بشأن الدعوى موضوع المقال ـ إن المنظمة رصدت مؤخراً وجود خلل محدود في أحد فروعها، تمثل في رفع عدد من العاملات المؤقتات في ذلك الفرع، وفي زمن متقارب، وعن طريق وكلاء محددين، لدعاوى قضائية بطلب اعتبار عقود عملهن دائمة، واستفادتهن من اشتراكات العجز والشيخوخة في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وترافق ذلك الادعاء بعدم جدية الوكيل القانوني للمنظمة في حضور جلسات المحاكمة الخاصة بهن، وعدم إبرازه للوثائق أو إثارته للدفوع المناسبة في تلك الدعاوى بشكل غير مبرر، ما استتبع صدور أحكام قضائية فيها، ومع أن أثر تلك الأحكام القضائية غدا ينصرف إلى تقرير حقوق للعاملات بمواجهة مؤسسة التأمينات الاجتماعية ـ بعد انتهاء علاقة عملهن بالمنظمة ـ فقد شكلت المنظمة لجنة قانونية مختصة لدراسة تلك الملفات، لبحث إمكانية عرضها على النائب العام بهدف الطعن فيها بأمر خطي على ضوء مخالفة الأحكام الصادرة فيها لقانوني العمل والتأمينات الاجتماعية. خاصة وأنه لا توجد لدى المنظمة الشعبية «الاتحاد العام النسائي» أي موارد مالية لتغطية مثل هذه النفقات.

الأمر الذي يظهر معه جلياً التزام المنظمة بأحكام القانون وحرصها على تطبيقها، وأن الإساءة لا تكمن في سلطة لم تستعملها المنظمة أصلاً، وإنما في استغلال لسوء التمثيل القضائي للمنظمة، والذي تعد المنظمة الملفات المناسبة لمحاسبة المسؤولين عنه.

وفي الختام ومع تقديرنا لأي رأي أو فكر أو جهد أو حرص يبديه أي شخص أو جهة على مصلحة المنظمة، وعلى عمالنا وعاملاتنا فيها، واهتمامنا بأي نقد بناء يهدف إلى تلافي الخلل وتطوير الواقع القائم، بعيداً عن النقد الهدام الذي ينطلق من دائرة مصلحة ضيقة، أو ينصرف إلى هدف شخصي، فإننا نرجو الأخوات والأخوة الصحفيين الذين يتناولون عمل المنظمة سواء بالإشادة أو بالنقد، مراجعة المكتب المسؤول في المنظمة عن المادة موضوع المقال للوقوف بعينين اثنتين لا بعين واحدة، وذلك من منطلق تعزيز وحماية حرية الصحافة، والحرص على مصداقيتها .....

● **رئيسة الاتحاد العام النسائي**
د.ماجدة قطيط».

تعقيب: سيادة القانون أولاً وأخيراً

نشكر رئيسة الاتحاد العام النسائي على تفضلها بتقديم هذا الشرح الوافي للقضية، الذي ينم عن تواضع وسعة صدر وإلمام كبير بشؤون المنظمة التي ترأسها.. ولعل لغة الرد الهادئة المنحازة بمعظمها للموضوعية، تمنعنا من الدخول بمحاججة ربما فات أوانها، خصوصاً وأن أحكاماً قضائية قطعية قد صدرت وأُعلنت فبتت بالأمر. ولذلك نقول ونؤكد أنه لم يبق أمام الاتحاد النسائي إلا الانصياع لمشيئة القضاء، وتنفيذ أحكامه دون تسويف، وإن كان ثمة اعتراض لسبب أو لآخر، فليأخذ مساراً قانونياً، لتصبح المنظمات الشعبية قولاً وفعلاً، قدوة للجميع سواء في الدولة أو في المجتمع..

مطبات

قانون جديد لا يكفي

ربما يبتسم البعض الآن، والبعض الآخر يحاول ألا تخرج من بين شفتيه دلالة يندم عليها، والآخر الذي يدرك إلى أين تسير الأمور، أحس بأن قانون العمل الجديد هو آخر المعاقل التي لن تحميه.

بعد طول انتظار وجهد، القانون من جعبة الحكومة إلى الاتحاد العام لنقابات العمال.. اعتراض ثم موافقة، قلة من رأت فيه الفرج الذي تنتظره الطبقة العاملة، هللت له جهات القطاع الخاص، وتحفظت على جزء كبير منه قيادات الطبقة العاملة، وبينهما ملايين العمال في مهب (الانتظار).

ستمر في ذاكرة (أبو قاسم) الأيام الأولى لتعيينه بـ٩٠٠ ليرة، وأبو حسام صديقه بـ٨٥٠ ليرة، والإجازة السنوية ١٥ يوماً، وإعانات الوفاة والزواج، السلف التي كانت تشبه الذل والانكسار، مع أنها ليست من أموال الزكاة وإنما تقتطع من راتبه على أقساط عديدة، وقبل خمس سنوات تعرض (أبو حسام) لأزمة قلبية اضطرته لاستعمال إجازاته المرضية، ثم قرر الأطباء إجراء عملية قلب مفتوح له، المشفى الذي يتبع له قال إن العملية من العمليات الكبرى، وتحتاج لمشفى خاص.

بعد أكثر من ٢٥ عاماً من العمل في خدمة الدولة، لم تستطع أن تؤمن له عملية على حسابها تنقذ حياته التي أفناها كما يقول تحت الباصات، وفي الشحم، زيوت المحركات، أصلح أبو حسام سيارات العمل وسيارات المسؤولين. لم يكن يذهب إلى البيت دون أن تكون الآلية على أكمل جاهزية، فتش المسكين جيوبه وجيوب أبنائه، وما تخبئه زوجته، ولكن.. استنجد الرجل بجمعية خيرية، واستدان ما تبقى من المبلغ الكبير.

لحسن الحظ أم لسوئه عاش أبو حسام حتى الآن، مع أن هذا النوع من العمليات خطير، ونسبة النجاح فيها قليلة. يبدو أنه عاش ليشهد ولادة قانون العمل الجديد، لكن أبو حسام قدم منذ أيام استقالته بعد خمس سنوات من العملية الجراحية وثلاثين عاماً من الوظيفة.

أبو حسام يرى أنه لا فائدة ترتجى من بقائه، ليصل الستين من عمره إن وصل لن (تفرق) سوى ١٠٠٠ ليرة، وهذه سيدفعها أجرة مواصلات.

يأتي قانون العمل الجديد، وعمال ١٤ شركة كبرى ينتظرون أن تغلق شركاتهم، ١٤شركة أفلست وغرقت في الخسائر والديون، ولم تعد قادرة على دفع رواتب عمالها، وتتوسل وزارة المالية والحكومة لمساعدتها، والحكومة تهدد برفع يدها إن لم تستطع الشركات القفز على واقعها الخائر واستعادة ما يمكن من خسائر، والعمال المساكين سيوزعون على الشركات التي في طور الخسارة.

عمال القطاع الخاص وهم الرقم الأكبر في شريحة الطبقة العاملة، وربما يعدون ضعف عمال العام، سيدفعون الثمن باهظاً في ظل القانون الجديد، العقد شريعة المتعاقدين، وأية شرعة للخاص غير المصلحة، الربح، والأدهى أن سنوات من محاولة إقناع أرباب العمل الخاص بان فكرة التأمين على العامل ليست بالفكرة السيئة، بل إنها تنعكس خيراً عليه قبل العامل، لأن القطاع الخاص يرى أن الدولة تأخذ منه أكثر مما تستحق، لذلك يترك العامل ليكون قوة امتصاص الضغط المتبادل مع الحكومة.

معامل القطاع الخاص المغلقة على عامليه، إصابات العمل التي تقعد العامل في البيت حتى الموت مقابل بعض الزكاة من أموال (الحجي)، الاعتماد على النساء في العمل الشاق كيد عاملة رخيصة وليس بامكانها أن تدافع عن نفسها، استعمال الأطفال في المعامل والمشاغل المغلقة، لعبة الرشى المتبادلة بين موظفي التفتيش وأصحاب العمل، الظروف غير الصحية لعمال المهن القاتلة، المكاسر، الدباغات، بطاريات السيارات، بخار الألمنيوم، المهن التي تأكل الأصابع والأيدي، وتصنع العاهات مقابل تعويض ودعاء بالشفاء.

الاستقالات المسبقة، عقود الإذعان، فترات الاختبار، إخفاء العمال في الأقبية، الرواتب المسجلة لدى التأمينات كحد أدنى من الأجور، السرطانات والربو لعمال الرخام والحجر في ورشات القص، أي قانون سيأتي لن يحمي أولئك الذين يعيشون دون حماية، وتحت مقصلة الرغيف.

■ **عبد الرزاق دياب**

فساد وهدر بالملايين في معمل أسمنت عدرا

المؤسسة العامة للأسمنت تستسهل الخصخصة أمام تطوير الإنتاج

◄ **يوسف البني**

تعد سورية من الدول الغنية بثرواتها الطبيعية، وتمتاز بتوفر المواد الأولية والخامات اللازمة لجميع الصناعات، وخاصة صناعة الأسمنت، حيث يتوفر الحجر الكلسي والبازلت والغضار والمارن والرمال السيليسية والجص، وتتوفر المادة الأساسية اللازمة لعملية حرق هذه المواد، وكذلك يتوفر الغاز الطبيعي الذي يفيد بصورة فعالة في أفران الأسمنت وتوليد الطاقة الكهربائية. وقد أظهرت الإحصائيات الأخيرة للمؤسسة العامة للأسمنت إنتاج أكثر من أربعة ملايين وتسعمائة ألف طن من الكلنكر لعام ٢٠٠٨، وبنسبة تحقيق ٩٢٪ من الخطة الإنتاجية، وهذا يدل على وجود تطور واضح في صناعة الأسمنت في سورية، وخاصة بعد دخول معمل حماة حيز الإنتاج التجريبي عام ٢٠٠٨، والذي من المقرر أن تصل طاقته الإنتاجية إلى مليون طن في العام، مايعني أن الخطة السنوية للمؤسسة العامة للأسمنت ستصبح ٥,٨ ملايين طن بدلاً من ٤,٨ ملايين طن. وهذا سيقلص الفارق بين الإنتاج وحاجة السوق، وقد وصلت نسبة الإنتاج خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ إلى نحو ١١٠٪ من الخطة الإنتاجية، وذلك بإنتاج ٦٥٥٣٦٣ طن أسمنت من أصل المخطط ٥٩٧٤٠٠ طن، وكذلك إنتاج ٥٨٥٥٤٧ طن كلنكر من أصل المخطط ٥٤٣٤٠٠ طن، وبلغت نسبة التعبئة والتسليمات ٦٧٤٤٥٢ طناً من المخطط ٥٩٧٤٠٠ طن أي بنسبة تنفيذ ١١٣ ٪.

وردت إلى «قاسيون» معلومات عن وجود آلات ومعدات مخزونة في مستودعات معمل أسمنت عدرا منذ عام ٢٠٠٤، وبعضها في ساحات وطرقات المعمل، وهذه الآلات هي موضوع عقد تطوير خط الإنتاج الثالث في المعمل، الذي تم إبرامه في بداية هذا العقد. وللوقوف على حقيقة الأمر قامت «قاسيون» بزيارة موقع المعمل. وكان لنا الاستطلاع التالي:



. اتساع المساحة العمرانية، وخاصة العشوائية، وازدياد الحركة الصناعية في المدن الكبرى، بسبب الهجرة غير المضبوطة من الريف إلى المدينة، أدى إلى زيادة الحاجة لمادة الأسمنت.

. لماذا يتم رصد مبلغ ٥٠ مليون ل.س لقاء مجرد دراسة تفصيلية لخط الإنتاج وتقديم مقترحات؟! وهل يستحق هذا الجهد هذا العطاء؟!!

. هل توريد وتخزين الآلات، وبقاء الشركة على حالها دون تطوير، مخطط لإظهار عجزها أمام منافسة القطاع الخاص؟!

لمحة عن صناعة الأسمنت في سورية

أقيم أول مصنع للأسمنت في سورية في عام ١٩٣٣، حيث أُنشئت شركة الأسمنت الوطنية قي دمر بالقرب من دمشق وتضم ثلاثة خطوط إنتاجية نصف رطبة، ذوات طاقات ٢١٠ ـ ٢٨٠ – ٣٥٠ طن كلنكر باليوم، وتمت إقامة خط إنتاجي آخر يعمل في عام ١٩٥٤ ليصبح إجمالي عدد الخطوط الإنتاجية نصف الرطبة أربعة خطوط. وخلال الأعوام ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥ توسعت صناعة الأسمنت بإقامة العديد من المعامل بالطريقة الرطبة وهي:

– معمل أسمنت الشيخ سعيد بحلب عام ١٩٥١، ويتألف من ثلاثة خطوط إنتاجية بطاقة ٢٠٠ طن كلنكر باليوم لكل خط.

– معمل أسمنت الرستن بحمص عام ١٩٥٨ ويتألف من خط إنتاجي واحد بطاقة ٣٥٥ طن كلنكرباليوم.

– معمل أسمنت المسلمية بحلب عام ١٩٦٠ ويتألف من خط إنتاجي واحد بطاقة ٣٣٠ طن كلنكرباليوم.

– معمل أسمنت برج إسلام باللاذقية عام ١٩٦٠ ويتألف من خط إنتاجي واحد بطاقة ٢٢٥ طن كلنكرباليوم.

_ معمل أسمنت السورية بحماة عام ١٩٦٦ ويتألف من خط إنتاجي واحد بطاقة ٣٦٥ طن كلنكرباليوم.

ومازالت هذه المعامل قيد الإنتاج عدا معملي دمر بدمشق الذي توقف عن الإنتاج عام ١٩٨٩ بسبب قدم معداته وعدم تحديث خطوط الإنتاج، وارتفاع تكاليف الإنتاج، ومعمل أسمنت برج إسلام باللاذقية الذي تم إغلاقه عام ١٩٩٨لأسباب بيئية.

خلال فترة السبعينيات تطورت صناعة الأسمنت، باعتبار أنها عالية الجدوى الاقتصادية، وتؤدي لانتعاش حركة البناء، وزيادة الدخل القومي، وتتمتع بجميع عوامل النجاح، وأهمها توفر المواد الأولية في مواقع قريبة من المعامل، وكذلك توفر الطاقة وانخفاض قيمتها آنذاك، وكذلك اليد العاملة والموقع الجغرافي. ونتيجة لذلك فقد تمت إقامة المعامل التالية التي تعمل بالطريقة الجافة، إما كتوسعات للخطوط القائمة، أو معامل أسمنت جديدة:

– تزويد معمل أسمنت المسلمية بحلب في الأعوام ١٩٧٦ – ١٩٧٩، بخطين إنتاجيين بطاقة ٨٠٠ طن كلنكر باليوم لكل خط.

– تزويد معمل أسمنت السورية بحماة في عام ١٩٧٦ ويتألف بخط إنتاجي واحد بطاقة ٨٠٠ طن كلنكر باليوم.

– إقامة معمل أسمنت عدرا بدمشق في الأعوام ١٩٧٨ – ١٩٨٣ ويتألف من ثلاثة خطوط إنتاجية بطاقة ٨٠٠ طن كلنكر باليوم لكل خط.

– إنشاء معمل أسمنت العربية بحلب عام ١٩٨٠ ويتألف من خطين إنتاجين بطاقة ١٥٠٠ طن كلنكر باليوم لكل خط.

– إنشاء معمل إسمنت طرطوس في الأعوام ١٩٨٢/ ١٩٨٣ ويتألف من أربعة خطوط إنتاجية بطاقة ١٢٥٠ طن كلنكر باليوم لكل خط.

– إنشاء معمل أسمنت الإسكان العسكري بخط إنتاجي واحد بطاقة ١٠٠٠ طن كلنكر باليوم.

وبذلك فقد بلغ إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة لمصانع الأسمنت القائمة كافة، الرطبة والجافة، حوالي ٥.٣ مليون طن أسمنت سنوياً.

الواقع الحالي للأسمنت نظرياً

إن اتساع المساحة العمرانية، وخاصة العشوائية منها، وازدياد الحركة الصناعية في المدن الكبرى، بسبب الهجرة غير المضبوطة من الريف إلى المدينة، كل ذلك أدى إلى زيادة الحاجة لمادة الأسمنت، وبغية تلبية الطلب المتزايد عليها، فقد وضعت المؤسسة العامة للأسمنت ومواد البناء ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

– تحسين الواقع الإنتاجي لخطوط الأسمنت القائمة، وزيادة الاستفادة من الطاقة الإنتاجية المتاحة لها،

– إعادة تأهيل وتطوير خطوط الأسمنت القائمة، بهدف زيادة طاقاتها الإنتاجية.

– إقامة خطوط ومعامل أسمنت جديدة.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف قررت المؤسسة العامة للأسمنت في أواخر تسعينيات القرن الماضي تطوير خطوط إنتاج شركاتها، بهدف زيادة طاقاتها الإنتاجية، وتم البدء بخط الإنتاج الثالث في معمل أسمنت عدرا، كخطوة أولى تُعمم فيما بعد على خطوط الإنتاج في المعامل الأخرى، إلا أن الفساد والهدر اللذين عملا عملهما بشكل فاحش، لم يؤديا إلى تعثر عملية التطوير فقط، بل أيضاً إلى ضرب المعمل ضربة قاضية، أدت إلى خسارته وإنهاكه، وصولاً إلى تعثر إنتاجه.

رائحة الفساد في العقود

في خطوة تدّعي دفع عجلة الإنتاج لتطويره وتحديث خط الإنتاج الثالث في شركة أسمنت عدرا، تمت في عام ٢٠٠٠ المراسلة بين الشركة وخمس شركات استشارية قدمت عروضها، وتم التعاقد مع شركة نمساوية، وتضمّن العقد خمس مراحل مستقلة عن بعضها للتطوير:

١ – دراسة تفصيلية لخط الإنتاج وتقديم مقترحات، مقابل أجر قدره ٥٠ مليون ليرة سورية. وهنا نتساءل: مقابل ماذا؟!!

٢ – تقديم دفاتر شروط جاهزة، للإعلان عن تأمين مستلزمات التطوير.

٣ – دراسة العروض وتثبيتها.

٤ – فك التجهيزات القديمة وتركيب الجديدة.

٥ – تشغيل الخط وتحقيق الضمانات والإنتاجية المطلوبة.

على أن يتم إنجاز المراحل الخمس خلال ٣٤ شهراً.

تم توقيع العقد عام ٢٠٠٠ والبدء مباشرة بالتنفيذ بعد فتح الاعتماد المالي المخصص لتطوير الخط الثالث برصيد قدره مليارل.س الآن، وبعد مرور حوالي ثلاثة أضعاف المدة المحددة لتنفيذ العقد، مازالت الشركة تتخبط وتتعثر في تنفيذه عند المرحلة الثالثة (إجراءات دراسة العروض وتثبيت العقود وتوريد الأجهزة)، وأُسند هذا التأخر للتعثر في الفترات الزمنية اللازمة لدراسة العروض، ومراسلة الشركات العارضة، وإعادة الإعلان للمرة الثانية وأحياناً للمرة الثالثة، إضافة للفترة اللازمة لتثبيت العقد بين الشركة والجهة العارضة، وإجراءات التصديق من الجهات الوصائية (المؤسسة العامة للأسمنت ووزارة الصناعة ورئاسة مجلس الوزراء) إضافة للتأخر في تأمين القطع الأجنبي وفتح الاعتماد المستندي.

جهات مطّلعة أخرى عزت هذا التأخير لوجود عقود تأخّر تصديقها من رئاسة مجلس الوزراء، كعقد الأتمتة (ربط الخط بأجهزة تحكم كهربائية) بانتظار الحصول على موافقة المجلس، بالإضافة لتأخر عقد تمت إحالته إلى الرقابة والتفتيش، وهو عقد الهركليون (تصفية غبار المبرد)، وقد أحيل إلى التفتيش كونه تم التعاقد بشكل مباشر بين شركة أسمنت عدرا مع الشركة المصنعة، دون إبراز وثائق تعرف بالشركة، وهذا مخالف للقانون من وجهة نظر الرقابة والتفتيش، ولم تتوفر معلومات تتعلق بموضوع العقد المحال للرقابة.

إهمال.. أم هدر متعمد

تم التعاقد واستقدمت الأدوات والتجهيزات والمعدات اللازمة لتطوير خط الإنتاج، ولكن مازالت هذه التجهيزات موجودة، في مستودعات الشركة منذ عام ٢٠٠٤ ولم تركب، وهذا يعني انقضاء أكثر من ٤ سنوات من عمرها الافتراضي، كما أن شرط الشركة الموردة هو ضمان المعدات لحسن التشغيل سنة واحدة فقط من تاريخ توريدها، فهل تتحمل الشركة الموردة أعباء تأخير التركيب، خصوصاً أن المعدات والآلات تم تخزينها لوقت طويل، وقد تكون تعرضت للعوامل الجوية والصدأ وسوء التخزين، وهذا يفتح باباً واسعاً أمام الشركة الموردة للتبرير في حال حدوث خطأ ما، وبالتأكيد سوف تتنصل من ضمان ما بعد التشغيل، فإلى متى ستمتد مدة التخزين؟! وهل سيُفرَج عنها عندما يُطرَح المعمل للاستثمار، ليستفيد المستثمر من هذه الآلات على حساب الخزينة العامة؟!

وقد تكون الآلات والتجهيزات المستوردة، غير مطابقة للمواصفات المطلوبة، فقد حدثت في نهاية عام ٢٠٠٥ كارثة في معمل أسمنت عدرا عند محاولة تركيب كسارة الحجر الكلسي، التي تم التعاقد عليها مع شركة إسبانية، بقيمة سبعمائة ألف يورو، ولكن فوارق الأبعاد بين الكسارة المستوردة والقديمة أدى لتلف كبير في الكسارة الجديدة، ثم كانت هناك محاولات لتغيير مواقع الكسارة ليتمكنوا من التركيب، وتم تثقيب أماكن تثبيت جديدة، ولكن بشكل سيء، وأدّى اختلاف القياسات بين الكسارتين لحدوث كارثة حقيقية في المعمل، مرت وسط تجاهل تام من الجهات الرقابية والمسؤولين، ودون مساءلة أو محاسبة!!

حسابات البيدر مناقضة لحسابات الحقل

الخسائر الناتجة عن مشروع تطوير الخط الثالث في معمل أسمنت عدرا كبيرة جداً، فقد تم صرف مبالغ طائلة، دون أية فائدة أو مردود أو تنفيذ. وتقدر المبالغ التي صرفت حتى الآن على هذا المشروع (النائم)، بسبعمائة مليون ل.س، علماً أن هناك أراء فنية تشير إلى أن السعي لزيادة إنتاج الخط من ٨٠٠ طن يومياً إلى ١١٠٠ طن، لايستدعي تخصيصه بمليار ل.س، بل يمكن الوصول لفرق الإنتاج بتطوير أساليب الإدارة والتشغيل، والمحاسبة والمراقبة. لذلك فما حدث هو هدر متعمد لكتلة اعتمادات مالية كانت أَولى أن تشكل رافداً حقيقياً لخزينة الدولة، لو أن خطة التطوير نُفذَت كما يجب دون إهمال.

إن مدة التَأخير التي زادت عن ٥٠ شهراً، هي أطول من مدة التنفيذ المقترحة البالغة ٣٤ شهراً، وكان من المقترح زيادة إنتاج الخط الثالث بمعدل ١٠٠٠٠٠ طن سنوياً، وبحساب بسيط نجد أن كميات الأسمنت الضائعة خلال فترة التأخير تزيد عن خمسمائة ألف طن، وبما أن السعر الرسمي لطن الأسمنت هو ٦٠٠٠ ل.س، وكلفة إنتاجه وسطياً ٢٥٠٠ ل.س، فهذا يعني فوات ربح بمعدل ٣٥٠٠ ل.س عن كل طن أسمنت لم يُنتَج، وبالمجموع نجد أن الخسارة الناتجة عن توقيف مراحل تطوير الخط يزيد عن مليار وخمسمائة مليون ل.س، يضاف إليها هدر المبلغ المرصود للتطوير.

بانتظار التنفيذ والتطبيق.. أو التفتيش والتحقيق!!

تتردد معلومات في المعمل أن التركيب سيتم في الربع الرابع من العام ٢٠٠٩، وهناك آراء أخرى تقول إن سنة أخرى لن تكون كافية للبدء بالتركيب، فأي الشائعات سنصدق؟!

وبدأت تتردد في المعمل تساؤلات كثيرة حول توريد وتخزين الآلات، وبقاء الشركة على حالها دون تطوير! فهل هذا مخطط لإظهار عجزها أمام منافسة القطاع الخاص؟! ويبدو أن هناك من يتقنون هدر الزمن إضافة لهدر المال العام، وهذا ما يشير إليه التقصير في التنفيذ، الذي لاحظته الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وبدأت تبحث عن أسبابه ومسببيه، عسى أن تقوم بخطوات عملية، قبل الوصول إلى طرح المعمل للخصخصة والاستثمار، وذلك بكشف الهدر والفساد ومحاسبة مرتكبيهما، وإعادة الأمور إلى مجراها الصحيح، وفي ذلك ضمان لكرامة الوطن والمواطن.

■■

تنويه

ورد عن طريق الخطأ في العدد ٤٠٦ من قاسيون الصادر ٢٠٠٩/٥/٣٠، في مادة التحقيق /الصفحة (٤)، تصريحات منسوبة إلى رئيس الرابطة الفلاحية في منطقة الغاب، والصحيح أن هذه التصريحات هي لنائب رئيس الرابطة.. مما اقتضى التنويه و الاعتذار.

التأميم والخصخصة.. والنتائج المستخلصة

◄ د. سنان علي ديب

شهد العقدان الماضيان جدالاً كبيراً وقوياً حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية، خصوصاً بعد ارتفاع الأصوات الداعية لضرورة انسحاب الدول من الحياة الاقتصادية وترك قوى السوق تنظم نفسها. وقد اتسم هذا الحوار بتسلط فريق على فريق بعد انهيار التجربة السوفيتية، والنشوة التي جعلت المعسكر الغربي الرأسمالي الامبريالي ينتقل من مرحلة الحوار إلى مرحلة الإملاءات والفرض، حتى لو اقتضى الأمر التدخل العسكري أو تحريض قوى داخلية مرتبطة بمشروعه..

> عندما تتحول الخصخصة إلى غاية سينجم عنها الكثير من النتائج السلبية والانعكاسات الخطيرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية..



هذا الخيار غير العقلاني وغير الواقعي جعل هذه القوى تصطدم بحواجز قاسية أدت إلى تصدع كبير في مفاهيمها ومرتكزاتها وفي أدواتها، بحيث أصبحت تلجأ إلى أدوات كانت تحرمها على غيرها، وهذا ما جعل أنصار هذا الأسلوب النيو ليبرالي يقعون في انفصام تفكيري وتصريحي بحيث أصبح الذي كان بمثابة محرمات دواءً شافياً لنبع الإيديولوجية الذي شربوا من أفكاره بعض الأفكار العكرة التي نسيها من ابتكرها. وهنا كان الجدال والحوار الجديد حول صوابية وفعالية وعقلانية الطروحات والممارسات والآثار الناجمة عن تطبيقها على البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وأصبح تداول كلمة تأميم وتدخل الدولة طبيعياً، بعد أن كان من المحرمات وضرباً من الجنون، وبعد أن انجر بعض المهتزين إلى التشهير بمبادئ كان لها أثر كبير وقوي وبناء على تاريخية واستمرارية وقوة بلدان عديدة، ومنها بلدنا.

وكان مصطلحا الخصخصة والتأميم أهم مصطلحين أثارا الجدل والخلاف والحروب والدمار، حيث أن مصطلح الخصخصة أو التخصيص أو الخوصصة استحوذ على اهتمام معظم دول العالم، سواء أكانت متقدمة أم نامية، وهي جميعها تسميات لمصطلح اقتصادي باللغة الإنكليزية أو الفرنسية (privatizathon)، ولا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة، حيث يختلف مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ولكننا نستطيع أن نميز ثلاثة مفاهيم وهي:

المفهوم الأول: يرى أن الخصخصة تعني تحرير النشاط الاقتصادي والمالي، وإعطاء القطاع الخاص مجالاً أوسع والحد من احتكار الدولة.

المفهوم الثاني: يرى أن الخصخصة علاقة تعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص، وذلك بإدخال الخبرة الإدارية لهذا القطاع في أنشطة المنشآت العامة وإدارتها وفقاً لطريقة سير المنشأة الخاصة، ويأخذ هذا المفهوم شكل عقود الإدارة وعقود الإيجار وعقود الامتياز.

المفهوم الثالث: ويظهر هذا المفهوم شكل الملكية، بمعنى تحويل الملكية من الدولة إلى القطاع الخاص، ويأخذ هذا المفهوم اتجاهين:

الاتجاه الأول: ويرى أن خصخصة مشروع ما، هو أن يتم بيعه بالكامل للقطاع الخاص.

الاتجاه الثاني: يميل إلى الاكتفاء ببيع جزء من أسهم المشروع إلى القطاع الخاص.

مما سبق، يتضح أن الخصخصة ليست هدفاً في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لزيادة كفاءة أداء الاقتصاد ومسؤوليات الدولة الاجتماعية، بل دورها مستمر في تقديم الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.. وللخصخصة أشكال وأنواع منها: تخصيص الإدارة: بحيث تأخذ شكل عقود الإدارة أو التأجير- البيع الجزئي- نقل الملكية إلى الإدارة والعمال - الاكتتاب - البيع الكلي المباشر.

إذاً، المهم أن نعلم أن الخصخصة وسيلة وليست غاية، وأنه عندما تتحول إلى غاية سينجم عنها الكثير من النتائج السلبية والانعكاسات الخطيرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار وضعف البنيان من خلال انتشار الأمراض الاجتماعية كالبطالة والفقر وغيرها، وبالتالي يكون حل الخصخصة آخر الأدوية بعد أن تعجز جميع الحلول الأخرى من إصلاحات اقتصادية وإدارية عن حل المشاكل التي تؤثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية. أما أن تكون الخصخصة بأيٍّ من الأشكال التي ذكرناها، بمثابة فرض لتحقيق غايات شخصية أو غايات طبقية لمصالح فردية أو مصالح جماعات لقوى محلية أو لقوى خارجية، كما وجدناها في الكثير من الدول التي تبنت الوصفات الجاهزة التي فرضها البنك الدولي الذي تسيره الولايات المتحدة من أجل بعض الهبات أو من أجل جدولة الديون، في الوقت الذي لو أنهم استمروا في الأسلوب التنموي المتواصل والواقعي والمحلي لكانوا جنوا أضعافاً مضاعفة لهذه الهبات أو القروض التي تورط من يأخذها وتسلبه الاستقلال التنموي والسياسي؛ فهنا تكون الخصخصة هي الداء وليس الدواء، على الرغم من أن دواء الخصخصة أثبت فشله بالمعنى العام، أي تحويل الملكية بشكل كامل. وهنا يجب التذكير بأن من يقف ضد الخصخصة كفرض، لا يعني أنه ضد القطاع الخاص ودخوله في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لأن الفرق كبير، فأصحاب الرؤى التي وقفت ضد الخصخصة ومع تدخل الدولة ومع إصلاح القطاع العام والإصلاح الإداري، منها قوى في القطاع الخاص، فولوج القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية هو ضرورة موضوعية فرضها التطور التاريخي للاقتصاد والتطور الاجتماعي، من خلال أن يأخذ هذا القطاع دوره بتوظيف أمواله وخبراته في استمرارية التنمية عن طريق المنافسة والجودة وليس عن طريق الإقحام وتدمير القوى المنافسة، وخاصة المملوكة من الدولة.

فهناك الكثير من البلدان في مرحلة بناء الدولة الوطنية البعيد عن الإملاءات وفي فترة صعود الفكر القومي والاندفاع الوطني، تبنوا أفكاراً ثورية، وقاموا بأفعال إعجازية، لو قيست بالظروف الزمانية والمكانية في فترتها، وحوكمت بعقلانية وحيادية من خلال نتائجها لقدست!! ومن أهم الأدوات التي استخدمت هي التأميم والإصلاح الزراعي التي قامت على مبدأ واقعي وطني إصلاحي ثوري، هذه الأدوات التي أدت إلى نتائج باهرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية، وساهمت في بناء الدولة القوية المنيعة واستمرارية البناء والتقدم. هذه الأدوات تنادى الضعفاء والمهتزون في فترات ليست بعيدة إلى انتقادها والتبرؤ منها في محاولة لجلد النفس إرضاء لقوى ولأفكار جديدة متذرعة بمصطلحات مستوردة من دول لا تطبقها على شعوبها، قبل أن تسقط هذه الأفكار الجديدة بسقوط القوى التي اتبعتها والتي فرضتها على الآخرين. وهنا لا نعرف ماذا حل بالضعفاء والشتامين والذين لم يصمتوا عن المطالبة بالاعتذار عن قانوني التأميم والإصلاح الزراعي، هذين القانونين اللذين كانا ثورة على مجتمعات تابعة وطبقات تشكلت عبر المجاملات، وهذين القانونين اللذين لم يكونان غاية وإنما كانا وسيلة أدت إلى ثورة اقتصادية واجتماعية وتراكم صناعي ورأسمالي ساهم بما وصلنا إليه، وساهم في ثبات وقوة الاقتصاد عل الرغم من الضربات الموجعة، وبالتالي أثبتا أنهما كانا أساس البناء والنمو والتطور، ولولا هذا البنيان القوي لحدث ما لا يحمد عقباه. وهنا نطالب الشامتين والضعفاء بالاعتذار من التاريخ ومن الحاضر، وأن يكونوا منطقيين وواقعيين في كل نقد، وألا يحاولوا أن يحاكموا الإنسان الحجري على تخلفه أمام الإنسان الذي يستخدم الطائرة والكمبيوتر والانترنيت مع اختلاف الزمان والظروف. ونسأل: ماذا كان رد هؤلاء عندما استخدمت الدول الغربية الأدوات الاشتراكية كتدخل الدولة والتأميم وزيادة دعم القطاع العام للخروج من أزمتها البنيوية التي حاولت توريط الآخرين بانعكاساتها؟ ألا يجب على هؤلاء الاعتذار عما اقترفوه بحق من حمل هذه الأفكار وعمل بها وناضل من أجلها، خاصة وأن مخترعي فكرة «السوق تنظم نفسها» تدخلوا بمسيرة العمليات التي كانوا يتباهون بقدرتها الخارقة على تنظيم نفسها؟ وهل وصلوا إلى نتيجة مفادها أن هناك ثوابت وطنية وقومية وإنسانية لا يمكن تخطيها؟

أما أن يكون هناك ثوابت وتحجر وفرض في السياسات الاقتصادية، فهذا تخلف باطني يظهر على شكل تطور خارجي، فلكل دولة ظروف خاصة تقتضي سياسات خاصة تنطلق من واقع الدولة بما يتناسب مع ظروف هذه الدولة، فليس المهم ما يقال عن السياسات الاقتصادية، ولكن الأهم أن تكون مناسبة للظروف التي تمر بها البلد وتحافظ على تنميتها وتؤدي إلى استمراريتها.

• **عضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية**
senandeeb71@mail.sy

النفط السوري.. والتصريحات المتناقضة؟

◄ حسان منجه

تجبر التصريحات الحكومية المتناقضة التي تتناول واقع الاقتصاد السوري وآفاق تطوره، المتتبعين لمسيرة هذا الاقتصاد على الشك بدلالات هذه التصريحات ومراميها.. وسنتوقف هنا عند التصريح الأخير لوزير النفط والثروة المعدنية سفيان العلاو، الذي قال فيه إن «سورية ستبقى من الدول المنتجة للنفط والغاز لسنوات طويلة قادمة يصعب تقديرها».

فهذا الإعلان مناقض كلياً لما كان قد قاله الوزير ذاته في فترات سابقة، من أن إنتاج النفط السوري يسير باتجاه الانخفاض المستمر وصولاً إلى نفق النضوب! فما هي الأسس التي استند إليها الوزير في كلا التصريحين المتناقضين؟! وهل القضية مجرد تصريح سيتم التراجع عنه فيما بعد بكل بساطة؟!

وفي سلسلة التصريحات المتناقضة في الملف نفسه، يمكن التوقف عند ما أدلى به نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الاقتصادية عبد الله الدردري قبل أيام قليلة، من أن الاقتصاد السوري استطاع تعويض تراجع إنتاج النفط بزيادة النشاطات الصناعية والزراعية والسياحية، أي أن التراجع أمر واقعي «بشهادة» التعويض، والسؤال: كيف انتقلت سورية بين ليلة وضحاها إلى دولة منتجة للنفط ولسنوات طويلة يصعب تقديرها، بينما كانت الحكومة حتى وقت قريب تحاول تسويق وتسويغ قرارات رفع الدعم عن المشتقات النفطية بشماعة تراجع الإنتاج والنضوب النفطي؟!

المؤشر الأهم الذي لا بد من الإشارة له، هو أن سيمفونية تراجع الإنتاج النفطي واحتمال نضوبه القريب، كانت الأكثر ترديداً والأعلى صوتاً على لسان أركان الحكومة، وعلى رأس قائمة جدول الاجتماعات الحكومية قبل رفع الدعم عن المشتقات النفطية في السوق المحلية وبعده مباشرة!! بينما تعددت وتعاظمت الاكتشافات النفطية بعد رفع سعر المازوت والبنزين، وتبين أن سورية تعوم على بحر من النفط، وبالطبع هذا كله على لسان الحكومة ووزرائها فقط، دون أن يلتمس المواطن السوري من هذا البحر أي تحسن معاشي مفترض..

ولم تقف التصريحات (اليائسة) عند أقطاب ونسور الاوركسترا الحكومية، تلك التصريحات المتغيرة والمتماشية مع تبدل القرار المزمع طرحه وتسويقه والمطلوب إصداره، بل إن العديد من الباحثين الاقتصاديين المسوقين لسياساتها الانفتاحية دخلوا على خط النضوب النفطي أيضاً في الفترة ذاتها، بعد اعتبار أحدهم أن النفط السوري لا يكفي على أبعد تقدير حتى العام ٢٠٠٩، مبشراً أننا سنصبح دولة مستوردة صرفة للنفط بحلول هذا التاريخ. كما كان لصندوق النقد الدولي مساهمته الفاعلة ودلوه المليء أيضاً على خط التهويل والتخويف من الكارثة النفطية القادمة، عندما حذر في أحد تقاريره في العام ٢٠٠٧ من نفاد الموارد النفطية في سورية، داعياً تلامذته السائرين على ضوء تقاريره ووصفاته إلى وقف تصدير النفط في العام ٢٠١٠، حيث ستتراجع نسبة مساهمة عائدات القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من ٨,٨٪ إلى صفر مع حلول العام ٢٠١٥. فما معنى كل ذلك؟

تعميم حكومي يؤدي إلى انهيار شركة الأحذية

◄ نزار عادلة

تأسست الشركة العامة للأحذية برأسمال قدره ١٧٠ مليون ل س، وتتوزع معاملها في كل من درعا والسويداء والنبك ومصياف، وتنتج الأحذية المتنوعة، ومنها الحذاء العسكري.

تعتمد الشركة على تنفيذ الطلبيات الواردة فقط، لعدم تراكم المخزون، ونسبة التنفيذ بشكل عام ٤٤٪، ونسبة الانتفاع من الطاقة المتاحة ٢٥٪. خسائر الشركة في العام الماضي ٢٠٠ مليون ل.س، وقيمة المخزون ٥٠ مليون ل.س، الديون لمصلحة الشركة ٨٠ مليون ل.س، الديون على الشركة ١,٨٠ مليار ليرة سورية.

صعوبات وعراقيل...

انعدام السيولة المالية يؤدي إلى التأخير في دفع الرواتب والأجور، وعدم تامين مستلزمات الإنتاج في أوقاتها المحددة، وارتفاع التكاليف وانخفاض الطاقة الإنتاجية، ضعف تدريب وتأهيل اليد العاملة.

هذه الشركة بمعاملها الأربعة أمام خطر الانهيار الكامل، ولا نقول وسط صمت الجهات الوصائية، وإنما وسط تآمر الجهات الوصائية على القطاع العام بشكل علني وواضح.

ماذا يعني أن يصدر رئيس مجلس الوزراء أكثر من تعميم يطالب به جهات القطاع العام باستجرار حاجة القطاع العام من شركة الأحذية، ولا تنفذ هذه التعاميم؟ حجة شركات القطاع العام عدم وجود موديلات جديدة تلبي رغبة المستهلك، وهذا ما يدفعهم للشراء من القطاع الخاص ولكن الوقائع تقول عكس ذلك تماماً، وهي تشير إلى الفساد والسمسرة التي تمارسها الإدارات وبعض النقابيين.

نصر ابراهيم رئيس اللجنة النقابية في معمل أحذية مصياف يتحدث لـ «قاسيون» قائلاً: «لا يمكن بحث الوضع في أحذية مصياف بمعزل عن وضع الشركة بشكل عام، أزمة مالية خانقة تنعكس على العملية الإنتاجية في المعامل الأربعة بنسب متفاوتة، وأشار الاتحاد المهني بأن النفقات المالية للإدارة العامة تشكل عبئاً ثقيلاً، إضافة إلى قلة طلبيات القطاع العام. ويأتي أخيراً عدم القدرة على المنافسة بالأسعار ما يجعل السلعة غير متوفرة في الأسواق، وهذا بسبب عدم تطوير الآلات. رواتب العمال منذ أشهر من وزارة المالية حتى ٢٠٠٩/٧/١، بداية الشهر القادم، وبعد ذلك من أين يقبض العمال رواتبهم؟ قيل لنا إن الرواتب من الشركات الرابحة في القطاع العام، وهنا نتساءل: ما هي الشركات التي بقيت ويصفونها بالرابحة؟!

آخر العلاج

هذا الواقع تتفرج عليه وزارة الصناعة والمؤسسة المسؤولة دون اتخاذ قرار بالعلاج، ويبدو أن هناك قرارات مشرعنة بالفساد والسرقة لإنهاء الشركة بالطريقة التالية:

مجموعة من التجار في حمص وحلب استطاعوا الحصول على تصريح من الحكومة بالتعاون مع شركة الأحذية تحت اسم الجمعية التعاونية لصنع الأحذية، وهم يملكون بالفعل ورشات لصنع الأحذية. ويقوم هؤلاء التجار باستثمار الشركة بعملية احتيال، يستجرون الأحذية من معامل الشركة جاهزة، ويبيعونها لشركات القطاع العام، زوج الحذاء في الشركة بـ٧٠٠ ل س ويبيعونه بـ١٥٠٠ ل س.

اتفق معمل أحذية مصياف على تصنيع الأحذية لعمال مصفاة حمص، وبعد الاتفاق دخل أحد التجار (مندو) ودفع مليون ل س وأخذ العقد. وهكذا ...

معمل أحذية السويداء يعمل الآن طلبية لهؤلاء التجار ٧٠٠٠٠ زوج حذاء وكذلك معمل أحذية النبك.

ونسأل لماذا لا ينفذ تعميم رئيس مجلس الوزراء ويستجر القطاع العام من الشركة مباشرة؟ ولو نفذ بالفعل لاستطاعت الشركة الإقلاع والتغلب على الخسارة. ولكن التعميم لا ينفذ!!

وهناك تعاون مع التجار بهدف إيصال الشركة إلى الإنهاك، وقد وصلت فعلاً ..

وقائع مؤلمة في معامل الشركة

- في معمل أحذية النبك كان الإنتاج في العام الماضي ٢٩٢١٩ زوجاً من أصل المخطط ٩٨ ألف زوج، عدد العمال ١٥١ ويعاني المعمل من: نقص في اليد العاملة، ارتفاع في تكلفة المنتج، نقص السيولة المالية، ما يؤخر في تأمين مستلزمات الإنتاج، عدم توفر المواد الأولية، قدم آلات المعمل وعدم توفر القطع التبديلية.

- معمل أحذية درعا يملك آلة حقن ذات تقنية عالية، وهي الأحدث في المنطقة ومؤتمتة وحديثة وطاقتها الإنتاجية ٥٠٠ زوج في ٨ ساعات، ومزودة بنوعين من القوالب قالب الأحذية العسكرية والمهنية، وقالب لأحذية الأمن الصناعي، ويتحمل الحذاء درجة حرارة فوق ١٨٠ درجة مئوية ويتمتع بعازلية للكهرباء.

ونسأل: لماذا لا تستجر شركات الفوسفات والمصفاة والأسمدة وشركات النفط والغاز ومديريات الكهرباء حاجة عمالها من الأحذية، من معمل أحذية درعا؟!

ويأتينا الجواب: تعميم رئاسة الوزراء (الشراكة مع التجار)، هذا ينفذ ولكن التعميم الأول لا ينفذ.

هذا المعمل الذي يملك هذه الآلة التي ثمنها مئات الملايين، يعاني من: عدم توفر السيولة المالية، وهذا يعيق سير العملية الإنتاجية، وعزوف شركات القطاع العام في محافظة درعا عن استجرار الأحذية من درعا في حين شركات عديدة خارج درعا تستجر من درعا. نقص في القطع التبديلية، عدم التعاقد مع مصمم موديلات من أجل المنافسة وهذا التعاقد لمرحلة بسيطة يؤدي إلى تدريب كادر تأهيلي. توجد خطط إنتاجية ولا توجد خطط تسويقية، تسرب عدد كبير من العمال وعدم التعيين، عدم إصدار الملاك العددي على مستوى الشركة.

هذا الواقع الذي تم إيصال الشركة إليه هو بفعل فاعل وليس من صنع الأقدار، سمسرة، سرقة، رشاوى، فساد واضح، تذمر عمالي في معامل الشركة، انعدام جميع الحوافز والخدمات، توتر عمالي بدأ قبل بداية الشهر السابع لأن وزارة المالية سوف تتوقف عن دفع رواتب العمال .. فمن أين سيحصل العمال على رواتبهم؟!

أحداث إيران.. تجليات للصراع الاجتماعي

◄ إبراهيم البدراوي- القاهرة

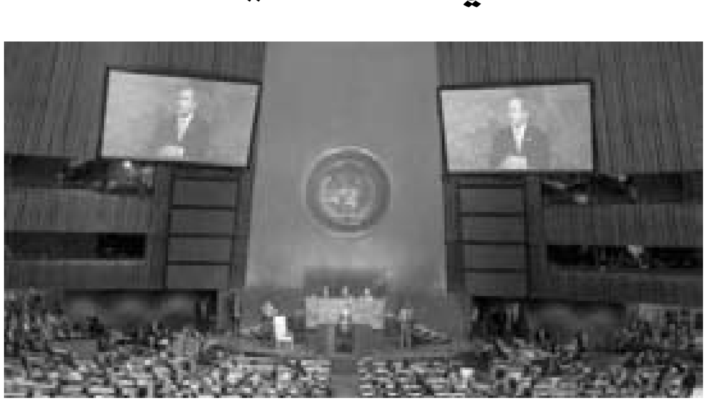
ضمن أوسع المصطلحات انتشاراً في الحقبة الأخيرة، برز مصطلح «الإصلاح» و«الإصلاحيين».
على مدى أكثر من عقدين ذهبت أدراج الرياح تحذيرات القوى الثورية والوطنية الجذرية التي ناضلت من أجل اثبات الارتباط العميق بين هذين المصطلحين وغيرهما الكثير. وبين ضياع كل حقوق ومكتسبات الشعوب، وأولها الاستقلال الوطني، أثبتت الوقائع على الأرض زيف هذا «الإصلاح» وإجرام وخيانة هؤلاء «الإصلاحيين».
وفي مواجهة الخراب وفقدان كل مقومات الحياة يعود الوهج مرة أخرى تدريجياً إلى المصطلحات التي تم طمسها، أي الاستقلال الوطني، والتنمية المستقلة، والعدل الاجتماعي، والصراع الطبقي، والاشتراكية.. الخ. ورويداً رويداً تجلى أكثر من أي وقت مضى، الترابط الموضوعي بين الوطني والاجتماعي، بصرف النظر عن إرادة ووعي أصحابه.
وهكذا بدأ انحسار الزيف أمام شعوب وقوى هائلة، وتحققت انتصارات لم تكن في مخيلة الكثيرين. ومع توحش الامبريالية وعملائها المحليين في كل بلد، ازداد الصراع الاجتماعي احتداماً، وتسارع الفرز بين السواد الأعظم من الكادحين من ناحية، وبين قوى التبعية والعمالة والنهب التي انكشف تضليلها من ناحية أخرى، وإن بدرجات متفاوتة في وضوحها وتسارعها.
على ضوء ذلك يمكن الحديث عن التطورات الجارية في إيران، التي لا يمكن عزلها عن الصراع الاجتماعي، أي صراع تيارين، أحدهما يسوقه موقفه الوطني الثابت بالضرورة للانحياز الطبقي للكادحين. أما الآخر فهو يميني ليبرالي يسمي نفسه «إصلاحياً» يمثل موضوعياً تيار التبعية، ويتشكل من النخبة الطبقية البرجوازية التي استحوذت على الثروة. ولذلك ينبغي ازالة الالتباس الذي صنعه الليبراليون بتصوير الأمر بأنه صراع بين المحافظين والاصلاحيين «الديمقراطيين المستنيرين». إذ أن واقع الأمر يؤكد أنه صراع بين قوى الاقتراب من مصالح الكادحين والانحياز لهم وللمصالح الوطنية العليا وبين قوى يمينية ليبرالية منخرطة في المشروع الامبريالي، وتهدف العودة بايران الى التبعية للغرب الامبريالي والصهيونية.
وهنا تتجلى الحقيقة بشكل ساطع من خلال رصد توجهات وبرامج وممارسات كلٍّ من التيارين والتي كشفت عنها بوضوح انتخابات الرئاسة الأخيرة التي فاز فيها الرئيس أحمدي نجاد.



التيار المنحاز إلى الكادحين والوطن، الذي فاز مرشحه بالرئاسة، عمل ويعمل داخلياً على تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية تقترب من مصالح أوسع دوائر الكادحين والمحرومين في الريف والمدن، والخروج من التبعية الاقتصادية للغرب ونفوذه السياسي وتحقيق تنمية اقتصادية واسعة، وتوسيع دور الدولة الاجتماعي، أي توجيه عوائد النفط لخدمة الغالبية والحيلولة دون وصولها الى جيوب النخبة البرجوازية.
وعمل هذا التيار خلال الفترة الأولى للرئيس نجاد على تجاوز وتخطي الأزمات والمشاكل والصعوبات الهائلة التي سببها رئيسان سابقان (رفسنجاني، وخاتمي). وأنجز خطوات هائلة على طريق تحديث البلاد وتطورها العلمي والتكنولوجي الحديث، ويجسد ذلك أساساً المشروع النووي السلمي ورفع القدرات الدفاعية للبلاد بدرجة هائلة.
وانعكس الأداء الداخلي على السياسات الإقليمية والدولية بدعم كبير ومشرف للمقاومة في لبنان وفلسطين، وأقام تحالفات إقليمية ودولية محترمة وفعالة على أسس مبدئية مناهضة للامبريالية والصهيونية.
أما التيار اليميني الليبرالي المسمى بالإصلاحي فإنه سار ويسير في الاتجاه المعاكس تماماً. إذ قام رفسنجاني في أثناء توليه رئاسة الجمهورية بتنفيذ برنامج واسع للخصخصة وقام الرئيس خاتمي من بعده بتعميق هذا البرنامج وفتح البلاد أمام البنوك الخاصة والأجنبية. وهذه السياسات لا يمكن أن تتصاحب أو تتوازى مع أية تنمية اقتصادية واجتماعية، أو مع رفع مستوى معيشة عشرات الملايين من الكادحين، بل فاقمت الأوضاع الاقتصادية وأثرت سلباً وبعمق على الأوضاع الاجتماعية لعشرات الملايين.
والغريب أن يروج هذا التيار بأن البلاد تواجه صعوبات اقتصادية. فإن ذلك هو من قبيل التضليل المفضوح، إذ أن هذه الصعوبات التي عمل الرئيس نجاد ويعمل على تذليلها وتخطيها هي من صنع هذا التيار الإصلاحي بسبب ممارساتهم وسياساتهم المنحازة للأغنياء وللمشروع الرأسمالي.
بل إن الرئيس خاتمي سبق وقام بتجميد المشروع النووي السلمي الذي كان متواضعاً في حينه إرضاء لأمريكا والغرب بدلاً عن توسيعه، وأعلن هذا التيار الذي لم تشهد رئاسة أبرز قادته تطورات إيجابية ملموسة عن نيتهم عدم إغضاب الغرب بالنسبة للمشروع النووي (أي إغلاقه واقعياً) أو تقزيمه، وهو ما يحمل على ضوء خط ارضاء الغرب تقزيم التطور التكنولوجي والعسكري.
وسيراً على النهج نفسه ينتقدون بشدة ما اتبعته ايران منذ أول يوم لثورتها بالنسبة لمساندة قوى المقاومة العربية في مواجهة العدو الصهيوني، والانقلاب على التحالفات الإقليمية والدولية المعادية للامبريالية والصهيونية.
ويبدو جلياً أن هناك برنامجين ومشروعين متعارضين ومتضادين يسيران بفعل التطور الموضوعي، وبفعل الترابط المتزايد بين الطبقي والوطني، باتجاه التناقض العميق. ويتحدد على ضوء ذلك مستقبل إيران، وانعكاس ذلك على الاقليم برمته.
وتتأكد طبيعة البرنامجين والمشروعين من طبيعة القوى المؤيدة لكل منهما. ففي حين تقف الامبريالية الأمريكية والأوربية والصهيونية والنظم والقوى العميلة إقليمياً مع ما يسمى التيار الإصلاحي، تقف قوى التحرر والتقدم والاشتراكية على المستوى الإقليمي والدولي مع التيار الوطني المنحاز للوطن وللكادحين الذي يقوده الرئيس المنتخب.
إن ما يحدث في إيران هو تجلٍّ للصراع (العالمي) المعاصر. وينبغي أن ندرك أن إيران لا تخرج، رغم الطبيعة الايديولوجية لغالبية قواها السياسية والشعبية، أقول لا تخرج عن مسار التطور الاجتماعي والثوري العالمي الراهن.

■■

هل يعبأ الغرب على الإطلاق برأي العالم في الأزمة المالية؟



◄ ثاليف دين

أجاب دبلوماسي غربي على سؤال عما إذا كان رئيس دولته أو حكومته سيشارك في قمة الأمم المتحدة بشأن الأزمة الاقتصادية العالمية في ٢٤-٢٦ حزيران الجاري في نيويورك، أجاب متهكماً «سنرسل مدونين لتدوين ما سوف يقال هناك».
«مدونون» تعني في المعجم الدبلوماسي أولئك الأفراد الذين ينكبون على تدوين ما يقال في الاجتماعات ولكن دون أية سلطة أو حق في التدخل في المناقشات أو اتخاذ قرارات.
جاء تعليق الدبلوماسي الغربي هذا عشية انعقاد قمة الأمم المتحدة حول الأزمة العالمية، التي قررت ١٩٢ دولة أعضاء في الجمعية العامة للمنظمة الدولية بالإجماع، عقده على أعلى المستويات السياسية أي على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات.
لكن الدول الغربية تبدو كأنها قد قررت خفض مستوى تمثيلها بعد أن كانت قد وافقت على عقد هذه القمة أثناء المؤتمر العالمي بشأن التمويل والتنمية في الدوحة في نوفمبر الماضي.
وصرح دبلوماسي آسيوي أن «الدول الغربية تسعى إلى التقليل من شأن قمة الأمم المتحدة من خلال إرسال ممثلين عنها منخفضي المستوى».
وأضاف «إن السبب واضح وجلي: الغرب يعتبر أن الجمعية العامة (التي تضم دول العالم كافة) ليست بمثابة المحفل الملائم لمناقشة الأزمة المالية العالمية (..) إنهم يفكرون أن الأزمة هي من اختصاص البنك الدولي، بل وما هو أهم، من اختصاص صندوق النقد الدولي».
كما أجاب إنريكي بيفيس، المتحدث باسم رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، على سؤال آخر لوكالة (آي بي إس» عما إذا كان من المرتقب أي يحضر أي رئيس دولة أو حكومة غربي هذه القمة، أجاب «لا أحد من الغرب».
ثم أفاد بأن نحو ٣٠ رئيس دولة أو حكومة (من أصل ١٩٢) قد أكدوا مشاركتهم وأن أغلبهم من الدول النامية، وشرح أنه «سيكون هناك تواجد قوي من أمريكا اللاتينية والكاريبي، وخاصة من الكاريبي حيث سيشارك عدد من رؤساء الدول والحكومات. كذلك من المرتقب أن تكون هناك أيضا مشاركة جيدة من أفريقيا وآسيا».
وأضاف «أما الدول المتقدمة، حسبما أعلنت هي ذاتها، وخاصة أوروبا والولايات المتحدة وغيرها، فقد أشارت إلى أنها لن تكون ممثلة على مستوى رؤساء الدول، لكنها ستوفد وزراء أو رؤساء لوفودها».
هذا وكان من المقرر أن تنعقد القمة الأممية في الفترة ١-٣ حزيران بدلاً من ٢٤-٢٦ يونيو، لكن الوفود طلبت إتاحة المزيد من الوقت للتفاوض على مسودة الوثيقة الختامية للاجتماع. ويذكر أن المفاوضات حول هذه الوثيقة تجري بمعدل بطيء ومتعثر ومن المتوقع أن تتواصل أثناء مؤتمر القمة.

■ نشرة آي بي إس

الضحايا في باكستان إلى ارتفاع



أفاد تقرير حديث صدر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحت عنوان «التوجهات العالمية» أن عدد المشردين الذين اقتلعوا من ديارهم بسبب النزاعات والاضطهاد، بلغ ٤٢ مليون شخص في العام الماضي، بما فيهم ٢٦ مليون نازح في داخل بلاده ويوجد ٨٠ في المائة من إجمالي اللاجئين والنازحين في البلدان النامية، علماً بأن العام الجاري يسجل أعداداً متنامية من المشردين خاصة في باكستان، لم يحتسبها التقرير بعد.
في المقابل، وحسب التقرير أيضاً تعتبر أفغانستان والعراق أكبر مصدر للاجئين، بما يعادل ٤٥ في المائة من مجموع اللاجئين المدرجين تحت رعاية المفوضية
وبينما تشير إحصائيات أخرى إلى أن عدد النازحين والمشردين من جراء العملية العسكرية التي ينفذها سلاح البر الباكستاني، وسلاح الجو الأمريكي تجاوز مليوني إنسان، يشار إلى أن ٨٠ في المائة من إجمالي هؤلاء في باكستان لا تأويهم مخيمات أو معسكرات، وإنما تستضيفهم جماعات فقيرة من الأهالي

■■

قائد أمريكي جديد في أفغانستان يحشد فريقاً من القتلة المأجورين

بيل فان أوكن / ترجمة قاسيون

بعد اعتماد الجنرال ستانلي ماكريستال رسمياً قائداً جديداً للرئيس أوباما لتوسيع الحرب في أفغانستان وباكستان، تم منحه سلطات استثنائية لحشد أركانه.
وفقاً لعدة تقارير صحفية تمّ تشكيل لجنة حربية دائمة تدعى خلية التنسيق الأفغانية الباكستانية، تضم عدداً لا بأس به من عناصر خلية اغتيال فائقة السرية كان يقودها في عهد إدارة بوش.
شكلت هذه الوحدة، قيادة العمليات الخاصة المشتركة، في كانون الأول ١٩٨٠ في أعقاب العملية العسكرية الفاشلة لتحرير الرهائن الأمريكيين في إيران. باحتوائها على قوة دلتا البرية وقوات سيل البحرية، تدير القيادة وحدات مهام خاصة تنفذ عمليات سرية، وغالباً بالتعاون مع فرق الاستخبارات المركزية الأمريكية.
كان لقيادة العمليات الخاصة المشتركة بقيادة ماكريستال بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٨ صلة بعمليات اغتيال حدثت في أكثر من عشرة بلدان، علاوة على عمليات الخطف والتعذيب. خلال إدارة بوش، قامت بتنفيذ عمليات سرية داخل إيران، تضمنت اختطاف واغتيال مسؤولين مشتبهين بمساعدة مجموعات من الميليشيات العراقية.
في مطلع هذا العام، أطلق صحافي التحقيقات المخضرم سيمون هيرش، على القيادة تسمية «جناح الاغتيال التنفيذي» وقال إن مهامها «التغلغل في البلدان... وإيجاد أشخاص تم وضع أسمائهم في قائمة وإعدامهم ثم المغادرة». أضاف هيرش أن الوحدة، في فترة إدارة بوش، كانت تقدم تقاريرها إلى مكتب نائب الرئيس ديك تشيني.
وفقاً لصحيفة نيويورك تايمز، فإن ماكريستال «لديه تفويض بانتقاء فريق المرؤوسين ومن ضمنهم محاربو العمليات الخاصة القدامى». نسبت الصحيفة «الفسحة الاستثنائية» الممنوحة إلى الجنرال بقلق إدارة أوباما من الحرب، التي سجلت خلال السنة المنصرمة أعلى مستويات العنف منذ غزو الولايات المتحدة لأفغانستان في تشرين الأول ٢٠٠١، وشهدت سيطرة الطالبان وغيرهم من المتمردين على مساحات واسعة من البلاد.
ذكرت ماكلاتشي نيوز نقلاً عن إحصائيات من البنتاغون أن «الأشهر الخمسة الأولى منً هذا العام شهدت زيادة مقدارها ٥٩ بالمائة في هجمات المتمردين في أفغانستان، وزيادة مقدارها ٦٢ بالمائة في عدد قتلى قوات التحالف، و٦٤ بالمائة في استخدام العبوات الناسفة محلية الصنع مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي».
في الشهر الماضي، أعلن وزير الدفاع روبرت غيتس عن تنحية الجنرال ديفيد ماكيرنان المفاجئة واستبدال الجنرال ماكريستال به، وهو تحرك يعكس اليأس المتزايد في واشنطن. تبعت إعادة التنظيم الجذرية نتائج فرقة خاصة من البنتاغون بقيادة ماكريستال في شهر أيار، ذكرت بصدد أفغانستان أن «الوضع الأمني في المناطق الرئيسية هشّ أو متدهور أو مأزوم».
تمّ تعيين الفريق ديفيد رودريغز نائباً لماكريستال ومراقباً للعمليات اليومية في أفغانستان، وهو الآمر السابق للفرقة المجوقلة، وكان وزير الدفاع روبرت غيتس قد اختاره في العام الماضي مساعداً عسكرياً شخصياً له. وذكر أن رودريغز صديق لماكريستال منذ زمن طويل ومحسوب عليه.
اختار ماكريستال اللواء ت. فلاين مستشاراً استخباراتياً لشؤون أفغانستان، كما ذكرت صحيفة التايمز. خدم فلاين، وهو حالياً مدير الاستخبارات في هيئة الأركان المشتركة في واشنطن، كرئيس استخبارات لدى ماكريستال في عمليات الظل الخاصة بقيادة العمليات المشتركة.
كما تم اختيار الجنرال سكوت ميللر، ضابط العمليات الخاصة منذ وقت طويل، قائداً لخلية التنسيق الأفغانية الباكستانية، وكان رئيساً لجنود قوة دلتا في حملة «بلاك هوك داون» العسكرية الأمريكية الفاشلة في مقديشو، عاصمة الصومال.
وفقاً لصحيفة وول ستريت جورنال، فما يطلق عليه تسمية خلية التنسيق الأفغانية الباكستانية «مأخوذ عن نموذج نظام وضعه الجنرال ماكريستال موضع التنفيذ في العراق، حين كان قائداً لقوات البحرية ولقوات خاصة أخرى».
ذُكر أن الوحدات التي قادها في العراق نفذت برنامج اغتيالات في ذلك البلد بهدف تصفية المشتبهين بأنهم قادة مجموعات المسلحين العراقيين المعادية للاحتلال الأمريكي. وقد أدار العاملون تحت قيادته كذلك مركز اعتقال قرب مطار بغداد، عرف باسم معسكر نامة، حيث يخضع السجناء لإساءات منتظمة تعادل التعذيب. أدارت الوحدة المعسكر تحت شعار «لا دم، لا مشكلة»، ما يعني أن أي شكل للإساءة ما عدا إسالة الدماء مباح ولن تترتب عليه نتائج في التحقيقات أو الإجراءات القضائية. ذكر الجنود المعينون في المنشأة أن ماكريستال كان زائراً معتاداً.
وفق هذه الخلفية، تجدر ملاحظة أن لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ والتي يرأسها الديمقراطيون، لم تخضع ماكريستال لأي استجواب جدي أو دقيق خلال جلسة استماع إقرار تعيينه. فرئيس اللجنة، السيناتور كارل ليفن عن ولاية ميتشيغن، حل مسألة التعذيب منذ البداية عبر مساعدة ماكريستال على إلقاء اللوم على وزير الدفاع في ذلك الوقت دونالد رامسفيلد، وذلك بأوامر صادرة من واشنطن.
عبّرت افتتاحية الصحيفة اليمينية وول ستريت جورنال عن الارتياح من فشل الديمقراطيين في استغلال مسألة التعذيب، وكتبت في الرابع من حزيران أن الأمر تم على ذلك النحو «لأن الجنرال ماكريستال قد رشحه الرئيس أوباما وليس الرئيس بوش».
في النهاية، كان العائق الوحيد الذي وقف في وجه ترشيح ماكريستال إطالة الجمهوريين لإجراءات التعيين.
للخروج من ذلك المأزق، أعلن زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ السيناتور هاري ريد في مجلس الشيوخ أنه تلقى اتصالاً من الأدميرال مايك مولن، أعلى الأمريكيين رتبةً، حيث أخبره رئيس هيئة الأركان المشتركة، كما قال ريد، أن على كريستال السفر جواً إلى أفغانستان في الليلة نفسها وأن «الطائرة تنتظره»، لأنه لا يوجد قائد ميداني في أفغانستان.
«دعونا نوافق على الرجل حتى يكون بوسعه الذهاب الليلة»، قال ريد. استجاب أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريون باقتراح تعيين ماكريستال ومرشحين عسكريين آخرين.
تغطية وسائل الإعلام لإقرار تعيين ماكريستال والتغيرات في إستراتيجية الحرب التي يعنيها خلق خلية التنسيق الأفغانية الباكستانية تركزت على اقتراح أن التعاقب المخطط لمجموعة النواة هذه المؤلفة من ٤٠٠ شخص بين منطقة الحرب في أفغانستان والتخطيط المتصل بهذه الحرب في واشنطن سيسمح بالحصول على أشخاص «راكموا الخبرات».
تفترض السيرة المهنية لماكريستال والضباط الرئيسيين الذين اختارهم مساعدين له أن ما حضر له هو تسارع مفاجئ في عمليات القتل في أفغانستان، عبر استخدام نموذج الطرائق المستعملة في عملية فونيكس في فيتنام أو فرق الموت خلال التدخل الأمريكي في السلفادور.
أكد وزير الدفاع روبرت غيتس، خلال حديثه للصحافيين أثناء سفره إلى اجتماع الناتو في بروكسل، على التحذيرات التي كررها كبار المسؤولين العسكريين بأن زيادة الولايات المتحدة لعدد قواتها في أفغانستان لتصل بها إلى ما يقارب ٧٠ ألف جندي في نهاية العام تعني تنامي شلال الدم أيضاً.
«كنا صريحين جداً حول حقيقة أنه وفيما سنرسل مزيداً من القوات ونتغلغل في مناطق لا تسيطر عليها الحكومة الأفغانية أو قوة المساعدة الأمنية الدولية، سيكون هنالك مزيد من القتال ونتيجةً لذلك سيكون هنالك مزيد من الإصابات»، كما قال غيتس.
بهدف تسريع وتيرة الحرب في أفغانستان وزيادة انتشار القوات لما وراء الحدود مع باكستان، اختارت إدارة أوباما قائداً هو من بين الضباط الأكثر انخراطاً في العمليات الإجرامية التي حدثت في عهد بوش وتشيني. هذا التعيين، وإقراره من مجلس شيوخ يسيطر عليه الديمقراطيون، هو علامة واضحة على وجود إجماع في صفوف النخبة الحاكمة في واشنطن حول السياسة الواجب انتهاجها في أفغانستان. ستعني هذه السياسة مزيداً من جرائم الحرب ضد الشعب الأفغاني، فيما تواصل واشنطن محاولتها لتأكيد هيمنتها على آسيا الوسطى بوسائل عسكرية.

■■

الإكوادور: استمرار فوز اليسار في الأوقات العصيبة

مارك ويسبروت
ترجمه لقاسيون: مالك ونوس



على الرغم من ازدياد المصاعب الاقتصادية في المنطقة والعالم يواصل اليسار في احتفاظه بالفوز في أمريكا اللاتينية. آخر انتصاراته كانت انتصار الرئيس رفائيل كوريا في الإكوادور، هذا الاقتصادي الذي كان قد أنتخب أول مرة نهاية العام ٢٠٠٦ وقد أعيد انتخابه في ٢٦ نيسان الماضي في ظل الدستور الجديد مما وفر لهذا الرئيس ذي الشخصية الجذابة وابن الـ٤٦ عاماً أربعة أعوام أخرى من الحكم إضافة للإمكانية التي أمنها الدستور الجديد في الترشح لفترة ثالثة، إن أراد.

هنالك العديد من الأسباب التي جعلت أكثرية الشعب الأكوادوري يحافظ على رئيسه بالرغم مما يسمعونه من أخبار ودعاية مضادة على شاشات التلفزيون. ذلك لأن دخل أكثر من مليون وثلاثمائة ألف من الفقراء الإكوادوريين قفز إلى ثلاثين دولار في الشهر في بلد بلغ تعداد سكانه ١٤ مليون نسمة وهي نسبة رغم ضآلتها تدل على أن تقدماً ما قد حصل. كما ازدادت حصة الإنفاق على الشؤون الاجتماعية لتصل إلى ٥٠٪ من حجم الاقتصاد خلال سنتين من وجود الرئيس كوريا في الحكم. وقد استثمرت الحكومة العام الماضي بكثافة في الشأن العام مع مضاعفة الإنفاق في هذا المجال.

إضافة إلى ذلك فقد أوفى الرئيس كوريا بوعود أخرى كانت شديدة الأهمية بالنسبة لناخبيه، ليس أقلها الاستفتاء الذي أجاز لجمعية تأسيسية أن تقوم بإعادة صياغة دستور جديد للبلاد وافق عليه ثلثا المستفتين. وقد اعتبر ذلك الدستور كأحد الدساتير الأكثر تقدمية في العالم مع ما حققه على صعيد إحقاق حقوق السكان الأصليين والاتحادات الأهلية. وتم أدراج بند مبتكر في هذا الدستور يعطي للطبيعة حقوقاً، حيث يجيز هذا البند برفع الدعاوى القضائية على أساس إلحاق الضرر بنظام بيئي ما.

ظن الكثيرون أن الرئيس كوريا كان يمزح عندما قال أثناء حملته الانتخابية بأنه يرغب في الإبقاء على القاعدة العسكرية الأمريكية في مانتا إذا ما سمحت واشنطن للجيش الإكوادوري في التمركز في فلوريدا. إلا أنه لم يحقق تلك الرغبة وعمل على وضع جدول لإغلاق القاعدة خلال هذا العام. كما قاوم ضغوطاً مارسها عليه الكونغرس الأمريكي وآخرون في قضية دعوى بمليارات الدولارات ضد شركة شيفرون التي تعتبر ثاني كبرى شركات النفط الأمريكية تتهمها حكومة الأكوادور بإهدار المليارات من غالونات النفط الخام وتلويثها للأنهار والجداول في الإكوادور. وفي خطوة غير مسبوقة توقف الرئيس كوريا في تشرين الثاني من العام الماضي عن دفع مبلغ ٤ مليارات دولار مستحقة كدين خارجي عندما توصلت لجنة مستقلة لمراجعة الديون إلى أن الاتفاق على استيفاء هذا الدين تم بشكل غير قانوني.

كانت سياسات كهذه مستبعدة على الدوام في الولايات المتحدة حيث كان ينظر إليها على أنها سياسات شعبوية أو (أسوأ)، فقد عنونت صحيفة نيويورك تايمز افتتاحيتها في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٧ بالتالي: «التوتاليتاريون في الأنديز» ملخصة الرؤية التي تتبناها مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية والتي مفادها أن الرؤساء كوريا في الأكوادور، وموراليس في بوليفيا، وتشافيز في فينزويلا أصبحوا أكثر ميلاً لحصر السلطة في أياديهم. فبالنسبة لكوريا وموراليس، أوردت الإفتتاحية أن: «مواقفهم المتطرفة تهدد بتمزيق بوليفيا ومثلما تهدد استقرار الإكوادور الاجتماعي الهش».

لقد أثبتت كل من صحيفة نيويورك تايمز ومؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية أنهما على خطأ لأن الإكوادور وبوليفيا أصبحتا أكثر استقراراً على الصعيد السياسي مما كانتا لعقود خلت، حيث تناوب تسعة رؤساء جمهورية على حكم الإكوادور خلال الأعوام الخمسة عشر الأخيرة فقط. أما الآن فقد أصبح هذان البلدان أكثر ديمقراطية من أي عهد مضى.

في الحقيقة تشهد معظم دول أمريكا اللاتينية تحولاً ديمقراطياً يمكن له أن يثبت أن أي نشاط مهما بدا صغيراً ما هو إلا تعجيل في إنهاء الدكتاتوريات التي ابتلت فيها معظم دول المنطقة خلال العقود الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وللمفارقة فإن أداء المنطقة الاقتصادي خلال فترة حكم الدكتاتوريات كان أفضل لدرجة كبيرة من الحكومات الديمقراطية في مظهرها، النيوليبرالية في مضمونها، التي حلت محلها لأن حكومات تلك الحقبة كان لها تأثير أشد في السياسات الاقتصادية.

منذ سنوات عدة زرعت وسائل الإعلام المعادية مخاوف مفادها بأنه سوف يجتاح شعوب المنطقة حنين لأيام الحكومات التوتاليتارية الحقيقية التي كانت سائدة فيما مضى (وليس المتخيلة حالياً) بسبب مستويات المعيشة الجيدة التي كانت متوفرة خلال تلك الحقبة. لكن بدل ذلك الحنين اختارت هذه الشعوب الاقتراع لمصلحة الحكومات اليسارية التي وسعت نطاق الديمقراطية لتطال ليس السياسة فقط بل الاقتصاد والسياسات الاجتماعية.

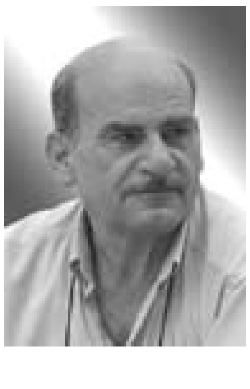
نجحت الحكومات اليسارية كثيراً فيما فشلت فيه الحكومات النيوليبرالية التي سبقتها. فمن جهة استفادت هذه الحكومات من التسارع في النمو الاقتصادي العالمي الذي طبع السنوات الخمس الأخيرة بطابعه. ومن جهة ثانية غيرت هذه الحكومات من سياساتها الاقتصادية بطرق أسهمت في زيادة النمو الاقتصادي. فقد نما الاقتصاد الأرجنتيني بمعدل ٦٠٪ خلال ستة أعوام والفنزويلي بـ٩٥٪. تعتبر معدلات النمو هذه ضخمة وساهمت في تخفيض معدلات الفقر مع أخذنا بالاعتبار للركود السابق الذي أصاب هذه البلدان. كما أن الحكومات اليسارية فرضت السيطرة أكثر فأكثر على مواردها الطبيعية وخاصة في الإكوادور وبوليفيا وفنزويلا وأوفت بما تعهدت به وهو توزيع عائدات هذه الموارد على الشعب.

بهذه الطريقة يمكن للديمقراطية أن تنجح، لقد اقترع الشعب للتغيير وقد حصل على ما توقعه من وراء هذا الاقتراع وآماله التي تبدو في محلها، بأن المزيد آت. يجب علينا ألا نفاجأ بأن معظم ناخبي أمريكا اللاتينية قد استمروا خلال الأوقات العصيبة بتأييد اليسار الذي بدوره سيكون مستعداً للدفاع عن مصالحهم.

• المدير المساعد في مركز الدراسات الاقتصادية والسياسية في واشنطن
عن: الغارديان

«رؤى عبد الله- أوباما- نتنياهو» - تكامل أم تضارب؟!-

◄ حمزة منذر



من المتداول الآن بين النخب العربية السياسية الرسمية وأجهزة إعلام الدول العربية المهزومة أن قضية فلسطين و«الحلول» المطروحة بشأنها أصبحت محصورة بين «ثلاث رؤى» تختزل مجازاً بأسماء عرابيها وهي:

مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز وتعود بداياتها إلى مؤتمر القمة العربية في فاس عقب احتلال بيروت ١٩٨٢، وكان عبد الله آنذاك ما يزال ولياً للعهد ثم جرى إقرارها في قمة بيروت ٢٠٠٢ وقد أجاب عليها فوراً شارون بأن اجتاح مجدداً مواقع السلطة الفلسطينية وحاصر مقرها في رام الله وبداخله الرئيس ياسر عرفات حتى اغتياله بالسم.

مبادرة الرئيس الجديد للولايات المتحدة باراك أوباما الذي ورث «رؤية بوش» حول «حل الدولتين وقيام الدولة الفلسطينية» حتى نهاية عام ٢٠٠٥، وكان سقف ما طرحه أوباما في واشنطن وفي خطابه بالقاهرة يوم ٤ حزيران الجاري العمل على قيام دولة فلسطينية دون أي تحديد لحدودها، والقدس مفتوحة للعبادة ووقف الاستيطان لإبقاء مكان ما لإقامة «تلك الدولة».

خطاب/ رؤية بنيامين نتنياهو رئيس وزراء الكيان الصهيوني منذ أسبوعين في جامعة «بار إيلات» في تل أبيب والذي جاء متكاملاً مع جوهر خطاب أوباما الذي رحب فيما بعد «بالخطوة الجريئة والرؤية الجديدة لنتنياهو عندما جاء على ذكر الدولة الفلسطينية»، وحسب خطاب نتنياهو اتضح التكامل بينهما: «أوباما طالب بالدولة الفلسطينية ونتنياهو سارع إلى تقديم صورتها ومواصفاتها».

... إن البحث المعمق في «جوهر الرؤى الثلاث» آنفة الذكر، ونقاط التقاطع بينها يذكرنا كيف كانت الدول الاستعمارية تقرر مصائر شعوب منطقتنا في الغرف المغلقة وتطلب من الحكومات والإمارات العربية التابعة لها الموافقة على تلك المخططات بعيداً عن حقيقة موقف شعوبها.

ولعل الذي تغير الآن هو أن دول «الاعتدال العربي» هي من تبادر علنا بتقديم «الحلول» التي ترضي واشنطن ولا تغضب الكيان الصهيوني. وكلنا يعرف أن الصحفي اليهودي الأمريكي الشهير توماس فريدمان هو من صاغ الخطوط العريضة لما يسمى بالمبادرة العربية.

... «فالمبادرة الهدية» ودون أخذ أي اعتبار للحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، اعترفت للكيان الصهيوني بـ٧٨٪ من أرض فلسطين التاريخية أي ٥٦٪ التي تضمنها قرار التقسيم بالإضافة إلى ٢٢٪ احتلتها العصابات الصهيونية بين بدء حرب ١٩٤٨ وبين التوقيع على اتفاقية الهدنة ١٩٤٩.

... وعندما تتحدث «المبادرة العربية عن إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين» وليس عن تطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ تكون دول الاعتدال العربي قد أقرت ووافقت ضمناً بمؤامرة «توطين اللاجئين» وتخلت عن مبدأ حق العودة الذي هو حق شخصي ولا يذهب بالتقادم.

... وعندما يكون الرد الإسرائيلي على «المبادرة العربية» سلسلة من الحروب العدوانية (وآخرها حربا تموز وغزة) بتشجيع من واشنطن يصبح واضحاً أن الإستراتيجية الإسرائيلية- الأمريكية ليس فقط لا علاقة لها بالسلام من قريب أو بعيد، بل تهدف جهاراً نهاراً إلى استكمال إخضاع من لم يخضع بعد من الدول العربية لمخططات واشنطن وتل أبيب وأولها انجاز «التطبيع» مع الكيان الصهيوني، وكان هذا واضحاً في خطاب نتنياهو الاستفزازي «حول استعداده لزيارة العواصم العربية» فهنيئاً للشعوب العربية «بحكام يصرون على بقاء المبادرة العربية على الطاولة»!

... وهنا نذكر دول الاعتدال العربي بأن «رؤية نتنياهو» لا تختلف عن سابقيها سوى في الصراحة والوضوح المذلين لمن اتهم المقاومة «بالمغامرة»:

١ - إن أهم ما في خطاب نتنياهو هو «شرعنة» الوقائع التي أوجدها الاحتلال سابقاً وخلق وقائع جديدة عبر الاستيطان والذي هو أهم وسيلة لضم الأراضي واستيعاب المهاجرين وصولاً إلى «الدولة اليهودية الخالصة» على كل الأرض وطرد من بقي في أراضي ١٩٤٨.

٢ - نتنياهو يقبل «بدولة فلسطينية منزوعة السلاح والسيادة» وشمعون بيرس وضعها ضمن حدود مؤقتة أما الكنيست فطالب بأن تكون على أراضي شرق الأردن ومنزوعة السلاح أيضاً.

٣ - بعد عودته من القاهرة منذ أيام ورغم تصريحاته إلى جانب مبارك حول ضرورة تحريك عملية السلام وقع زعيم حزب العمل أيهود باراك قرار بناء ثلاثمئة وحدة سكنية استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة وبالأمس القريب جداً طرحت سلطات الاحتلال مناقصة جديدة «لشراء أملاك الغائبين» من مهجري عرب ١٩٤٨.

٤ - «تجاوب» نتنياهو مع «طلب أوباما» بفتح القدس للعبادات ولكنه أصر على بقائها «عاصمةً أبديةً» للكيان الصهيوني.

إن كل يوم جديد يكشف الخدعة الأمريكية حول سراب السلام وأوهام الحلول المطروحة في «الرؤى الثلاث» التي تتكامل، ولا تتضارب فيما بينها، ولكنها تتناقض على طول الخط مع مصالح شعوبنا الواقعة بين سندان التحالف الإمبريالي- الصهيوني ومطرقة النظام الرسمي العربي.

ومن هنا لا مفر من التمسك بخيار المقاومة الشاملة لأنه الوحيد الذي سيعيد الأرض ويحفظ الحقوق والكرامة الوطنية.

h.monzer@kassioun.org

تفاقم عمليات التسريح في «جنرال موتورز»



تعتزم شركة جنرال موتورز المفلسة الاستغناء عن ستة آلاف وظيفة هذا العام منها أربعة آلاف بحلول تشرين الأول.

وقالت صحيفة وول ستريت جورنال إن العدد الذي تنوي الشركة الاستغناء عنه يزيد بمقدار ستمائة وظيفة عن أعداد أعلنت عنها في السابق.

ونقلت الصحيفة عن توم ويلكنسون المتحدث باسم الشركة قوله إن الاستغناءات ستكون من خلال تسريح الموظفين أو إعطائهم حوافز لترك وظائفهم بما في ذلك حصولهم على مرتبات ستة أشهر بامتيازاتها دفعة واحدة للاستقالة, أو الإحالة المبكرة للمعاش.

وكانت الشركة قالت في شباط الماضي إنها ستخفض عشرة آلاف وظيفة دائمة من ٧٣ ألف وظيفة في العالم. كما ستخفض عدد الوظائف التنفيذية بنسبة ٢٣٪.

وعندما يتم استكمال هذه التخفيضات سيبقى لدى جنرال موتورز ٢٣ ألف وخمسمائة وظيفة دائمة فقط في الولايات المتحدة وهو نحو نصف العدد الذي كان لديها في عام ٢٠٠٠.

من ناحية أخرى قالت وول ستريت إن الأموال التي تمنحها الحكومة لشركات السيارات شجعتها لإنتاج المزيد من العربات التي تعمل بالطاقة الكهربائية، (في محاولة منها لتعويم ذاتها للبقاء في السوق دون الاندثار).

وقالت شركة نيسان بالولايات المتحدة- التي منحتها الحكومة الأمريكية ١,٦ مليار دولار من القروض- إنها ستستخدم الأموال في خطة لزيادة إنتاج السيارات التي تعمل بالطاقة الكهربائية ليصل عددها إلى مائة ألف سنوياً في ولاية تنيسي بحلول ٢٠١٣.

أما شركة فورد التي تلقت قروضاً حكومية وصلت إلى ٥,٩ مليارات دولار فإنها سوف تطور مصانعها في ولايات إلينوي وكنتاكي وميشيغان وميسوري وأوهايو لإنتاج ١٣ من الطرز لإنتاج خمسة إلى عشرة آلاف سيارة كهربائية بحلول ٢٠١١.

لكن وول ستريت تقول إنه من غير المعروف ما إن كان الأميركيون سوف يرحبون بالسيارات الكهربائية الجديدة أو متى سيكون السوق مستعداً لاستقبالها؟

ويبدو أن السيارات الكهربائية ستكون أقل سعة من تلك التي يفضلها الأميركيون إضافة إلى أن السيارة تحتاج إلى إعادة الشحن ومحطات لذلك ومحطات للتصليح ولسوق مساعدة لبيع قطع الغيار غير موجودة حالياً.

كما أن إضافة أي سعر أعلى من سعر السيارات الصغيرة التي تعمل حاليا بالبنزين سيخفض مبيعات السيارات الكهربائية الجديدة.

ولم تفصح الشركات عن أسعار السيارات الكهربائية الجديدة لكن جنرال موتورز قالت إن سعر السيارة من طراز شيفروليه فولت مثلا سيصل إلى أربعين ألف دولار.

ويقول خبراء إن الدعم الحكومي المتزايد لإنتاج السيارات الكهربائية قد يدفع بالصناعة إلى الأمام.

ويبدو أن التجربة التي خاضتها شركة تويوتا من تسويق السيارة برياس التي تعمل بالطاقة الكهربائية والبنزين عكست ضعف رغبة المستهلك الأميركي في تحمل سعر أعلى لشراء سيارة أقل استهلاكا للوقود.

• وول ستريت جورنال

مصر تدعو لـ«مرونة عربية في السلام»

تماماً كما توقعنا في العدد الماضي بخصوص السلوك اللاحق لمحور «المعتلين» العرب على خلفية «لاءات نتنياهو السبع»، أعلن وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط أنه بصدد أن يطرح على الاجتماع الوزاري العربي الذي عُقد الأربعاء عناصر الرؤية المصرية بشأن الوضع الحالي لجهود تحقيق السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي. وأكد أن المطلوب من الاجتماع النظر في صياغة موقف عربي «يلتزم بالثوابت» ولكن أيضا يبدي «مرونة» تساعد الفلسطينيين في «التقدم بالمفاوضات».

وقال أبو الغيط في تصريحات صحفية إن الإطار العام للموقف المصري «يقوم على أساس تركيز الاهتمام على إنهاء النزاع وليس صرف الوقت في الحديث عن أمور تظل على أهميتها تشدنا إلى التفاصيل وليس إلى الصورة الكبيرة التي هي التسوية النهائية»!!!

و«أشاد» أبو الغيط بالمواقف التي عبر عنها الرئيس الأميركي باراك أوباما وأركان إدارته حيال «حل» الصراع العربي الإسرائيلي، وقال إنها «تدعو للاحترام ويمكن أن توفر فرصة حقيقية للتوصل إلى تسوية تاريخية إذا خلصت النوايا وإذا مكنت إسرائيل هذا الجهد من أن يأخذ طريقه دون أن تعرقله أو تتفادى التعاون معه».

وشدد أبو الغيط على أهمية الخروج بموقف عربي جماعي يتجاوب مع «انفتاح» الإدارة الأمريكية وبشكل يسمح للجانب العربي بالعمل مع الولايات المتحدة لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة ليس فقط من خلال تسوية المسار الفلسطيني ولكن لإيجاد التسويات الأخرى المطلوبة على المسارين السوري واللبناني، حسب قوله.

وأكد أن «إبداء المرونة والانفتاح» من شأنهما «إعطاء القوة والدعم اللازمين للفلسطينيين لكي يستطيعوا أن يقدموا على المرحلة المقبلة بثقة بأن عمقهم العربي يقف إلى جوارهم مؤيدا لكفاحهم التفاوضي(!!).. هذا أمر مهم وأعتقد أن كل الدول العربية تتفهم هذا وتريد مساعدة الفلسطينيين فيه».

وأشار إلى ضرورة إعادة التأكيد على أن خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧ تمثل أساس التفاوض بين الجانبين، من أجل «المساعدة» في «حل قضايا الوضع النهائي» ولكنه لم يأت على تسمية أي من هذه القضايا بما فيها اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود النهائية للدولة المفترضة!!

ما يحدث في إيران صراع طبقي!

◄ **محمد رياض**

ما إن ظهرت النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية الإيرانية معلنة فوز أحمدي نجاد بفارق كبير عن أقرب منافسيه مير حسين موسوي (تقريباً ٦٥٪ لنجاد مقابل ٣٣٪ لموسوي) حتى اندفع الكثيرون من الكتاب والإعلاميين العرب للحاق بركب الحملة الإعلامية الشعواء التي يقودها رموز ما يعرف بالتيار (الإصلاحي) في إيران.

فبين من يدعي أن ما يحدث هو ثورة الجماهير الشابة ضد الدكتاتورية والتزوير، وبين من يستهجن وقاحة الرئيس الإيراني المزور لإرادة شعبه، وبين من يصور الأمر على أنه بداية نهاية نظام الملالي، الى آخر ذلك من تحليلات..

المثير للإستهجان بل وللغثيان حقاً، أن الكثير من هؤلاء الكتبة كانوا هم أنفسهم أعضاء شلل المطبلين والمزمرين والمدندنين لدكتاتوريات عربية فازت وتفوز دائماً بنسبة ٩٩,٩٪ من أصوات الناخبين..

ما الذي يحدث حالياً في إيران؟

ما يحدث هو صراع طبقي بكل ما في الكلمة من معنى، فهنالك الطبقة البرجوازية الثرية والتي تتمركز في شمال العاصمة طهران، وقد ارتبطت تاريخياً بنظام الشاه المخلوع، وفقد معظم أبناء هذه الطبقة الكثير من امتيازاتهم الاجتماعية ومصالحهم الاقتصادية بعد ثورة ١٩٧٩، مما دفع بالكثيرين منهم للهجرة خارج البلاد حيث تمركز معظمهم في ألمانيا والولايات المتحدة، ثم ما لبثت أعداد كبيرة منهم أن رجعت في أوائل التسعينات حيث كانت الحرب العراقية الإيرانية قد انتهت، ووصل أحد أبناء هذه الطبقة وهو رجل الأعمال المتدين وصاحب الثراء الفاحش علي أكبر هاشمي رفسنجاني إلى سدة الرئاسة، فانتهج سياسة تشجيع رأس المال الإيراني على العودة والاستثمار في الوطن، ثم خلفه رجل الدين الليبرالي الثري أيضاً محمد خاتمي الذي تابع وتوسع في انتهاج سياسة رفسنجاني الرأسمالية.

المهم، عاد من كان يطلق عليهم في السنوات الأولى للثورة بالمستكبرين إلى الوطن، وقاموا بتأسيس صحف ونواد ومحافل ليبرالية استطاعت مع مضي الوقت استقطاب أعداد متزايدة من الشباب الطامح بالوصول إلى مراكز اجتماعية واقتصادية مرموقة في الدولة، وبالتالي الانتماء ولو بالتظاهر إلى صفوف الطبقة الراقية، وهكذا نشأت ظاهرة (المحسوبين على الطبقات الثرية)، وهم من خريجي الجامعات الجدد الذين استطاعوا تأمين وظائف في المؤسسات الخاصة، وينفقون كل مرتبهم الشهري لمجرد سداد قسط السيارة الفاخرة وإيجار شقة في شمال طهران، ويقلدون في تصرفاتهم وسلوكهم الاجتماعي أبناء الطبقات المرفهة.

عرف (المستكبرون) العائدون أن الطريق لاسترجاع أمجاد الماضي الشاهنشائي ليس معبداً بالزهور، فهناك الحرس الثوري والجيش والمخابرات التي تخضع بشكل مباشر لسيطرة (مرشد الثورة) خامنئي، وهناك كذلك رجال الدين المحافظون وأنصارهم من أبناء الطبقات الوسطى والفقيرة الذين مازالوا ينظرون للعائدين من أنصار النظام السابق بعيني الريبة والشك.

ولهذا كان لابد كوسيلة وحيدة آمنة للتغلغل في السلطة، تأسيس تحالف مع بعض رجال الدين ممن تم تحجيمهم من خصومهم ومنافسيهم في النظام الحالي لأسباب متعددة، وتكوين تيار سياسي جديد عرف فيما بعد بتيار (الإصلاحيين).

وهكذا تتضح الصورة فتيار (الإصلاحيين) في إيران يمثل مصالح طبقة رجال الأعمال وكبار التجار والملاك، ومعظمهم من الطبقات التي تحالفت تاريخياً وارتبطت مصالحها عضوياً في السابق بنظام الشاه، وتتركز مطالب هذا التيار في التسريع في الخصخصة والانفتاح الاقتصادي والاجتماعي على الغرب.

وهناك في المقابل ما يعرف بتيار (المحافظين) وهو يمثل مصالح رجال النظام التقليديين، الذين يشعرون أن أتباع الشاه قد رجعوا ليشيعوا الفساد في البلاد، ويسحبوا البساط تدريجياً من تحت أيديهم في سعيهم للإطاحة بنظام الملالي جملة وتفصيلاً. ويستمد هذا التيار تأييده من الطبقات الشعبية الفقيرة والمتوسطة وفئات الفلاحين والعمال.

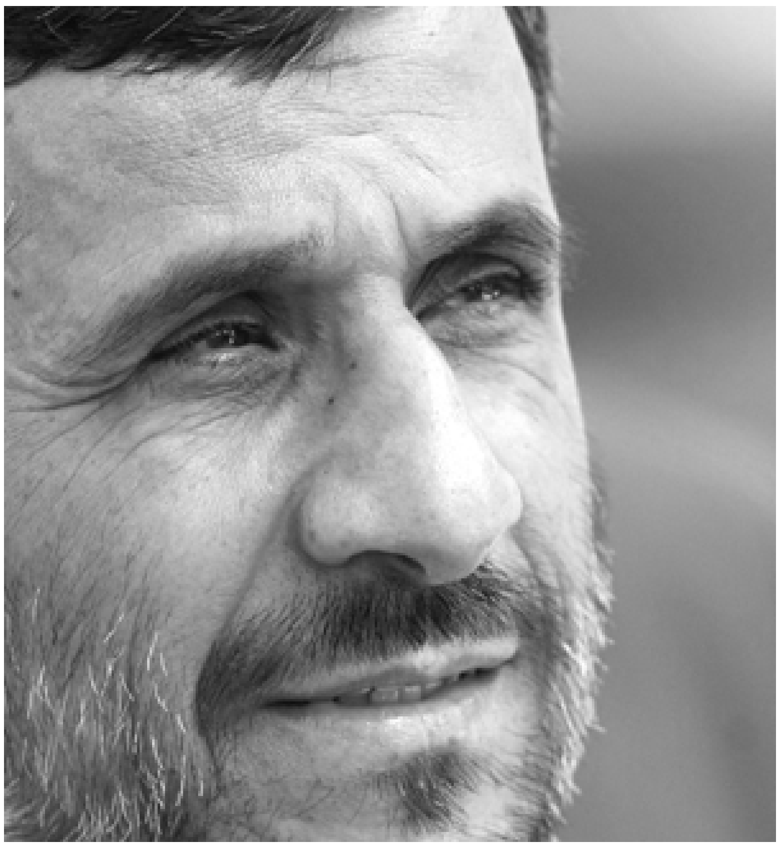
وهذا يفسر لماذا جن جنون سكان مناطق شمال طهران حين ظهرت نتائج الانتخابات الأخيرة بينما عمت الأعراس والاحتفالات المناطق الشعبية جداً في جنوب العاصمة.

■

الزلزال الإيراني: الفقراء هم الذين حسموا الانتخابات!

◄ **فهمي هويدي**

مفاجأة انتخابات الرئاسة الإيرانية مضاعفة.. ذلك أنه خلافاً لكل التوقعات، فإن أحمدي نجاد لم يفز فحسب، بل تم له ذلك في الجولة الأولى ودون إعادة، وهو أمر يبدو أنه هو نفسه استغربه أيضاً!



أثرياء الضجيج.. والأغلبية الصامتة

كنت قد عزمت على السفر إلى طهران لمتابعة الانتخابات، التي بدا أنها الأكثر سخونة وخشونة في تاريخ الثورة الإسلامية، حتى وصفها أحد المعلقين بأنها من قبيل صراع الأفيال، الذي لا يستطيع فيه أي «فيل» أن يسقط الآخر بسهولة. وحين شرعت في ترتيب أمر السفر قال لي أكثر من «خبير»: إن المعركة ليست سهلة، وإن أحداً لن يكسبها في الجولة الأولى، ولن تحسم إلا في الإعادة التي ستتم بعد أسبوع لاحق. كان من الصعب عليّ بسبب التزامات العمل أن أغيب مدة أسبوعين في متابعة الجولة الأولى والإعادة، ووجدت أنه من الأنسب أن أمرر جولة ١٢ حزيران الأولى، وأن أسافر بعدها إلى طهران، لأشهد معركة الحسم في الإعادة يوم ١٩ حزيران، شجعني على ذلك أن ما سمعته عن ترجيح الإعادة لم يكن رأياً لواحد أو اثنين، ولكنه تقدير اتفق عليه أربعة من «الخبراء»، ثلاثة منهم إيرانيون والرابع لبناني «مطلع». واحد فقط غيّر رأيه قبل ٤٨ ساعة من إجراء الجولة الأولى، هو الزميل محمود شمس الواعظين رئيس التحرير السابق لصحيفة «كيان» التي حسبت على الإصلاحيين وأوقفت. ذلك أنه أخذ بمشهد التظاهرات العارمة التي انطلقت في طهران ملوحة بالرايات الخضراء «رمز المهندس موسوي»، فاتصل بي هاتفياً من طهران قائلاً: إن الأمور تتجه إلى التغيير، وأن المعركة ستحسم في الجولة الأولى لمصلحة المهندس موسوي!

حينما دقّقت في الصورة لاحقاً، أدركت أن الذين أكدوا الإعادة، ومن رجّحوا حسم المعركة لمصلحة موسوي من الجولة الأولى تحدثوا عن أجواء طهران، وبنوا تقديراتهم على المواكب الحاشدة التي ملأت العاصمة ضجيجاً، وخطفت الأبصار في شارع «ولي عصر» أكبر شوارع المدينة وأطولها.

وحتى أكون أكثر دقة فلعلي أقول: إن تلك كانت أجواء شمال طهران، وهي المنطقة التي تتعدد فيها الأحياء الراقية ويسكنها القادرون، الذين يملكون السيارات التي ظلت تجوب العاصمة طوال الليل. أما جنوب طهران، حيث تنتشر الأحياء الفقيرة وتعيش الفئات الشعبية، فلم يعرف هذه المواكب، ولم يكن سكانه يسهرون لما بعد منتصف الليل، أولاً لأنهم لا يملكون سيارات، وثانياً لأن عليهم أن يستيقظوا في الصباح الباكر ليجري كل منهم وراء رزقه.

في كل الانتخابات التي شهدتها إيران، كانت طهران هي القاطرة التي ما إن تتحرك في اتجاه حتى تجذب بقية المحافظات وراءها. لكن القاطرة تعطلت هذه المرة، إذ سارت الأصوات فيها باتجاه موسوي، بينما اختارت الأغلبية الصامتة في بقية المحافظات أن تصوت لأحمدي نجاد. فطبقاً لتقديرات الداخلية الإيرانية فإن موسوي تفوّق نجاد في مدينتين فقط هما طهران وأردبيل، وتساويا في ٤ مدن أخرى، فيما حصل نجاد على أكثر من ضعف أصوات موسوي في القرى والمناطق الريفية، وكان الاكتساح أوضح في محافظات الأطراف، خصوصا بين الأكراد والعرب.

> **نجاد ابن الحداد، بمظهره البسيط وجسده النحيل ووجهه الذي لا تظهر عليه آثار النعمة، بدا بتواضعه الشديد صورة طبق الأصل لأي حرفي إيراني فجمع حوله عامة الناس..**

نجاد.. ابن الفقراء

معلوماتي أن أحمدي نجاد نفسه فوجئ بالنتيجة، وأن بعض استطلاعات الرأي خلال الأيام الأخيرة لم تكن مطمئنة له، لذلك فإنه التزم الصمت، ولم ينطق بكلمة طوال عملية الفرز، في حين أن موسوي استبق، وعقد مؤتمراً صحافياً أعلن فيه فوزه.

بعض المحيطين به قالوا إنه حين حل يوم الحسم، كان قد بح صوته من كثرة ما تحدث في الرد على ناقديه وخصومه، خصوصاً أنه أدرك أن المرشحين الثلاثة الآخرين، لا يتنافسون في ما بينهم بقدر ما أنهم اجتمعوا عليه. وهو ما بدا واضحا في خطابهم الإعلامي وفي المناظرات التي تمت بين كل واحد منهم وبينه. وكانت في حقيقتها محاكمات علانية، ربما أشبعت رغبات المثقفين المعنيين بالشأن السياسي والاقتصادي، لكنها كانت في مصلحته من ناحية أخرى، إذ ثبتت في أذهان عامة الناس أن نجاد واحد منهم وأصدق تعبيراً عنهم. إذ قدّم نفسه بمظهره البسيط وجسده النحيل ووجهه الذي لا تظهر عليه آثار النعمة، حتى بدا صورة طبق الأصل لأي حرفي أو عابر في الشارع. عزّز من تلك الصورة إدراك الناس لحقيقة أنه يعيش حياة بسيطة، لم ينس فيها أنه ابن حداد في قرية «أرادان» التي تسكنها ٤٠ أسرة فقط، ولا مكان لها لا على الخريطة الجغرافية أو الاجتماعية في إيران. ثم إنه كأي مواطن ريفي، شديد التدين والتواضع، ولم يُعرف عنه تعلق بالوجاهة أو الثراء. ولأنه «واحد منهم» فقد ظل طوال السنوات الأربع الماضية مشغولاً بتحسين أوضاع الفقراء والضعفاء، ومتفنناً في كيفية توفير الخدمات لهم والتخفيف من أوجاعهم، خصوصاً من خلال رفع الحد الأدنى للأجور وزيادة معاشات المتقاعدين. ولأن الأمر كذلك، فلم يكن مستغرباً أن يلتف حوله الفقراء، وألا تكف نخب المثقفين وسكان المدن عن توجيه النقد إليه والنفور منه.

المرشحون الذين كانوا يتحدَّونه في المناظرات كانت صورتهم مختلفة، عند الحد الأدنى، فجميعهم كانوا يطلون على الناخبين بوجوه تطفح بآثار الرخاء والنعمة. مير حسين موسوي الأرستقراطي ابن تاجر الشاي المتكئ على رئيسين سابقين هما رفسنجاني وخاتمي، والاثنان من وجهاء السياسة، والأول من أهل الثراء. والشيخ كروبي رئيس مجلس الشورى السابق الذي يرأس مؤسسة الشهيد، الأكثر ثراءً في إيران. والثالث هو رضائي الذي قاد حرس الثورة طوال ١٦ عاماً. ويحتل منصباً رفيعاً في مجمع تشخيص مصلحة النظام.

لأن الفقراء والبسطاء هم الأغلبية في إيران، ولأن نجاد منذ انتخابه قبل أربع سنوات، كان يقضي معهم أسبوعاً كل شهر «في محافظة مختلفة» مصطحباً معه أعضاء حكومته لحل مشكلاتهم، فإن أغلبيتهم الساحقة صوتت لمصلحته.

أما منافسه مير موسوي فقد صوتت لمصلحته أعداد معتبرة من سكان المدن، وهذا الانحياز يفسر حالة الغضب التي اعترت البعض في طهران مثلاً، ودفعتهم إلى الخروج غاضبين إلى الشوارع...

سقوط شعار «إيران أولاً»!

المهندس حسين موسوي رئيس الوزراء الأسبق، غاب عن المسرح السياسي طوال العقدين الأخيرين، وحين ترك الحكومة في عام ١٩٨٩، كان الرجل معروفاً بميوله الاشتراكية ومحسوباً على المحافظين. لكنه عاد هذه المرة محمولاً على أكتاف الإصلاحيين، ومؤيداً بقوة من الشيخ هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص المصلحة والرئيس السابق السيد محمد خاتمي، والأخير ظل يصحبه في جولاته ويخطب داعياً له في المؤتمرات الشعبية التي نظمها أنصاره، لأن موسوي ليس خطيباً جيداً. وخلال المناقشات التي دارت في تلك الجولات، رأى المحللون وجهاً مغايراً له، مختلفاً عما ألفوه فيه، إذ قدّم نفسه باعتباره رجلاً «معتدلاً»، حتى بالمفهوم الشائع في العالم العربي، فإلى جانب حديثه عن الحريات العامة ودفاعه عن حقوق المرأة والشباب والتعددية الحزبية، فإنه دعا إلى أمرين أثارا الانتباه واللغط، الأول الانفتاح على الغرب والتعامل بمرونة مع الولايات المتحدة الأمريكية، بدعوى إخراج إيران من العزلة السياسية التي أوقعتها فيها سياسة أحمدي نجاد بلغته المتشددة والمثيرة للجدل. ورغم أنه تمسك بحق إيران في استكمال برنامجها النووي «وهو الموضوع الذي لم يختلف عليه أحد من المرشحين»، إلا أن الاختلاف بينهم كان في حدود التشدد والمرونة التي ينبغي أن يلتزم بها المفاوض الإيراني. واعتبر موسوي أن «تطرف» أحمدي نجاد كان مصدراً لإثارة مخاوف الغرب من ذلك البرنامج، وتعهد من جانبه بأن يسعى لـ«طمأنة» الدول الغربية وكسب ثقتها من خلال خطاب ورؤية جديدين.

الأمر الثاني الذي لفت الانتباه في مواقف موسوي أنه رفع في مؤتمر عقده بجامعة طهران شعار «إيران أولا»، وأبدى في لقاء آخر تحفظاً على الدعم الإيراني لحزب الله وحركة حماس، وقال في هذا الصدد إن حكومتنا تتحدث عن عزة الشعب اللبناني وعزة الشعب الفلسطيني، في حين أنها تتجاهل عزة الشعب الإيراني «ملمحاً إلى الغلاء والبطالة». ونقل عن بعض أنصاره قولهم إن موسوي «سيوقف نهب مال الإيرانيين وإعطاءه للآخرين في الخارج، فالمصباح الذي يحتاجه البيت حرام على الجامع». وهو ما رد عليه أنصار أحمدي نجاد قائلين: كيف يمكن موسوي أن يعتبر نفسه ملتزماً بخط الثورة ومواقف الإمام «الخميني» وهو يروج لهذه الأفكار!؟ في حين أن الإمام وهو يدافع عن كرامة الشعب ورفاهيته في إيران، لم يغفل عن الأخطار التي يمثلها الأميركيون والإسرائيليون، ولم يتردد في مقاومة مخططاتهم ومساندة قوى التحرر من شرورهم.

هذه الخلفية جعلت معارضي موسوي يتندرون على اللون الأخضر الذي اختاره شعاراً يميزه، ويقولون إنه ليس علامة على النماء والحفاظ على البيئة كما يقول، ولكنه بمثابة إشارة خضراء تدعو الأميركيين وأنصارهم إلى اختراق النظام الإيراني: «للعلم: نجاد اختار اللون الأحمر، وهو رمز فريق «بيروزي» لكرة القدم، الأشهر في إيران. والكلمة معناها الانتصار».

رفسنجاني (الفساد).. الخاسر الأكبر

إسرائيل لم تكن سعيدة بفوز أحمدي نجاد، أما واشنطن فكانت أكثر حذراً. والموقف الأول مفهوم، أما الثاني فيثير الانتباه. إن شئت فقل إن الأول تقليدي، والثاني ينسجم مع الخطاب التصالحي للرئيس أوباما، الذي دعا فيه إلى إجراء حوار مع إيران دون شروط مسبقة، وعلى أساس من الاحترام المتبادل. وهي الأجواء التي دفعت الأميركيين إلى دعوة الدبلوماسيين الإيرانيين لحضور احتفالات اليوم الوطني، وإلى المشاركة في المحادثات المتعددة الأطراف المتعلقة بالشؤون النووية. والثابت أن حوار الطرفين بدأ بالفعل، وهناك اجتماعات متواصلة تعقد بينهما في جنيف. وتدل إشارات عدة على أن الإدارة الأميركية الجديدة قررت أن تتعامل مع إيران كطرف ولاعب مهم في الشرق الأوسط. وتعاونها معه مهم ومفيد في التعامل مع عدة ملفات في العراق ولبنان وفلسطين.

> **الخاسر الأكبر في الانتخابات هو هاشمي رفسنجاني لأنه اتُّهم في المناظرات العلنية بالفساد المالي هو وابنه، فجُرحت صورته وأُهدرت سمعته، مما طعن في شرعيته.. وقد ينهي دوره السياسي.**

وهناك اعتبار آخر مهم برز في الآونة الأخيرة، يتعلق بالوجود الأميركي في أفغانستان، لأن القوات الموجودة هناك، ستواجه مأزقاً شديداً خلال الأشهر القليلة المقبلة. ذلك أن تلك القوات (٦٠ ألف جندي) بدأت تواجه مشكلة في وصول الإمدادات إليها، التي اعتمدت فيها على باكستان خلال السنوات التي خلت. لكن هذه الإمدادات أصبحت في خطر الآن بسبب عدم الاستقرار الذي يسود الحدود بين البلدين. وفي بحث الأميركيين عن بديل لإمداد قواتهم، لم يجدوا أمامهم سوى مدخلين، أحدهما عن طريق جمهوريات آسيا الوسطى، والثاني عن طريق إيران. ومشكلة الطرق في الأولى أنها تظل مغلقة بسبب الثلوج طوال ستة أشهر في السنة، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل المرور وتوقف الإمدادات خلال تلك الفترة. وبعد استبعاد جمهوريات آسيا الوسطى تصبح إيران هي الخيار الوحيد المتاح أمام الأميركيين. ولأن حدودها مع أفغانستان بطول ٨٦٠ كيلومترا، فإنها تعد معبراً نموذجياً يضمن توفير احتياجات القوات الأميركية على مدى العام. ولأن الأمر كذلك، فإن الأمريكيين حريصون على إنجاح الحوار مع إيران والاتفاق على المقابل الذي ستتلقاه في هذه الصفقة إذا عقدت.

من هذه الزاوية فإن تجديد انتخابات أحمدي نجاد للرئاسة لا يبدو أن له تأثيره على السياسة الخارجية، التي يتولى المرشد «السيد علي خامنئي» مفاتيحها الأساسية. ولنا أن نحمد اللّه على أن تلك السياسة نجت من رياح «الاعتدال» الذي بشّر به السيد مير موسوي.

سألت خبيراً إيرانياً عن الخاسر الأكبر في الانتخابات، فقال إنه هاشمي رفسنجاني لا موسوي، لأن الرجل الذي يعد أحد أعمدة النظام يشغل اثنين من أهم مناصب الدولة «رئيس مجلس الخبراء، ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام»، واتهمه أحمدي نجاد أثناء إحدى المناظرات العلنية بالفساد المالي هو وابنه، فجرح صورته وأهدر سمعته، ولم يبال باحتجاجه لدى المرشد، الأمر الذي يعد اغتيالاً أدبياً وسياسياً له، يطعن في شرعيته.. وفي الظروف العادية فإن ذلك يفترض أن يسدل الستار على دوره السياسي.

■

إبراهيم نصر الله في «زمن الخيول البيضاء»:
الملحمة الفلسطينية خلال قرن

جهاد أبو غياضة

«لقد خلق الله الحصان من الريح والإنسان من التراب.. والبيوت من البشر»... من وحي تركيبة هذا القول العربي القديم ينطلق الشاعر والروائي الفلسطيني إبراهيم نصر الله ليصوغ جديده «زمن الخيول البيضاء» العمل الروائي الملحمي الذي يغطي ٦٠ عاماً من تاريخ الشعب الفلسطيني، بدءاً من نهايات القرن التاسع عشر، حتى احتلال فلسطين في عام ١٩٤٨. رواية جاءت لتقول ما الذي حدث في فلسطين وأهلها في تلك الفترة التي يتم تناولها لأول مرة بهذه الشمولية وهذا الاتساع. ويتوج بها مشروعه الروائي الكبير «الملهاة الفلسطينية» الذي بدأ العمل عليه منذ عام ١٩٨٥، والذي صدر منه خمس روايات قبل هذه الرواية هي: «طفل المحاة»، «طيور الحذر»، «زيتون الشوارع»، «أعراس آمنة»، «تحت شمس الضحى»، لكل رواية أجواؤها الخاصة وشخوصها وبناؤها الفني المستقل عن الروايات الأخرى.

يستعرض نصر الله في هذا المشروع ١٢٥ عاماً من تاريخ الشعب الفلسطيني برؤية نقدية عميقة ومستويات فنية راقية، انطلاقاً من تلك الحقيقة الراسخة التي عمل عليها دائماً، والتي تقول بأن إيماننا بالقضايا الكبيرة يحتم علينا إيجاد مستويات فنية عالية للتعبير عنها.

ففي حقبة زمنية لم يسبق للرواية أن ذهبت إليها، (نهايات الاحتلال العثماني)، يولد بطل هذا الرواية «خالد» (الذي استقى نصر الله شخصيته من عشرات الشهادات الشفوية المعززة بحكايات شعبية فلسطينية)، ليصير حديث الناس، وأسطورة الأجواء القروية بمآثر شجاعته وشخصيته الفريدة وحكايات حبه التي تتناقلها الألسن من مكان إلى مكان، ومنها التعلّق الجنوني بمهرة بيضاء ظهرت ذات يوم في شوارع القرية واختفت، وحكايات بحثه المستمرة عنها وانتظار عودتها. ومع زوال الحكم التركي وبداية عصر الانتداب الإنجليزي على فلسطين تبدأ الهوية الإنسانية الوطنية لهذا البطل الملحمي بالتشكل شيئاً فشيئاً، عاكسة طموحات شعبه لبلورة هويته بعد قرون طويلة من الاستبداد التركي، في زمن يستشرس فيه الاستعمار ومن عدة أطراف للسيطرة على تلك المنطقة.

تحاور الرواية المفاصل الكبرى لهذه الفترة الزمنية الصاخبة بالأحداث بالغة التعدد، والصراع المرّ بين الفلاحين الفلسطينيين، وزعامات الريف والمدينة، والأتراك والإنجليز والمهاجرين اليهود والقيادات العربية، كما تقدم الرواية صورة عميقة لدور جيش الإنقاذ وما حدث مع الجيش المصري بشكل خاص في عام ١٩٤٨ مسلطة الضوء على العديد من التفاصيل التي جرى تغييبها وتم استقاؤها من شهود فلسطينيين شهدوا تلك الحقبة.

وتتقدم الحياة الشعبية الفلسطينية اليومية في القرى والمدن لتحتل المشهد الروائي الحافل بحكايات البطولة والحب، الحياة والموت، الخيانة والصفاء والرحمة والقسوة، في حين تضيء ميثولوجيا الخيل الأعماق الذاتية والنفسية للشخصيات في مجتمع بالغ الحيوية في طقوسه وحكاياته.

فضاء الرواية يقوم على الثنائيات، فيلتقي التضاد بالمكان أولاً بين الواقعي «قرية الهادية» والمكان المتخيّل الذي يتسع ليصير وطناً، يضيقُ على شعبه بفعل أياد نهبته.

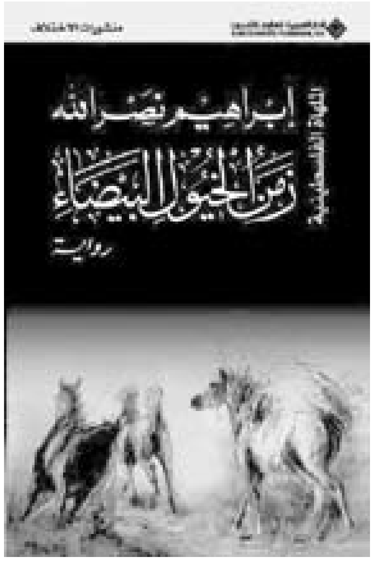
كذلكَ ثنائيّة الحًب والهجر التي تخرج عن المعاني المألوفة عند البطلتين حبيبتي البطل «زوجته أمل» التي تموت و«فضّة الفرس» المسروقة التي يسترجعها أصحابها، وتتحوّلان بفقدهما معًا رمزًا لفلسطين التي فقدت أملها وحريتَها بفعل أسباب مختلفة.

وأيضا ثنائية الحياة والموت، فالموت في الرواية لا يعني انتهاء الحياة ولا نهاية القصة، وهنا تبرز جودة صنعة الكاتب، الذي أعدّ للرواية فصولاً جديدة متتابعة ليخبرنا بأنّه إذا مات بطل فهناك أبطالٌ من صلّبه والمسيرة مستمرة.

وثنائية التبدل تدريجية فمن الخوري «جورجيو» إلى «ثيودوروس» ومنه إلى «منوي»،المستبدين بسلطتهم الدينية السياسية الأجنبية إلى المقابل الخوري«إلياس» العربي الذي يقف مع شعبه وأهله ضد مؤامرات الكنيسة وسطوتها.

وأقوى الثنائيات المتبدلة الواضحة بين الحصان الذي خلقه الله من ريح، والإنسان الذي خلقه الله من تراب، إذ يجيرها الكاتبَ لجعل الحصان كالإنسان مخلوقاً يبكي ويفرح، ويعشقُ ويهجر، ويتماهىَ مع صاحبه حتى يُصبحا واحداً. كذلك حول الإنسان لريح تعصفُ في وجه رياح الغدر والظلمة والاحتلال والاستيطان، وثنائية الحجر والبشر حيث شبه البيوت كأنها من البشر، ليحيل الأوطان إلى بشر، وأينما حلّ البشر حلّ الوطن. وهذا يذكرنا بقول الراحل الكبير محمود درويش «فالبيوت تموت إذا غاب سكانها». وبهذا جاءت الرواية مقسمة إلى ثلاثة أجزاء هي: الريح، التراب، البشر.

كذلك البناء المتماسك لعناصر الرواية أعطاها جاذبية خاصة، فهذه الثنائيات التي تتحول تكسب النص نبضاً حياتياً، فالراوي هو أول من يُقيم تلك التحولات، حيث السرد ينتقل من راو لآخر دون مقدمات ودون ذكر أسماء، وهذا التبدل ينقل لنا التأريًخ الحقيقَي من فم الرواة الأصليين الذين سمع منهم الكاتب الروايات الحقيقية، مما يعطي نفساً صادقاً للحدث وتتأكد الحقيقة التي أتت على لسان البطل: «أنا لا أقاتل كي أنتصر بل كي لا يضيع حقي. لم يحدث أبداً أن ظلت أمة منتصرة إلى الأبد. أنا أخاف شيئاً واحداً: أن ننكسر إلى الأبد، لأن الذي ينكسر إلى الأبد لا يمكن أن ينهض ثانية، قل لهم احرصوا على ألا تُهزموا إلى الأبد».



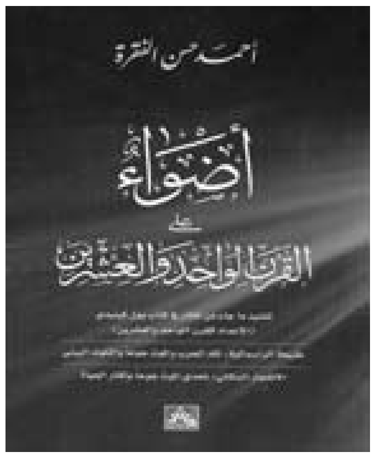
«زمن الخيول البيضاء» هي في الأصل قصة عائلة فلسطينية «كتبت الخيولُ أقدارَ رجالها» مؤمنة بـ «أن عُمرَ الرجال أطول من عمر الإمبراطوريات»، لتحول لرواية تاريخ أجيال متناقضة الشخوص تتصارع بصورة مريرة، لكن ما يجمع هذه الشخصيات هو حبّها للخيول. في إحالة على أهم المفاصل التاريخية التي شابت ذاك الزمن وتبدلاته، من خلال رواية جمعت عدة أجناس أدبية، كالملحمة والحكاية الشعبية والأغنية و والسرد السينمائي.

ينبع تميزها لا من كونها أرخت لمرحلة زمنية بقدر ما خلقت شيئاً من التواصل بين الماضي والحاضر، فنصر الله لا يكتفي بالتأريخ وبالتوثيق إنّما يستحضر الماضي بأبعاده الاجتماعية والسياسية وخفاياه وأسراره ليس بقصد استثارة القارئ، وإنّما لمحاولة فهم الحاضر وآفاق تطوره. ولذلك جاءت النهاية مفتوحة على تَأويلات مختلفة تترك للقارئ متعة تأويلها.

«أضواء على القرن الحادي والعشرين»:
سجال مفتوح مع بول كينيدي!

عن «دار نور للدراسات والنشر والترجمة» صدر كتاب للباحث أحمد حسن الفقرة بعنوان «أضواء على القرن الحادي والعشرين» وهذا الكتاب يفند أقوال الكاتب والمفكر الأمريكي الشهير بول كينيدي في كتابه «الإعداد للقرن الواحد والعشرين» الذي يرى فيه أن الفقر والتلوث البيئي والحروب هي نتيجة الانفجار السكاني.

وتنبني أطروحة الكتاب المركزية على فكرة أن هذه القضايا هي من إفرازات الرأسمالية التي يحاول كينيدي أن يعتم عليها.



يقول المؤلف في تمهيده للكتاب: «لقد شهد تاريخ البشرية (العبودية- الإقطاع)، وكانت التيارات التحتية هي الرافعة التي نقلت المجتمع إلى التشكيلة الأكثر تقدماً، وشروط الماضي هذا تقول: إن التيارات التحتية في القرن الواحد والعشرين هي التي ستنقل البشرية إلى النقطة الأكثر تقدماً.. الاشتراكية، منهيةً بذلك كل أشكال الاستغلال والطغيان، باسطةً الحق والعدل بين الناس ومحافظةً على البيئة محافظتها على الإنسان».

هكذا سيبحث أحمد حسن الفقرة في كل عذابات الناس (فقر، تلوث بيئي) التي أفرزتها الرأسمالية المتوحشة.

يقع الكتاب في جزأين، في الجزء الأول: «التوجهات الأساسية» الذي يمثل الجانب النظري من البحث، يتناول الكاتب: الانفجار السكاني، ثورة المال والمواصلات و صعود متعدد القوميات، الزراعة العالمية والثورة البيوتكنولوجية، الآلية الأتمتة والثورة الصناعية الجديدة، تهديدات محيطنا الطبيعي، الدولة القومية غداً.

أما الجزء الثاني من الكتاب «صدمات إقليمية» فيعالج فيه الكاتب الجوانب السياسية والعملية، فيتحدث عن الخطة اليابانية لما بعد العام ٢٠٠٠، الهند والصين، رابحون وخاسرون في عالم على طريق النمو، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، أوروبا والمستقبل، الورطة الأمريكية. التي يرى فيها تمثيلاً لورطة الرأسمالية العالمية حيث «أنها لا تعمل على تقدم المجتمع بل تجره إلى الوراء، من أجل أن يستمر تقدم تدفق التراكم على صناديق احتكاراتها» وذلك من أجل ما يسميه المؤلف: «الإله المال».

وفي الخاتمة التي يعنونها الكاتب بـ«تأهب للقرن الواحد والعشرين» يرى أن الوصول إلى الفردوس يحتاج عبور الجحيم، كما يرى أن العولمة ليست قدراً وإنما هي مجرد محطة أخيرة في حياة الرأسمالية المتوحشة، وفي هذه المرحلة يتأهب المسافرون للمغادرة كل في اتجاه. هكذا سيصل المؤلف إلى نتيجة أخيرة حيث يقول: «وهذا بالضبط ما سيحدث للرأسمالية التي بدأت نقّاثة في سباحتها لسرقة أرزاق البشر.. غير أنها ستسلم في القرن الواحد والعشرين لأصحاب هذه الأرزاق ليقيموا عليها الحد لارتكاباتها الكبيرة ضد البشر والطبيعة».

يذكر أن الباحث والمؤلف أحمد حسن الفقرة من مواليد مدينة داعل سنة ١٩٣٧ حاصل على شهادة الثانوية العامة من محافظة "درعا" وقد شغل منصب رئيس دائرة العلاقات الزراعية في مديرية الشؤون الاجتماعية في درعا وقد صدر له إلى الآن ثلاثة كتب هي: «العالم الجديد في المنظور الثوري»، «أضواء على وحدة البرجوازية- إسرائيل»، «الديمقراطية بين الوهم والحقيقة»

يحدث في الأردن:
إسلام سرحان في السجن!!



صدر مؤخراً الحكم القضائي بحق الشاعر الأردني الشاب إسلام سرحان، على خلفية نشره لديوانه «برشاقة الظل» الذي رأت فيه المؤسسات الدينية في الأردن إساءةً لقيمها ومسلماتها العقائدية، حيث سبق لمفتي الأردن تكفير إسلام، وطالبت دائرة الإفتاء الأردنية بتوقيفه، ومصادرة كتابه من الأسواق.

وقد قضى الحكم الصادر عن «محكمة بداية عمّان» بسجن الشاعر لمدة عام، مع غرامة قدرها ١٠ آلاف دينار، بعد أن تمَّ تجريمه بثلاث تهم، هي: «تحقير الدين، وأرباب الشرائع السماوية، وإهانة الشعور الديني».

ومن جهته وصف سرحان قرار المحكمة بالحكم «السياسي»، ورأى أن الغاية منه هي «حرص السلطة على إرضاء بعض الأطراف المتزمّتة».

ركن الوراقين

ترسلين سكيناً... أرسل خنجراً



عن دار «الشرقيات للنشر والتوزيع» في القاهرة صدر ديوان « ترسلين سكيناً ... أرسل خنجراً» للشاعر السوري المعروف صالح دياب.

تدور معظم القصائد التي يحويها الديوان عن الحب وأحواله، ضمن لغة شعرية تحتفي باليومي، والتفاصيل الصغيرة التي تحفل بها حياة العشاق.

نقتطف من الديوان هذه الكلمات: «كل مساء/ يعترضني صوتك في الصالون/ يسحبني من يدي حتى ركنك المعهود/ حيث أسهر على لمساتك الندية/ بعدُ، على الكتب والاسطوانات/ حتى أنام».

يذكر أن صالح دياب يعتبر من شعراء جيل الثمانينيات في سورية، وقد صدر له العديد من الدواوين/ مثل: «قمر يابس يعتني بحياتي»، «صيف يوناني». وقد اعد مختارت من الشعر السوري الجديد تحت عنوان: «نوارس سوداء». وهو مقيم حالياً في باريس.

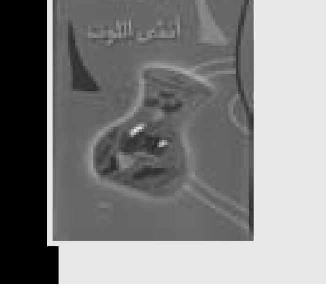
ليلى تعشق الذئب!!



في ديوانها الأول تسعى باسمة سعيد كيلو إلى الكتابة بنبرة أنثوية خافتة، حيث تقدم لنا نظرة أخرى لحكاية ليلى والذئب، حيث ليلى التي تمثل المرأة تروض الذئب بالحب، مما يعكس رغبة الشاعرة في التمرد والخروج على كل ما هو قائم وسائد. لكن هذه الرغبة في التمرد، ومناكفة السرديات الثابتة والقارة، لا نلمس آثارها في طريقة الكتابة التي تقع في فخ السائد، بل إنها تعيد إنتاجه.

نقتطف من الديوان الكلمات التالية: «سأصنع الحب/ كي أقدمه هدية/ إليك../ إلى الآخر../ إلى كل الرجال../ الذين يجهلون أن يتقنوا فنون الحب../ ويرتكبون الحماقات دائماً ../ ويقهقهون لأسباب مجهولة».

أنثى اللون



بعد انهماك الشاعر وفيق أسعد في كتابة القصة القصيرة ونشرها خلال السنوات الثلاث الماضية التي نشر فيها: «مبهورون بالباهت»، «نهنهات الشيح»، «هدب الهيدب».. هاهو ذا يعود إلى كتابة الشعر ليقدم مجموعة جديدة بعنوان «أنثى اللون» مع عنوان فرعي «رقعوا أجسادكم بالقبل».

المجموعة التي يهديها الشاعر إلى «لا أحد» حافظ فيها أسعد على لغته الإنسانية عالية المستوى، وقارب فيها موضوعات كلاسيكية بلغة حداثية: كثنائيات المرأة/الرجل، الريف/المدينة، الحياة/الموت، الغنى/الفقر.

نقتطف: «اتركي لي سبابة الثلج/ وامشي ما مشى بك الوجد/ كوني خمراً يوقظ السكران في/ أجمل مني/ وبردانة كانت عصافيرك/ كم حزنت وكم عانيت الله إذ لم يحولني البارحة إلى عش»

مكة التدمرية كما بناها ناصر جليلي!!

رائد وحش

مكة التي نتحدّث عنها هي مكة أخرى بنيت خصيصاً لتكون موقع تصوير رئيسي في المسلسل الديني «صدق وعده» الذي يقوم بإخراجه محمد عزيزية، والذي يتناول المرحلة الأولى من الدعوة الإسلامية. طبعاً هناك في المسلسل لوكيشنات مبهرة، قام بتصميمها الفلسطيني ناصر جليلي، ولعل من أبدعها «بلوك» مكة الذي كان هذا الحديث مخصصاً له.





حين دخلنا مكة بصحبة مصممها استعاد البال أغنية أم كلثوم: «مكة وفيها جبال النور/ طالة على البيت المعمور/ دخلنا باب السلام/ غمر قلوبنا السلام».. وقفنا على محور «البوابة اليمنيّة» حين بدأ جليلي حديثه بالقول: «اعتمدتُ كثيراً على الوثيقة في هذا البناء، وراعيت دقّة مواقع الشخصيات، فبيت أبي سفيان، مثلاً، على الزاوية الشامية. وهي المرة الأولى التي تبنى فيها مكة بطريقة دقيقة ومدروسة، من حيث مراعاة مخططها وطرازها المعماري، وكذلك مراحل تطورها».

الكعبة التي يقول أقدم وصف تاريخي لها: «إنها كانت بناءً مربعاً بسيطاً، وفي وسطه ساحة شبه مربعة، والحجارة موضوعة دون مادة تمسك البناء، ولا يزيد ارتفاعها عن ارتفاع قامة الإنسان، كما أنه لا سقف لها».. الكعبة هذه مرت بمراحل كثيرة قبل أن تصل إلى ما هي عليه الآن، وحسب تصميم ناصر جليلي تبدو صغير جداً بالقياس للحجم الذي ظهرت عليه في أعمال سينمائية وتلفزيونية، يقول: «سوف ترتفع الكعبة حوالي متر إضافي، لكن من حيث الطول والعرض فهذا هو حجمها».

يعرض المصمم المشاكل التي واجهت عمله بين الوثيقة التاريخية والضرورة الفنية، حيث يؤكد المؤرخون أن بيوت هذه المدينة كانت مدوّرة لأنه لا يمكن لبيت إنسان أن يتشبّه بـ«بيت الله»، لكنّ زهير بن كعب الذي كان أول من كسر القاعدة وبنى بيتاً مستطيلاً، جعله يختار هذا الشكل، دون أن تكون هناك ضرورة للخوض في مجريات هذا الخيار.. وهنا يسهب في الشرح: «لدينا ثلاثة عشر بيتا لشخصيات رئيسية، سيتم التصوير فيها، منها بيتا أبي سفيان وأبي جهل ودار الندوة، والحانة.. كما سوف نصمّم أربعين صنما، ونحدّد منطقة الحرم بحجارة، كما كانت في السابق، وهي الآن محدّدة بقناطر.. الحرم مكان يمنع الدخول إليه إلا لغرض العبادة.. وسوف ننقل الأصنام إلى داخل الكعبة، علماً أن الحريق في تلك الفترة لم يبق منها شيئا، باستثناء صورة للسيد المسيح هي الوحيدة التي نجت بين لوحات مسيحية أخرى، وهذا الموضوع إذ يتطرّق له المسلسل فإنما يحدث هذا للمرة الأولى».. كل ما يسوقه جليلي متفق عليه في المراجع التاريخية، خصوصاً كتاب «المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام» للمؤرخ البارز جواد علي الذي اعتمد عليه اكبر اعتماد، كما ستتطور عمارة المدينة مع مرور الوقت اللازم في سياق زمن الأحداث، لتصل بيوت مكة إلى بناء طابقي، كما كانت في تلك الآونة.

صورة مكة التي يقدمها مصمم ديكورات «التغريبة الفلسطينية» ستكون مفاجئة للمشاهدين، لأن مرجعيتهم البصرية هي أعمال فنية على رأسها فيلم «الرسالة» الذي قدّم الكعبة زمن الدعوة بحجم يساوي حجمها الحالي وهو أمر يفتقر كليا إلى الدقة، وإذا كان المشاهدون سيفاجؤون فليفاجؤوا، جليلي لاقى حالة شبيهة في «التغريبة» يوم اعتبره البعض قد عبث ببيوت الفلسطينيين الأولى قبل التهجير.. مع ذلك هو لا يبالي، بل يقول: «فليكن التفاجؤ دعوة للناس إلى القراءة والتدقيق».

◄◄

.. وخسارة المخرج المنفذ حسام إبراهيم

غيّب الموت يوم ١٧/ ٦/ ٢٠٠٩ المخرج المنفذ والمدقّق اللغوي الشاب حسام إبراهيم إثر حادث مروّع نتج عنه نزيف دماغي حاد عجز الأطباء عن إيقافه..

الحادث وقع على طريق «العباسية» التي تبعد نحو ٢٠ كم عن مدينة تدمر، حيث كان كل من فراس حربة مدير إنتاج مسلسل (صدق وعده) وحسام إبراهيم يقومان بجولة استطلاعية لاكتشاف مواقع جديدة للتصوير، فتعرضت السيارة لحادث مفاجئ أدى لانقلابها، مما أودى بحياة المخرج المنفّذ الشاب..

وقد قام الكادر الفني والإداري والإنتاجي، عقب الحادث الأليم، بإيقاف العمل والتصوير لمدة ثلاثة أيام حداداً على الفقيد وإكراما له.

وحسام إبراهيم من مواليد ١٩٧٦ بمحافظة اللاذقيّة، وهو يحمل ماجستير في اللغة العربية ويدرّس في جامعة تشرين باللاذقية، وكان يحضّر لرسالة دكتوراه في الدراسات النحوية، ويعد من أكثر الشباب العاملين في الحقل الدرامي إخلاصا وحماسة.. حيث ظل ينأى بنفسه عن سفاسف الوسط الفني وعداواته، وراح ينشغل في جعل الدراما التاريخية منبرا حقيقيا لنشر اللغة العربية الفصيحة الخالية من التشوهات في أوساط ومناطق أوسع على امتداد العالم العربي، وحمايتها من الابتذال.

رحلته الدرامية بدأت مع المخرج محمد عزيزية كمدقق لغوي في مسلسل «الفوارس»، ثم مع حاتم علي في مسلسل «الزير سالم» و«صلاح الدين» و«ثلاثية الأندلس»: «صقر قريش»، «ربيع قرطبة»، «ملوك الطوائف»، ومنذ الجزء الثالث أصبح مخرجا مساعدا إلى جوار عمله اللغوي كاشفاً عن طموح كبير. لينتقل بعدها للتعاون مع باسل الخطيب في «أبو زيد الهلالي».. أما في «عذراء الجبل» الذي أخرجه سامي الجنادي، فقد قدم مساهمات جدية وكبيرة لإنجاز العمل وإنجاحه على مستوى التأليف، والتدقيق اللغوي، والمساعدة في الإخراج.

المحطات الرئيسية في تجربة إبراهيم مخرجاً منفذاً كانت في «علي طول الأيام» لحاتم علي، و«أفلام قصيرة» (لم يُعرض بعد) لرامي حنا، و«هذا العالم» متعدّد المخرجين، وكان قد أخرج فيه تسعة أفلام أبرزها «صحوة» بطولة سلوم حداد. وفي الفترة الأخيرة كان يحضّر للعمل إلى جوار الليث حجو في «أهل الغرام٢»، كما كان يستعد لإخراج سباعية بعنوان «الغمر» (نص عبد المجيد حيدر) ضمن مشروع سباعيات تلفزيونية تشرف عليه شركة «سامة» (أديب خير)، إضافة إلى عمله في «صدق وعده» الذي لم ينته بعد..

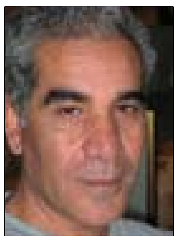
المؤسف أن إحدى الصحف الرسمية نعت الراحل الشاب، مستبقة اسمه بصفة: «المدعو»، وكأنها تنعى «نكرة» لا محل أو دور لها في الساحة الدرامية السورية والعربية.. أهذه الضريبة التي يجب أن يدفعها معظم من يقفون خلف الكاميرات... والنجاحات؟؟



بين قوسين

قطار مظفّر النواب

◄ **خليل صويلح**



كان الاتصال الهاتفي يتعلّق بالشاعر مظفّر النواب. هناك من يفكر بإعداد ملف عن هذا الشاعر العراقي الغاضب. بدا هذا الاختيار غريبا بعض الشيء، فصاحب «وتريات ليلية» الذي ألهب حماسة الجمهور العربي في سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم، بات بالنسبة لجيل اليوم اسماً منسيّاً، أو إنه خارج التداول اليومي. كأن قصائده المهرّبة على أشرطة كاسيت انتهى مفعولها في زمن الأسطوانات الليزرية، الأمر الذي وضعني أمام أسئلة أخرى: هل انتهى الغضب في حياة الجيل الجديد ليستبدله بمواء قطط الغناء العربي؟ وماذا تعني قصيدة النوّاب الهجائية للأنظمة العربية المتخاذلة؟ هل فقد الجمهور العربي الأمل بالتغيير، فالتفت إلى شؤونه الصغيرة، وأدار ظهره للقضايا الكبرى، أم أن هذه القصيدة أوصلته إلى جسر الهلاك قبل أن تغرقه الشعارات الصاخبة في وحل الصمت العربي؟

بالتأكيد لم يكن مظفّر النوّاب شريكاً في اللعبة، فهذا الشاعر دفع فواتير باهظة نتيجة لخياراته، إلى الدرجة التي حُكم عليه بالإعدام ذات يوم، لو أنه لم يحفر نفقا في سجنه ويتشرّد في المنافي، لعلها الذاكرة العربية التي أصابها الغبش والرمد والعمى، فتكشفت عن منظر آخر.

في تلك الأمسية الدمشقية البعيدة التي أحياها مظفّر النواب، كانت القاعة تزدحم بالحضور والحماسة. هاهو شاعر عربي يستعير كل مفردات الهجاء ويصبها في ماء قصيدته فتلتهب الأكف بالتصفيق.

مظفر الذي يعيش عزلة تامة في دمشق، كتب وجدانه الشعري بماء النار ثم صمت.

وإذا كانت قصائده السياسية تعبّر عن مرحلة تطلعات وآمال، فإننا لن ننسى أشعاره العامية، فصاحب «للريل وحمد» سيبقى ركنا أساسيا في ذاكرة الشعر العامي على امتداد الجغرافيا العربية. القصيدة التي مزجت ماء دجلة والفرات بكل الأنهار العربية الأخرى لتنمو كالقصب على الشواطئ المحزونة.

سأستعير صوتا عراقيا مجروحا بالأسى، وأردّد بعضاً من ذهب مظفّر النوّاب:

«مرينه بيكم حمد
واحنه ابغطار الليل
واسمعنه دك أكهوة
وشمينه ريحة هيل
ياريل
صيح ابقهر
صيحة عشك ياريل
هودر هواهم
ولك
حدر السنابل كطه»
....
جفنك
جنح فراشة غضّ
وحجارة جفني
وما غمض
يل تمشي بيّه
ويه النبض
روحي على روحك تنسحن
حن بويه حن».



على غير إرادتهما..
عابد فهد أسطوري.. وشوقي الماجري عالمي!!

◄ **نبيل محمد**

إذا قدمت الإعلامية أوبرا وينفري ممثلاً مثل راسل كرو أو ليوناردو ديكابيريو أو حتى براد بيت على أنه ممثل أسطوري فغالبية الآراء سوف تستهجن هذا التقييم، وسيبدو غريبا أن تصف إعلامية كهذه ممثلين كهؤلاء على أنهم أسطوريون وقد لا يقبل الممثلون أنفسهم بهذه الصفة أو أن تجربتهم ما زالت قاصرة عن وصفها بالأسطورية، قد نقبل هذا التقييم إذا نسب إلى آل باتشينو أو دوستن هوفمان أو جاك نيكلسون، ومع ذلك ستبدو صفة الأسطوري فضفاضة إلى حد ما، وإذا وصفت مخرجاً مثل آلان باركر أو أليخاندرو كونزالس أو فرانسيس فوردكوبولا بالعالمي فسوف تقنع الجمهور بهذه الصفة على اعتبار أنهم مخرجون ذائعو الصيت في كل أنحاء العالم وقد لا يقبل الجمهور تلك الصفة منسوبة إلى مخرجين أقل أهمية ممن ذكروا.

ولكن كيف سيكون تقييم الجمهور السوري أو العربي بشكل أعم عندما وصفت مقدمة برنامج «in out» على «تلفزيون المشرق» الممثل عابد فهد بأنه أسطوري والمخرج شوقي الماجري بأنه عالمي أثناء استعراضها لروبرتاج عن تصوير مسلسل «هدوء نسبي» الذي يلعب الأول بطولته ويقوم الثاني بإخراجه، لا بد أن كلا الفنانين سوف يهزأان من هذا التقديم وسوف يُحرجان من وصفهما بتلك الصفات العملاقة والتي لا تقترن بأغلبية نجوم العالم، ولا تقترن بأي ممثل أو مخرج سوري أو عربي بشكل عام.

هل المبرر هو إعجاب معد البرنامج أو مخرجه بالشخصيتين وانبهاره بتجربتهما الفنية، أو هو عدم اطلاع على مغزى الوصف وعلى التجارب العالمية التي يمكن وصفها بالصفات آنفة الذكر؟ وقد يكون المبرر هو محاولة كسب الفنانين وتصوير الفضائية على أنها تسوق العمل العربي عالمياً، وتقدم أبطاله على أنهم أكبر مما نعتقد ويعتقدون، مستمدة ذلك من الخيال الذي بدأت ترسمه الدراما السورية والثورة الفنية التي تقدمها تلك الدراما بنظر بعض المشاهدين والنقاد، فهل هذه الدراما بالفعل وصلت إلى حد أن تقدم نجومها على أنهم أسطوريون أو عالميون؟ مع العلم أن صفة الأسطورية ترتبط بالذاكرة، أي تؤدي إلى تخليد صاحبها، وصفة العالمية مستمدة من كون الفنان شهير عالميا ومتجاوزا لحدود منطقته.

وللأسف الصفتان غير واقعيتين، فليس هنالك فنان عربي وصل إلى حدود العالمية إلا باستثناءات قليلة جدا، وحتى هذه الاستثناءات ما زالت في طور صناعة نفسها عالمياً وقد لا تصل إلى تلك الصفة، فمن يعرف شوقي الماجري وعابد فهد- مع احترامنا لتجربتهما الفنية وعدم مسؤوليتهما عن وصفهما بالصفات السابقة- خارج حدود الوطن العربي؟ وهل شهرتهما تجاوزت بعض البلدان التي تتحدث اللغة العربية؟ بالطبع لا.

والسؤال الآخر: هل الأسطورية تتحقق من خلال جماهيرية فنان ما في بلده؟؟ وهل هي صفة على هذه الدرجة من الخفة والسهولة لتنسبها مذيعة ما في برنامج ما لممثل ما؟؟

لا ذنب لعابد فهد ولا لشوقي الماجري بما قيل عنهما، فالمشكلة تكمن في الرسالة الإعلامية الهشة وغير المطلعة والمبتدئة في تصنيف وتقديم النجوم على الصعيد العربي.